الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة : علوم اقتصادية التخصص : اقتصاد نقدي وبنكي

آليات تمويل التجارة الخارجية في ظل تقلبات أسعار الصرف

دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2010-2016

مقدمة من طرف الطالب :

- بلحوسين عفيف

تحت إشراف الأستاذ المؤطر:

* أ - بن زيدان ياسين

أعضاء لجنة المناقشة :

الصفة	الاسم واللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا	د - بوزيان العجال	أستاذ محاضر - أ-	جامعة مستغانم
مقررا	د - بن زيدان ياسين	أستاذ محاضر - ب-	جامعة مستغانم
مناقشا	د - بن حمو عبد الله	أستاذ محاضر - ب -	جامعة مستغانم

السنة الجامعية : 2018/2017

كلمة شكر وعرفان

الحمد الله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه وبعد:

الحمد لله كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه الذي أنعم علي بإتمام هذا البحث.

كما أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى أستاذي المشرف "بن زيدان ياسين" على ما أحاطني به من رشد ونصح وتوجيه طيلة فترة إنجاز البحث كما لا أنسى أعضاء لجنة المناقشة و كل الأساتذة الكرام الذين درسوني طيلة مشواري الجامعي.

و أتقدم بشكري الموصول لكل من ساعدني من قريب أو بعيد ولو بكلمة تشجيع أو سؤال عن مصير هذا البحث.

عفيف

الإهـــداء

.{قل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون}.

صدق الله العظيم.

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار... إلى من علمني العطاء بدون انتظار إلى من أحمل اسمه بكل افتخار... أرجو من الله أن يمد في عمرك لترى ثمارا قد حان قطافها بعد طول انتظار.

"والـــدي العـزيـز".

إلى ملاكي في الحياة... إلى معنى الحب والحنان... إلى من كان دعاؤها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى أغلى الأحبة.

"أمـي الحبيبـة".

إلى إخوتي و أخواتي ، وكل العائلة الكريمة.

إلى كل من جمعتني بهم المحبة ، الصداقة ، و الأخوة ، إلى كل من جمعتني بهم مقاعد الدراسة و مجالس العلم ، ألى كل زملائي في العمل

إلى كل هؤلاء أهدي عملي

عفيف

الفهرس

فهرس المحتويات

بيان المحتوى	الصفحة
الإهداء	
كلمة شكر	
فهرس المحتويات	
فهرس الجداول والأشكال	
قائمة الملاحق	
مقدمة عامة	
الفصل الأول : آليات تمويل التجارة الخارجية	
تمهيد	6
المبحث الأول : عموميات حول التجارة الخارجية	7
المطلب الأول : تعريف التجارة الخارجية	7
المطلب الثاني : أسباب قيام التجارة الخارجية	7
المطلب الثالث : فوائد التجارة الخارجية	8
المبحث الثاني : التمويل القصير الأجل للتجارة الخارجية :	9
المطلب الأول : إجراءات التمويل البحث	9
المطلب الثاني : الاعتماد المستندي	10
المطلب الثالث : التحصيل المستندي	16
المبحث الثالث : التمويل المتوسط و طويل الأجل للتجارة الخارجية	17
المطلب الأول : قرض المشتري و قرض المورد (البائع)	17
المطلب الثاني : التمويل الجزافي	18
المطلب الثالث : الائتمان الإيجاري الدولي	20
خلاصة الفصل :	21
الفصل الثاني : تقلبات أسعار الصرف ومحدداته	
تمهيد	23
المبحث الأول : عموميات حول سعر الصرف	24
المطلب الأول : ماهية سعر الصرف	24
الفرع الأول : مفاهيم حول سعر الصرف	24
الفرع الثاني : أنواع ووظائف سعر الصرف	25
المطلب الثاني : العوامل المؤثرة في سعر الصرف	28
المطلب الثالث : الأنظمة والنظريات المفسرة لسعر الصرف	30
الفرع الأول : أنظمة سعر الصرف	30

الفرع الثاني : النظريات المفسرة لسعر الصرف	31
المبحث الثاني : تقييم أهداف ومحددات سعر الصرف	34
المطلب الأول : أهداف سياسة سعر الصرف	34
المطلب الثاني : تقييم سياسات أسعار الصرف	35
الفرع الأول : العلاقة بين اختلال سعر الصرف والنمو	35
الفرع الثاني : الأثار الانمكاشية للتخفيض سعر الصرف	35
الفرع الثالث : قياس اختلال سعر الصرف	36
المطلب الثالث : محددات سعر الصرف	36
المبحث الثالث : الأثار الاقتصادية لسعر الصرف على التجارة الخارجية	37
المطلب الأول : الأثار الاقتصادية لتغير سعر الصرف	37
الفرع الأول : قياس أثر تغير سعر الصرف عن طريق منهج المرونات	37
الفرع الثاني : قياس أثر تغير سعر الصرف عن طريق منهج الاستيعاب	39
المطلب الثاني : الأثار غير الاقتصادية لتغير سعر الصرف	39
الفرع الأول : تأثير التخفيض على الدخل القومي	39
الفرع الثاني : تأثير التخفيض على الاستيعاب	40
المطلب الثالث : تأثير سعر الصرف على ميزان المدفوعات	41
خلاصة الفصل الثاني :	
الفصل الثالث : دراسة حالة الجزائر : تحليل وتطور التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (2010-2016)	
تمهيد	45
المبحث الأول : مراحل تطور التجارة الخارجية في الجزائر	46
المطلب الأول : مراحل التحرير التدريجي للتجارة الخارجية	46
الفرع الأول : مراحل التحرير التدريجي للتجارة الخارجية (1990)	46
الفرع الثاني : مرحلة التحرير الكامل للتجارة الخارجية بدأ من 1194	47
المطلب الثاني : الإصلاحات الهيكلية في التجارة الخارجية الجزائرية	48
المطلب الثالث : التنظيم الهيكلي للتجارة الخارجية الجزائرية	50
الفرع الأول :الإطار التشريعي للتجارة الخارجية الجزائرية	50
الفرع الثاني : الإطار المؤسساتي للتجارة الخارجية	51
المبحث الثاني : تنظيم وتطور وتمويل التجارة الخارجية وسعر الصرف في الجزائر	53
المطلب الأول : مراحل تمويل التجارة الخارجية الجزائرية	53
الفرع الأول : مرحلة رقابة الدولة للتجارة الخارجية	53
الفرع الثاني : مرحلة تحرير التجارة الخارجية للجزائر	54
المطلب الثاني : مراحل تطور سعر الصرف الجزائري	55

الفرع الأول : مرحلة ربط الدينار بعملة واحدة	55
الفرع الثاني : مرحلة ربط الدينار بسلة من العملات	56
الفرع الثالث : مرحلة سياسة الصرف الإيجابية أو التسيير الديناميكي لسعر الصرف	57
المطلب الثالث : : نظام الرقابة على الصرف في الجزائر	59
الفرع الأول : مفهوم الرقابة على الصرف الأجنبي	59
الفرع الثاني : مراحل نظام الرقابة على الصرف الجزائرية	59
الفرع الثالث : تحويلية الدينار الجزائري	62
المبحث الثالث : تطور التجارة الخارجية وهيكلتها في الجزائر خلال الفترة (2010-2016)	65
المطلب الأول : تطور التجارة الخارجية في الجزائر خلال السنوات (2010-2016)	65
الفرع الأول : التوزيع السلعي للصادرات و الواردات الجزائرية خلال الفترة (2010-2016)	67
الفرع الثاني : تطور الميزان التجاري خلال الفترة (2010-2016)	69
المطلب الثاني : تطور سعر الصرف للدينار الجزائري خلال الفترة (2010-2016)	71
الفرع الأول : تطور سعر الصرف الاسمي و الحقيقي للدينار الجزائري للفترة (2010-2016)	71
الفرع الثاني : نسبة تطور سعر الصرف المتوسطي للدينار الجزائري بالعملات الأجنبية (الدولار-اليورو)	72
المطلب الثالث : تطور ميزان المدفوعات الجزائري للتجارة الخارجية	73
الفرع الأول : تطور ميزان المدفوعات الجزائري من خلال إصلاحات التجارة الخارجية 1990-1999	73
الفرع الثاني : تطور ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2010-2016)	76
خلاصة الفصل :	77
الخاتمة	79
قائمة المراجع	83

قائمة الجداول و الأشكال

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1	المفاضلة بين التحويلية الكلية و الجزئية للدينار الجزائري	64
2	تطور التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (2010-2016)	65
3	تطور قيمة الصادرات الجزائرية خلال 2010-2016	67
4	التركيبة السلعية للواردات الجزائرية خلال الفترة (2010-2016)	68
5	تطور الميزان التجاري خلال الفترة (2010-2016)	69
6	تطور سعر الصرف الاسمي و الحقيقي للدينار الجزائري للفترة (2010-2016)	71
7	نسبة سعر الصرف المتوسطي للدينار الجزائري بالعملات الأجنبية (الدولار –الأورو) خلال الفترة (2010-2016)	72

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1	ميكانيزمات الاعتماد المستندي	15
2	مخطط سير عملية التمويل الجزافي	19
3	تطور التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (2010-2016)	66
4	تطور الميزان التجاري خلال الفترة (2010-2016)	70

المقدمة

تمهيد :

تعتبر التجارة الخارجية من بين أحد أهم الوسائل التي تساهم في تحقيق استقرار الاقتصاد و تطويره و دفع عجلة التنمية ، من خلال توفير التمويل اللازم للأنشطة مهما اختلفت الأنظمة السياسية للدول ، إذ لا يمكن لأي دولة أن تعيش في عزلة عن العالم الخارجي مهما اكتفت ذاتيا ، لأنها لا تستطيع إنتاج كل ما تحتاج إليه من سلع وفقا لإمكانياتها المتاحة ، لدى فالتخصص وارد.

إن المجهودات الكبيرة التي بذلت لتطوير مجال التجارة الخارجية ، جعلها تمر بعدة مراحل ، انطلاقا من المقايضة ، فالاقتصاد الموجه وصولا إلى تقلب سعر الصرف و يمكن تعريف التجارة الخارجية على أنها النفقات المالية و الخدمات و المعلومات التي يتم تبادلها عبر العالم ، مهما اختلفت الاستراتيجيات و السياسات و الإجراءات المعتمدة.

هذا التبادل التجاري الدولي الذي عرف منذ نهاية الحرب العالمية الثانية انطلاقة سريعة ، و ذلك باللجوء لتقنيات تمويل متطورة من طرف البنوك من أجل تسهيل المبادلات التجارية ، و التي تتمثل في تقنيات الدفع المباشر للأوراق التجارية و تقنيات الدفع المستندية ، حيث تعتبر هذه الأخيرة من أهم وسائل الدفع الحديثة و التي تم تطويرها بشكل كبير لأنها تعطي أقصى حماية للبائع و المشتري و تعزيز درجة الثقة بين الأطراف و مدى احتياجاتهم المالية ، فالمصدر يتردد في تنفيذ طلبية المستورد إذا لم يكن متأكد من أن هذا الأخير سوف يدفع مستحقاته ، و في نفس الوقت يتردد المستورد في تحويل قيمة الصفقة إذا لم يكن متأكدا من أن إرسال البضاعة تم وفق الشروط المتفق عليها مسبقا ، لهذا يلجأ المتعاملين و أصحاب الصفقات التجارية إلى وسيلة الدفع العالمية الاعتماد المستندي.

و عرف قطاع التجارة الخارجية تذبذبات قوية و مستمرة خلال العقود الماضية من خلال تأثره بعوامل خارجية و داخلية ، فالخارجية مثلا كعدم استقرار أسعار الصرف و المحروقات ، التي هي عنصر الأساسي في تطور تمويل التجارة الخارجية في إيرادات الصادرات الجزائرية ، و تدهور سعر صرف الدولار الأمريكي في السوق ، أما العوامل الداخلية فتتمثل في ضعف الإنتاجية و فشل أهم الإصلاحات الاقتصادية المتبعة خلال الفترة التي شجعت على تراجع تطور الإنتاج و بالتالي زيادة الواردات و انحصار الصادرات في جانب الموارد السلعية و البترولية.

طرح الإشكالية :

ما مدى تأثير آليات تمويل التجارة الخارجية على تقلبات أسعار الصرف؟

و من خلال هذه الإشكالية ، يمكن طرح الأسئلة الجزئية التالية :

1- ما مدى أهمية التمويل في التجارة الخارجية؟
2- ما هي العوامل المحددة لتقلبات أسعار الصرف؟
3- كيف تطورت التجارة الخارجية و سعر الصرف في الجزائر؟

فرضيات البحث :

يمكن صياغة فرضيات البحث كالتالي :

- التجارة الخارجية هي أحد الركائز الأساسية في الاقتصاد الجزائري.
- تقلبات أسعار الصرف ناتجة عن تفاوت في الطلب على العملات المختلفة و المعروض منها و الذي بدوره ناتج عن اختلاف العرض و الطلب على صادرات الدول، فضلا عن اختلاف أنظمة الصرف.
- تطور التجارة الخارجية من خلال الإصلاحات الاقتصادية.

أسباب اختيار الموضوع :

- السبب الرئيسي لاختيار هذا الموضوع كونه يدرس التقنيات الحديثة المستخدمة لتسهيل عمليات التجارة الخارجية ، و إبراز آلية تمويلها بطريقة الاعتماد المستندي.
- التعرف على أهم التطورات الحديثة في تمويل التجارة الخارجية و نظام سعر الصرف.

أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى :

- محاولة التعرف على أهم مصادر تمويل التجارة الخارجية و إبراز أهميتها، و تقلبات أسعار الصرف في الجزائر.
- تنظيم و تطور الاعتماد المستندي في تمويل التجارة الخارجية.
- معرفة واقع ميزان المدفوعات الجزائري بين آليات التمويل و تقلبات سعر الصرف من خلال صادرات و واردات المحروقات.

أهمية الدراسة :

تظهر أهمية البحث فيما يلي :

- الوصول إلى صورة دقيقة تصف تنظيم و تطور التجارة الخارجية الجزائرية في الوقت الحالي.
- المعرفة الدقيقة لتطور التجارة الخارجية و سعر الصرف و هيكلتها في الجزائر.
- محاولة تقديم رصيد علمي إلى كل المهتمين و الباحثين.

حدود الدراسة :

تتمثل حدود الدراسة في :

- **من حيث المكان :** تمت الدراسة في الجزائر ، حيث أجريت هذه الدراسة على إحصائيات لأهم تطورات التجارة الخارجية في الجزائر (الإطار التشريعي المؤسساتي ، الإصلاحات الاقتصادية ، تطور تمويل التجارة الخارجية ، تنظيم سعر الصرف الجزائري).
- **من حيث الزمان :** الفترة الزمنية التي تغطي هذه الدراسة من 2010 إلى غاية 2016 فتمثلت في تحليل تطور التجارة الخارجية و هيكلتها في الجزائر ، كذلك تطور الصادرات و الواردات ، الميزان التجاري ، المديونية ، ميزان المدفوعات الجزائري.

منهج الدراسة :

المنهج الذي اعتمدناه في هذه الدراسة هو :

- المنهج الوصفي التحليلي التاريخي في الشق النظري (الفصلين الأول و الثاني) و المتمثل في دراسة مختلف تقنيات التجارة الخارجية و سعر الصرف ، أما في الشق التطبيقي (الفصل الثالث) فقد تم استعمال منهج دراسة الحالة ، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2010-2016) و ذلك من خلال إحصائيات مقدمة.

الدراسات السابقة :

يمكن عرض بعض الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع الدراسة :

- شهادة ماستر للطالب عطاب عبد الله بعنوان : أهمية تمويل التجارة الخارجية عن طريق الاعتماد المستندي ، دراسة حالة البنك الوطني الجزائر وكالة ورقلة (944) ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة 2013-2014.

- شهادة الماجستير للطالبة موري سمية بعنوان : آثار تقلبات سعر الصرف على العائدات النفطية دراسة حالة الجزائر، جامعة أبي بكر بلقايد ،تلمسان 2009-2010.
- رسالة دكتوراه بن ديب عبد الرشيد : تنظيم و تطور التجارة الخارجية ، حالة الجزائر جامعة الجزائر كلية العلوم الاقتصادية 2002-2003.

صعوبات الدراسة :

- صعوبة الحصول على المعلومات الإحصائية من بنك الجزائر نظرا للسرية.
- عدم إيجاد معلومات دقيقة حول الإصلاحات الاقتصادية.

هيكل الدراسة :

انطلاقا من طبيعة الموضوع و من أجل التعمق فيه و حوصلته ، ارتأينا تقسيمه إلى ثلاث فصول بعد المقدمة ، فصلين نظريين و فصل واحد تطبيقي كالتالي :

الفصل الأول : يشتمل هذا الفصل على مختلف وسائل تمويل التجارة من خلال تقسيمه إلى ثلاث مباحث المبحث الأول عموميات حول التجارة الخارجية ، و المبحث الثاني التمويل قصير الأجل للتجارة الخارجية أما المبحث الثالث فشمل التمويل المتوسط و الطويل الأجل للتجارة الخارجية.

الفصل الثاني : خصص هذا الفصل لدراسة تقلبات أسعار الصرف و ذلك من خلال تقسيمه إلى ثلاث مباحث ، حيث تم التطرق في المبحث الأول إلى عموميات حول سعر الصرف ، أما المبحث الثاني تناولنا تقييم سياسة سعر الصرف و أهدافها ، أما المبحث الثالث تناول أثر تغيير سعر الصرف على التجارة الخارجية.

الفصل الثالث : باعتبار هذا الفصل فصلا تطبيقيا سنتناول فيه دراسة حالة لتحليل و تطور التجارة الخارجية و هيكلتها في الجزائر خلال الفترة (2010-2016) و ذلك بتقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث حيث خصص المبحث الأول لتنظيم و تطور الجزائر في الإطار المؤسساتي و التشريعي ، أما المبحث الثاني فخصص لتنظيم و تطور التجارة الخارجية و سعر الصرف في الجزائر ، و المبحث الثالث خصص لتطور التجارة الخارجية و هيكلتها في الجزائر خلال الفترة (2010 -2016).

الخاتمة : تم تقديم ملخصا عاما حول موضوع الدراسة و أهم النتائج المتوصل إليها مع وضع بعض التوصيات المقترحة التي قد تكون دراسات في المستقبل.

الفصل الأول

تمهيد:

تصبح العلاقات التجارية الخارجية ضرورة حتمية لأي دولة خاصة في ظل التطورات السريعة التي شهدتها الساحة الاقتصادية العالمية ، لذا أصبح لزاما تطوير و تسهيل التجارة الخارجية و التخفيف من العراقيل التي تواجهها و البحث عن أفضل الطرق التي تسمح بتوسيعها و هذا لكونها أساس التبادل الدولي فهي تحتاج إلى تمويل دائم يضمن استمرارها ، تلجئ معظم المؤسسات سواء المصدرة أو المستوردة إلى النظام البنكي الذي يمنحها عدة تمويلات من أجل السير الحسن للعمليات التجارية و أحد انشغالاتها الرئيسية خاصة في الوقت الذي أصبحت فيه التجارة الخارجية همزة وصل بين البلدان و الركيزة الأساسية لكل اقتصاد و وسيلة لزيادة رصيد الدولة من العملة الصعبة ، و بفضلها ينمو الاقتصاد الوطني لذا سنحاول في هذا الفصل التطرق إلى تمويل التجارة الخارجية . و سيكون هيكل هذا الفصل كما يلي :

- **المبحث الأول : عموميات حول التجارة الخارجية.**
- **المبحث الثاني : التمويل القصير الأجل التجارة الخارجية.**
- **المبحث الثالث : التمويل المتوسط و طويل الأجل للتجارة الخارجية.**

المبحث الأول : عموميات حول التجارة الخارجية :

التجارة الخارجية ترتكز على دراسة العلاقات الاقتصادية الدولية من خلال تبادل سلع مادية خدمات ، حركة رؤوس الأموال بين مختلف دول العالم ، فهي تفتح الأبواب لكل دول العالم لتطوير اقتصادها.

المطلب الأول : تعريف التجارة الخارجية :

يمكن إعطاء مجموعة من التعاريف حول التجارة الخارجية :

التعريف الأول : التجارة الخارجية فرع من فروع علم الاقتصاد يختص بدراسة الصفقات الاقتصادية عبر الحدود الوطنية ، فهي تعتبر إحدى الركائز الأساسية في الاقتصاد القومي لجميع بلدان العالم.[1]

التعريف الثاني : تعتبر التجارة الخارجية عملية التبادل التجاري الذي يتم بين الدولة و العالم الخارجي.[2]

التعريف الثالث : ترتكز التجارة الخارجية على التبادل و التمويل الدولي فهي تسعى إلى تحليل و توضيح الأسس و المبادئ التي تقوم عليها نظريات التجارة الخارجية في السلع و الخدمات و الأصول المالية ، فضلا عن توضيح الوسائل التي يتم من خلالها تمويل التجارة الخارجية.[3]

مما سبق يمكن تعريف التجارة الخارجية على أنها تلك المعاملات التجارية الدولية في صورها الثلاثة (انتقال السلع و الخدمات و رؤوس الأموال و الأشخاص) تنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة أو بين حكومات أو منظمات اقتصادية مختلفة. التخصص الدولي في الإنتاج و تقسيم العمل الدولي هما أصلا التجارة الخارجية.[4]

المطلب الثاني : أسباب قيام التجارة الخارجية :

ترجع أسباب قيام التجارة الخارجية إلى جذور المشكلة الاقتصادية أو ما يسمى بالندرة [5] ، و يمكن إجمال هذه الأسباب إلى العوامل التالية :

1- عدم استطاعة الدول من تحقيق اكتفائها الذاتي نظرا لسوء التوزيع المتكافئ لعناصر الإنتاج بين الدول المختلفة.

[1] حربي محمد موسى عريقات ، مبادئ الاقتصاد ، التحليل الكلي ، الطبعة الأولى ، دار وائل للنشر و التوزيع الأردن 2006 ص 233

[2] موسى سعيد مطر و آخرون ، التجارة الخارجية ، الطبعة الأولى ، دار الصفاء للنشر و التوزيع ، عمان 2001 ص 13.

[3] السيد محمد أحمد السريتي ، اقتصاديات التجارة الخارجية ، مؤسسة رؤية للطباعة و النشر و التوزيع مصر 2008 ص 5.

[4] يوسف مسعودي ، دراسات في التجارة الدولية ، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع ، الجزائر ، 2010 ص 12.

[5] المرجع السابق ص 15

2- التخصص الدولي : عدم قدرة الدول على إشباع حاجات أفرادها بسبب تباين الثروات الطبيعية و المكتسبة بين الدول لذلك حيث وجب على كل دولة أن تتخصص في إنتاج السلع التي تؤهلها طبيعتها و إمكاناتها الاقتصادية أن تنتجها بأقل تكلفة و بكفاءة عالية .

3- اختلاف الميول و الأذواق.[1]

4- ظهور المؤسسات الاقتصادية الدولية التي تعمل في مجال النقد و التمويل و التنمية الاقتصادية.

5- عولمة الاقتصاد و الأسواق الدولية ، حيث أصبح العالم بمثابة قرية صغيرة واحدة و سوق دولي واحد.[2]

6- تصريف المنتجات الزائدة عن احتياجات السوق المحلي لكل دولة.[3]

المطلب الثالث : فوائد التجارة الخارجية :

أصبحت التجارة الخارجية من أهم الأنشطة التي تعتمد عليها كل دول العالم لما توفر لها من منافع عدة نذكر منها :

1- انخفاض تكاليف و أسعار السلع و الخدمات.

2- توفير فرص عمل للعمالة في كل دولة.

3- منع الاحتكار.[4]

4- زيادة الرفاه الاقتصادي من خلال زيادة إشباع حاجات الأفراد من السلع و الخدمات.

5- الإستغلال الأمثل للموارد[5].

6- التجارة الخارجية مؤشرا على القدرة الإنتاجية و التنافسية في السوق الخارجي و ذلك من خلال القدرة التصديرية و الاستيراد و أثرها على رصيد الدولة من العملات الأجنبية و على الميزان التجاري.[6]

[1] موسى سعيد مطر و آخرون ، مرجع سبق ذكره ص 17

[2] السيد محمد أحمد السريتي ، مرجع سبق ذكره ص 6

[3] حربي محمد موسى عريقات ، مرجع سبق ذكره ص 235

[4] السيد محمد أحمد السريتي ، مرجع سبق ذكره ص 12

[5] . موسى سعيد مطر و آخرون مرجع سبق ذكره ص 18

[6] يوسف مسعودي ، مرجع سبق ذكره ص 12 .

المبحث الثاني : التمويل القصير الأجل للتجارة الخارجية :

يستعمل التمويل القصير الأجل للتجارة الخارجية في تمويل الصفقات الخاصة بتبادل السلع و الخدمات مع العالم الخارجي بغرض تسهيلها و توسيع التجارة الخارجية بشكل أفضل.

المطلب الأول : إجراءات التمويل البحث :

تختلف أشكال إجراءات التمويل البحث عن الطرق الأخرى للتمويل في كون أن هذه الأخيرة عبارة عن عملية دفع و قرض في نفس الوقت ، و هذه الأشكال تنقسم إلى :

أولا : القروض الخاصة بتعبئة الديون الناشئة عن التصدير:

هذا النوع من التمويل خاص بالصادرات، فهو مرتبط بالخروج الفعلي للبضائع من المكان الجمركي للبلد المصدر، و سميت بهذا الاسم لكونه قابل للخصم لدى البنك، و ما يميزه أن المصدرون يمنحون لزبائنهم أجلا للتسديد لا يزيد عن ثمانية عشر شهرا كحد أقصى. يشترط البنك عادة قبل الشروع في إبرام أي عقد خاص بهذا النوع من التمويل مجموعة من المعلومات و هي :

1- مبلغ الدين.
2- طبيعة و نوع البضاعة المصدرة.
3- اسم المستورد الأجنبي و طبيعته.
4- تاريخ التسليم و تاريخ المرور بالجمارك.
5- تاريخ التسديد للعملية.[1]

ثانيا : التسبيقات بالعملة الصعبة :

يمكن للمؤسسات التي قامت بعملية التصدير و منحت أجالا للتسديد لصالح زبائنها أن تستفيد من تسبيق بالعملة الصعبة من طرف البنك لتغذية خزينتها ، حيث تقوم بتسديد هذا المبلغ حالما تستوفي حقها من الزبون الأجنبي في تاريخ الاستحقاق.

إذا كان التسبيق تم بعملة صعبة غير التي تكون بها عملية التسديد من طرف زبون المؤسسة يجب عليها أن تحتاط و ذلك بالقيام بعملية تحكيم أسعار الصرف في تاريخ الاستحقاق.

لا تتم عملية التسبيق ما لم تقم المؤسسة بالإرسال الفعلي للبضاعة إلى الزبون الأجنبي ، و لا يمكن أن تتعدى مدة التسبيق مدة العقد المبرم بين المصدر و المستورد.

[1] الطاهر لطرش ، تقنيات البنوك ، الطبعة السادسة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ،2007 ، ص ص113-114.

ثالثا : عملية تحويل الفاتورة :

عملية تحويل الفاتورة عبارة عن آلية تقوم من خلالها مؤسسة متخصصة بشراء الديون التي يملكها المصدر على الزبون الأجنبي أي تحل محل المصدر في الدائنية مع تحملها كل الأخطار الناجمة عن احتمالات عدم السداد مقابل الحصول على عمولة تصب إلى أربعة بالمائة من رقم الأعمال الناتج عن عملية التصدير.

يتيح هذا النوع من التمويل للمؤسسات المصدرة بعض المزايا الهامة على غرار استفادتها من تسبيق بمبلغ الصفقة من طرف المؤسسة المتخصصة قبل حلول آجال التحصيل :

- إن عملية تحويل الفاتورة يسمح للمؤسسات من تحسين خزينتها و وضعيتها المالية و ذلك بالتحصيل الآني لدين لم يحن أجل تسديده بعد.
- تستطيع المؤسسة المصدرة بهذا التحصيل من تحسين هيكلتها المالية و ذلك بتحويل ديون آجلة إلى سيولة جاهزة.
- تخفيف العبء على المؤسسة فيما يخص التسيير المالي و المحاسبي و الإداري لبعض الملفات المرتبطة بالزبائن ، و ذلك بأن تعهد بهذا التسيير إلى جهة أخرى هي المؤسسات المتخصصة في هذا النوع من العمليات.[1]

المطلب الثاني : الاعتماد المستندي :

يجمع الاعتماد المستندي بين صفة الدفع و صفة القرض في آن واحد فهو يعتبر من الآليات الأساسية للتمويل و القرض و المتعلقة بتمويل الواردات نظرا لما يقدمه من ضمانات للمصدرين و المستوردين على حد سواء و منه يمكن تعريف الاعتماد المستندي على أنه :

أولا : تعريف الاعتماد المستندي :

- تعهد كتابي صادر من مصرف بناء على طلب مستورد لصالح المصدر يتعهد فيه المصرف بدفع أو بقبول كمبيالات مسحوبة عليه في حدود مبلغ معين و لغاية أجل محدد مقابل استلامه مستندات الشحن طبقا لشروط الاعتماد و التي تظهر شحن البضاعة معينة بمواصفات و أسعار محددة.[2]
- الاعتماد المستندي هو عبارة عن توسيط المشتري أحد البنوك المحلية في دفع قيمة البضاعة المستوردة إلى المصدر مقابل مسؤوليته عن تدقيق بوليصة الشحن الأصلية و كافة وثائق الاعتماد و التي تضمن للمشتري استلام بضائعه في بلد المقصد وفق تلك الوثائق.[3]

[1] الطاهر لطرش ، مرجع سبق ذكره ص ص 114-115

[2] صلاح الدين حسن السيسي ، قضايا مصرفية ، الائتمان المصرفي ، الضمانات ، الاعتمادات المستندية ، الطبعة الأولى ، دار الفكر العربي ، مصر ، 2004 ص 205.

[3] عمر الطراونة ، إدارة الشراء و التجارة الدولية ، دار البلدية ناشرون و موزعون ، عمان 2011 ص 39.

- الاعتماد المستندي هو كتابة تعهد صادر من البنك (فاتح الاعتماد) إلى البنك المراسل بناء على طلب أحد العملاء لصالح المستفيد (المصدر) يتعهد فيه البنك بدفع مبلغ معين أو قبول سحوبات بقيم محددة و خلال مدة محددة أيضا مقابل تقديم المستندات المطابقة تماما لشروط الاعتماد و تنفيذه.[1]

ثانيا : أطراف الاعتماد المستندي :

1 - طالب فتح الاعتماد : و هو المستورد (المشتري) الذي يطلب من البنك فتح الاعتماد و عليه تقع مسؤولية صحة و مطابقة شروط الاعتماد لاتفاقية البيع و الشراء بينه و بين المصدر (المستفيد).

2- المستفيد : و هو الشخص المصدر (البائع) الذي يفتح الاعتماد لصالحه.

3- البنك الفاتح الاعتماد : و يسمى بالبنك مصدر الاعتماد و هو بنك العميل المستورد الذي يفتح الاعتماد و يصدر كتاب التعهد بالدفع أو القبول.

4 - بنك المصدر : و هو البنك الذي يقوم بدفع مستندات الاعتماد لبنك المشتري.[2]

ثالثا: أنواع الاعتماد المستندي :

هناك عدة تصنيفات الاعتمادات المستندية و ذلك بناء على ما يميزها من حيث شروط العقد المتفق عليه لذلك سنركز على أهم الأنواع و أكثرها شيوعا ، و ذلك على النحو التالي :

التقسيم الأول : من طبيعة التزام البنوك :

1 - الاعتماد المستندي القابل للنقض أو الإلغاء :

و هو ذلك الاعتماد الذي يمكن فيه لجميع الأطراف تعديل أو إلغاء شروطه ، و هذا دون تحمل أي مسؤولية من قبل البنكين و الطرف الآخر إلا في حالة قيام المصدر بتقديم الدليل القطعي على إرسال البضاعة (سند الشحن) للمستورد فيصبح البنك المستورد ملزما بالتسديد في حالة التطابق مع الشروط و الوثائق المتعلقة بموضوع الصفقة محل الاعتماد. أهم ما يميز هذا النوع من الاعتماد سرعته في التنفيذ (الدفع) و اعتماده الكبير عن الثقة بين المتعاملين كذلك الربحية بالنسبة للبنوك لقصور تدخلها في اتمام تنفيذ الصفقة ، و لكن ما يعيبه هو عدم تقديم أي ضمان للمتعاقدين خاصة المصدر. تجدر الإشارة إلى أن النوع من الاعتماد قد تراجع على المستوى العملي لصالح الأنواع الأخرى.[3]

[1] خالد أمين عبد الله و آخرون ، إدارة العمليات المصرفية ، الطبعة الأولى ، دار وائل للنشر و التوزيع ، الأردن 2006 ص 278.

[2] نفس المرجع و الصفحة سابقا.

[3] عبد الحق بوعتروس ، الوجيز في البنوك التجارية ، عمليات ، تقنيات ، تطبيقات ، الجزائر 200 ص 91.

2 - الاعتماد المستندي غير قابل للإلغاء و غير المعزز :

يصدر الاعتماد غير قابل للإلغاء من جانب البنك فاتح الاعتماد (بنك المستورد) ، يكون التبليغ بالاعتماد دون إضافة تعزيزه من طرف بنك المراسل ، هنا على المستفيد أن يعتمد فقط على التزام بنك فاتح الاعتماد و يعتبر المراسل بمثابة الوسيط في هذه الحالة دون أن يشكل في ذمته التزاما أو ارتباطا بدفع أو تداول المستندات ، أي أن التعهد يصدر مباشرة من بنك فاتح الاعتماد إلى المستفيد.[1]

3 - الاعتماد المستندي غير قابل للإلغاء و المعزز :

هذا النوع من الاعتمادات يقدم ضمانات قوية لهذا يعتبر أكثر شيوعا و استعمالا في عمليات تمويل التجارة الخارجية ، فهو الآلية التي بموجبها لا يتطلب تعهد بنك المستورد فقط بل يتطلب أيضا تعهد بنك المصدر على شكل تأكيد قبول تسوية الدين الناشئ عن تصدير البضاعة.[2]

التقسيم الثاني : من حيث كيفية تنفيذ الاعتماد :

1 - الاعتماد المستندي المنفذ لدى الإطلاع أو بالنظر:

هو ذلك الاعتماد الذي يمكن للمستفيد من خلاله الحصول على قيمة الصفقة من بنكه فور التقدم إليه و إظهاره للوثائق و التحقق من سلامتها ، بعد ذلك يقوم البنك بتحويل المبلغ بمجرد استلامه للمستندات و الوثائق الواردة إليه.[3]

2 - اعتماد مستندي محقق بالتفاوض :

هذا النوع من الاعتماد يعرف أحيانا بالاعتماد المستندي القابل للخصم ، بحيث يتعهد البائع مع البنك بخصم الكمبيالة التي يسحبها المشتري وفق شروط معينة ، و بما أنه شكل من أشكال القروض يتم بمقتضاه شراء بنك معين مستندات صفقة معينة مصحوبة بكمبيالة (مسحوبة من أحد الأطراف التالية : المشتري ، بنك المستورد إلى غاية التسديد الفعلي لها عن طريق البنك المصدر).[4]

3 - الاعتماد المستندي المنفذ بالقبول (اعتماد القبول) :

و هو اعتماد مستندي بموجبه يتعهد بنك بقبول الكمبيالة المسحوبة على المشتري لكن دون خصمها و إن قبول الكمبيالة يعني إعطاء أجل المشتري من أجل تأمين المبلغ الكافي لتسديد قيمة الصفقة ، و عند

[1] صلاح الدين حسين السيسي ، مرجع سبق ذكره ص 210

[2] الطاهر لطرش ، مرجع سبق ذكره ص 119

[3] عبد الحق بوعتروس ، مرجع سبق ذكره ص 93.

[4] المرجع السابق ص ص 93-94

حلول أجال الاستحقاق ينبغي تقديم المستندات و الوثائق المتعلقة بالصفقة محل الاعتماد ، و عليه فالتزام البنوك يظل قائما إلى غاية التسديد الفعلي للمستفيد.

هناك أنواع أخرى للاعتمادات المستندية مرتبطة بطبيعة الاعتماد و حسب ما هو منصوص عليه في شروط العقد ذاته ، سواء من حيث المدة ، طرق التنفيذ و تفاصيلها الدقيقة في نفس الوقت ، يمكن ذكر منها ما يلي :[1]

***الاعتماد المستندي القابل للتحويل :**

هو الاعتماد المستندي غير القابل للإلغاء الذي يقبل فيه البنك المبلغ للاعتماد (بنك المستورد) السماح للمستفيد بتحويل الاعتماد لمستفيد آخر فهو يصدر بناء على طلب المستورد ، و يجب النص صراحة في الاعتماد بعبارة " قابل للتحويل " و لا يحق تحويله إلا مرة واحدة فقط أي لا يجوز للمستفيد الثاني تحويله إلى مستفيد ثالث.

يتم تحويل الاعتماد أو جزء منه بنفس الشروط الأساسية إلا أنه يحق للمستفيد الذي يحول الاعتماد يعدل في ما يلي :

1 - استبدال اسم فاتح الاعتماد باسمه و ذلك يضمن عدم معرفة فاتح الاعتماد الأصلي المصدرين الفعليين.

2 - تخفيض قيمة الاعتماد و سعر الوحدة مما يتيح للمستفيد الأول تحقيق ربحه.

3 - تقليص مدة سريان الاعتماد بحيث يتمكن المستفيد الأول من تقديم المستندات التي يستلمها البنك لصالحه من المستفيد الثاني ضمن مدة الاعتماد الأصلية.

يعود السبب في تحويل الاعتماد عندما لا يستطيع المستفيد الأول تزويد المستورد بالبضاعة ، يقوم المستفيد بدور الوسيط بأن يتفق مع المستورد على أن يتم تزويده بالبضاعة المطلوبة عن طريق شرائها من شخص آخر و يحول إليه الاعتماد بقيمة البضاعة.[2]

***الاعتماد المستندي القابل للتجزئة :**

و هي الاعتمادات التي يسمح فيها للمصدر بالشحن المجزأ للبضاعة حيث يتم شحنها على عدة دفعات خلال مدة صلاحية الاعتماد و حسب الشروط الواردة فيه ،[3] و قد تكون التجزئة مكانية بمعنى السماح

[1] المرجع السابق ص 94.

[2] خالد أمين عبد الله و آخرون ، مرجع سبق ذكره ص ص 280-281.

[3] المرجع السابق ، ص 281.

بشحن البضاعة بأكثر من وسيلة نقل (برية ، بحرية ، جوية) في الوقت ذاته و يترتب على كل تجزئة في الوفاء بالاعتماد المستندي أي التجزئة في التسديد.[1]

***اعتماد الدفعات المقدمة :**

و هو الاعتماد الذي يدفع فيه فاتح الاعتماد مبالغ معينة للمستفيد قبل تقديمه للمستندات ، بحيث تخصم هذه المبالغ فيما بعد من قيمة المستندات عند تقديمها للدفع ، و غالبا ما تكون شروط التسليف المدفوع مقدما مقابل تقديم كفالة بنكية تضمن إعادة السلفة في حالة عدم الالتزام بشروط الاعتماد.[2]

***الاعتماد المستندي المنفذ عن طريق الارسال المسبق :**

إن هذا النوع من الاعتماد يقتضي ارسال المصدر لمستندات البضاعة محل الاتفاق إلى المستورد قبل أن يباشر هذا الأخير إجراءات فتح الاعتماد المستندي لصالح البائع ، يلجأ المستورد إلى هذه الآلية عندما يحتاج لبضاعته في أقرب الآجال ، بحيث لو بدأ بإجراءات فتح الاعتماد لتأثر نشاطه.[3]

رابعا : كيفية سير عملية الاعتماد المستندي و المستندات المطلوبة فيه :

يمر تنفيذ الاعتماد المستندي بالخطوات التالية :

1- عند عقد الصفقة التجارية بين المصدر و المستورد ، يتقدم المستورد إلى بنكه لطلب فتح اعتماد لصالح المصدر في الخارج بقيمة الصفقة واضعا تحت سلطة البنك كافة الشروط المتفق عليها بشأن الصفقة و التي ينبغي أن تحترم من طرف المعنيين بتنفيذ العقد.

2- بعد الموافقة على فتح الاعتماد ، يقوم البنك بإشعار بنك المصدر في الخارج و هو ما يعرف ببنك المصدر (المشعر).

3- فور استلام الإشعار بفتح الاعتماد من قبل بنك المراسل ، يقوم هذا الأخير بإبلاغ المستفيد (المصدر) بعملية الفتح هذه من قبل متعامليه في الخارج.

4- يقوم المستفيد بالتأكد من صحة المضمون اتفاقية القرض ، سواء من حيث الشروط المتعلقة بالبضاعة أو الوثائق.

5- يقوم المستفيد بإرسال و شحن البضاعة حسب الوسيلة المتفق عليها و في الميعاد المحدد عند عقد الصفقة إلى المستورد ، و في الوقت ذاته يسلم كل الوثائق و المستندات المتعلقة بالبضاعة إلى بنك

[1] عبد الحق بوعتروس ، مرجع سبق ذكره ص 95.

[2] خالد أمين عبد الله و آخرون ، مرجع سبق ذكره ص ص 282

[3] عبد الحق بوعتروس ، مرجع سبق ذكره ص 96

المصدر الذي يقوم بالتحقق منها و مدى مطابقتها لشروط العقد ، بعدها يقوم بتحويلها إلى البنك فاتح الاعتماد و الدفع للمستفيد حسب الاتفاق.

6- بعد استلام الوثائق و المستندات المتعلقة بالبضاعة من قبل البنك المستورد ، فيقوم بدفع مبلغ الصفقة للبنك المصدر و هذا بعد مراجعة تلك الوثائق طبعا.

7- يقوم بنك المستورد بإشعار المشتري بوصول الوثائق و المستندات المتعلقة بالاعتماد المفتوح لتمويل البضاعة المعنية و يسلمه نسخا منها قصد تسديد قيمة مشترياته و الوفاء بالتزامه اتجاه بنكه مع العلم أن المستورد ملزم بدفع جميع العمولات المرتبطة بالاعتماد (فتح، توطين، اشعار، تثبيت.. إلخ).

8- بعد حصول المستورد على الوثائق ، يلجأ إلى المكان المتفق عليه عند ابرام العقد لاستلام بضاعته.[1]

الشكل رقم 1.1 : ميكانيزمات الاعتماد المستندي

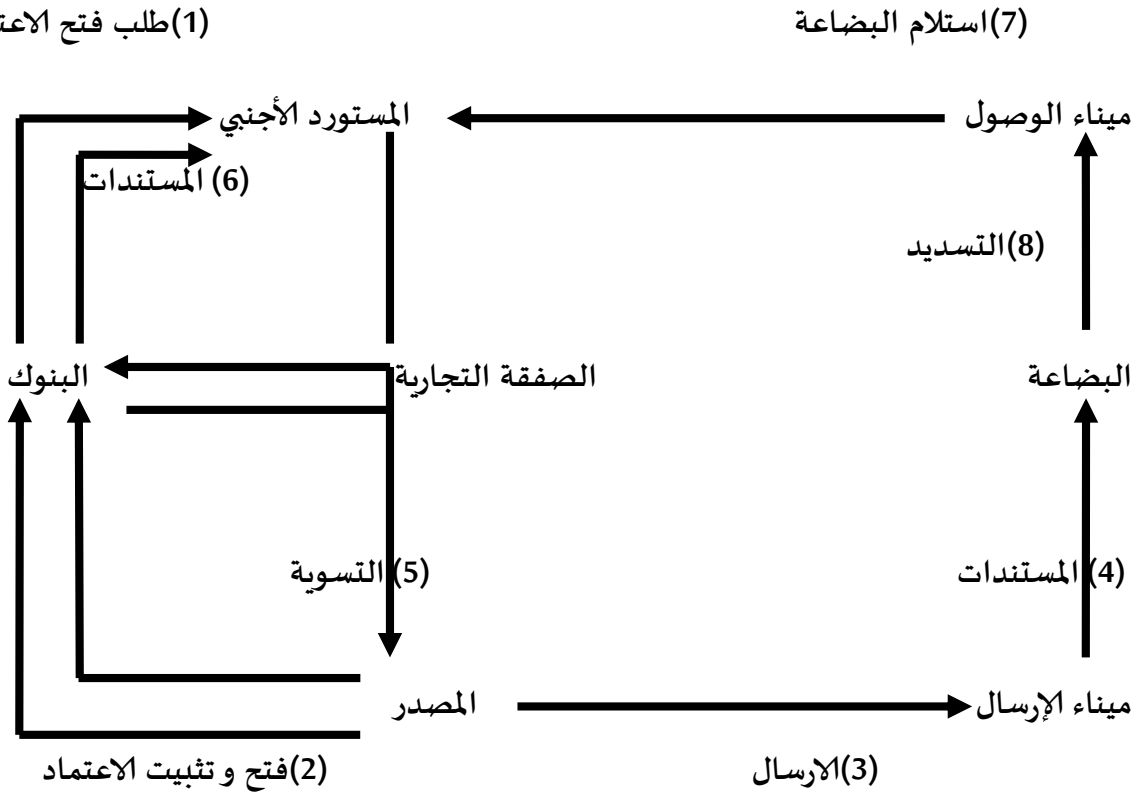

المصدر: عبد الحق بوعتروس ، الوجيز في البنوك التجارية ، الجزائر ،2000،ص104

[1] عبد الحق بوعتروس ، مرجع سبق ذكره ص 102-103.

***المستندات المطلوبة في الاعتماد المستندي :**

تعكس المستندات المطلوبة في الاعتماد المستندي نية الطرفين في تنفيذ العقد ، بالإضافة إلى أنها تشكل الأساس الذي يستند إليه في التسوية المالية قبل الاستلام الفعلي للبضاعة و هي :

1- **الفاتورة :** و تتضمن الفاتورة كافة المعلومات الخاصة بالبضاعة كالكمية ، النوعية ، الأسعار...
2- **بوليصة الشحن النقل** : و هي عبارة عن مستند يتعرف فيه قائد الباخرة بأنه شحن البضاعة من أجل نقلها و تسليمها إلى صاحبها ، و في هذه الحالة إذا كانت وسيلة النقل غير الباخرة ، فإنه يتطلب إصدار وثيقة حسب وسيلة النقل المستعملة.
3- **بوليصة التأمين** : و هي تلك المستندات التي تؤمن على البضاعة المرسلة ضد كل الأخطار المحتملة التي يمكن أن تتعرض لها أثناء النقل.
4- **الشهادات الجمركية :** و هي مختلف المستندات التي تثبت مكان خضوع البضاعة لكل الإجراءات الجمركية.
5- **شهادات المنشأ** : و هي الشهادات التي تثبت مكان صنع البضاعة و موطنها الأصلي.
6- **شهادات التفتيش و الرقابة** : و هي تلك الوثائق التي تثبت خضوع البضاعة إلى تفتيش أجهزة الرقابة من أجل التأكد من سلامة المعلومات المبينة في الفاتورة (الوزن ، المواصفات.....).
7- **الشهادات الطبية** : و هي كل الشهادات الصحية المحررة من أجل التأكد من سلامة البضاعة من النواحي الصحية و الكيميائية.[1]

المطلب الثالث : التحصيل المستندي :

أولا : تعريف التحصيل المستندي :

التحصيل المسندي هو آلية يقوم بموجبها المصدر بإصدار كمبيالة و إعطاء كل المستندات إلى البنك الذي يمثله ، حيث يقوم هذا الأخير بإجراءات تسليم المستندات إلى المستورد أو إلى البنك الذي يمثله مقابل تسليم مبلغ الصفقة أو قبول الكمبيالة.[2]

ثانيا : أطراف التحصيل المستندي :

1- العميل : هو الطرف الذي يعهد إلى البنك بعملية التحصيل.

2 - البنك المرسل : هو البنك الذي عهد إليه العميل بالتعامل بعملية التحصيل.

[1] الطاهر لطرش ، مرجع سبق ذكره ص 117-118
[2] مرجع سبق ذكره ص 119-120

3 - البنك المحصل : هو أي بنك ، غير البنك المرسل ، يترتب عليه دور في عملية التحصيل.

4 - البنك مقدم المستندات : هو البنك الذي يقوم بتقديم المستندات إلى المسحوب عليه.

5 - المسحوب عليه : هو الطرف الذي تقدم إليه المستندات وفق تعليمات التحصيل.[1]

ثالثا : أنواع التحصيل المستندي :

إن التنفيذ النهائي للعملية المالية في التحصيل المستندي يتم وفق صيغتين :

1 - المستندات مقابل الدفع :

في هذه الحالة يستطيع المستورد أو البنك الذي يمثله أن يستلم المستندات و لكن مقابل أن يقوم بالتسديد الفعلي نقدا لمبلغ البضاعة.

2 - المستندات مقابل القبول :

حسب هذه الصيغة يمكن للمستورد أن يستلم المستندات ، و لكن ذلك لا يتم إلا بعد قبوله الكمبيالة المسحوبة عليه ، و تسمح هذه الطريقة للمستورد بالاستفادة من مهلة التسديد.[2]

المبحث الثالث : التمويل المتوسط و طويل الأجل للتجارة الخارجية :

ينصب التمويل المتوسط و طويل الأجل للتجارة الخارجية على تمويل تلك العمليات التي تفوق في العادة ثمانية عشر أشهر ، فالهدف منه هو توفير الوسائل الضرورية لتسهيل و تطوير التجارة الخارجية و تنويعها حسب الظروف السائدة و طبيعة العمليات المراد تمويلها من طرف الأنظمة البنكية ، بحيث يمكننا تصنيف مختلف وسائل التدخل البنكي في هذا المجال أربعة أدوات : قرض المشتري ، قرض المورد ، التمويل الجزافي ، الائتمان الإيجاري الدولي.[3]

المطلب الأول : قرض المشتري و قرض المورد (البائع) :

أولا : قرض المشتري :

هذه التقنية في التمويل تعد الأكثر سهولة من الناحية العملية ، فهي عبارة عن قرض يمنح للمستورد أو لبنكه من طرف مؤسسة مصرفية (بنك) متواجدة في بلد المصدر ، و ذلك بالاتفاق بين هذا

[1] خالد أمين عبد الله و آخرون ، مرجع سبق ذكره ص ص 386

[2] المرجع السابق ص 120

[3] الطاهر لطرش ،مرجع سبق ذكره ص 122

الأخير و المستورد على شروط عقد التصدير و عملية التسوية الصفقات المبرمة التي يتولاها البنك لصالح المصدر.[1]

يتيح في الواقع قرض المشتري ابرام عقدين ، فالعقد الأول يتعلق بالعملية التجارية بين المصدر و المشتري يحدد فيه نوعية السلع ، مبلغها و شروط تنفيذ الصفقة ، بينما يتعلق العقد الثاني بالعملية المالية بين المستورد و البنك المانح للقرض الناجمة عن هذه الصفقة ، بحيث يبين هذا العقد شروط إتمام القرض و إنجازه مثل : فترة القرض ، طريقة استرداده و معدلات الفائدة المطبقة.

يمنح عادة قرض المشتري لتمويل الصفقات الهامة من حيث المبلغ خاصة فقد يتعين على المستورد في بعض الأحيان توفير مثل هذه المبالغ ، كما أن المصدر ليس بإمكانه انتظار لمدة أطول ، وعلى هذا الأساس فإن هذا النوع من التمويل يهدف إلى تشجيع صادرات الدول المعنية.[2]

ثانيا : قرض المورد (البائع) :

هو ذلك الائتمان الذي يمنح من البنك أو الجهة الممولة الأخرى للبائع (المورد) بناء على ائتمان يمنحه هذا الأخير لعمليه المشتري حيث يمكن له تأجيل الدفع و ذلك بإصدار أوراق دين تستحق خلال فترات مؤجلة تكون مكفولة من بنوك خارجية تستحق على فترات ، و هي كمبيالات أو سحوبات يقوم البائع بخصمها و استلام العملات مقابل هذه الأوراق ثمنا لبضاعته المصدرة.

يتم مع توقيع عقد التوريد بالدفع المؤجل بين المصدر و المستورد توقيع كذلك ضمان بين مؤسسة الضمان و المصدر لحمايته من خطر عدم وفاء المستورد بالدين عن طريق تقديم هذه المؤسسة ضمانا شاملا للأوراق التجارية الموجودة لدى البنك الممول لتمكن من تقديم التمويل الفوري للمصدر مقابل الكمبيالات أو مستندات الشحن أو السحوبات المقبولة و استرداد أمواله من خلال سداد المستورد لهذه السحوبات و الكمبيالات إليه بتواريخ الاستحقاق.[3]

المطلب الثاني : التمويل الجزافي :

التمويل الجزافي يعتبر أداة من أدوات تمويل التجارة الخارجية ، و التي تتضمن بيع سندات أو كمبيالات ذات استحقاقات آجلة إلى بنك معين أو مؤسسة تمويل متخصصة للحصول على تمويل نقدي فوري.

1- **تعريف التمويل الجزافي :** التمويل الجزافي هو ذلك التمويل الذي يتم فيه خصم الأوراق التجارية بدون طعن ، أي أنه آلية تتضمن امكانية تعبئة الديون الناشئة عن الصادرات لفترات متوسطة ، بمعنى هي عملية شراء لديون ناشئة عن صادرات السلع و الخدمات.

[1] عبد الحق بوعتروس مرجع سبق ذكره ص 85

[2] الطاهر لطرش ،مرجع سبق ذكره ص 123

[3] خالد أمين عبد الله و آخرون ، مرجع سبق ذكره ص ص 369-370

من هنا يتضح لنا وجود خاصيتين أساسيتين ، حيث تتمثل الخاصية الأولى في أن هذا النوع من القروض يمنح لتمويل عمليات الصادرات و لكن فترات متوسطة ، أما الثانية و هي أن مشتري هذا الدين يفقد كل الحق في متابعة المصدر أو الأشخاص الذين قاموا بتوقيع هذه الورقة (أي ممتلكو هذا الدين).

2- مخطط سير عملية التمويل الجزافي :

الشكل 1.2 : مخطط سير عملية التمويل الجزافي.

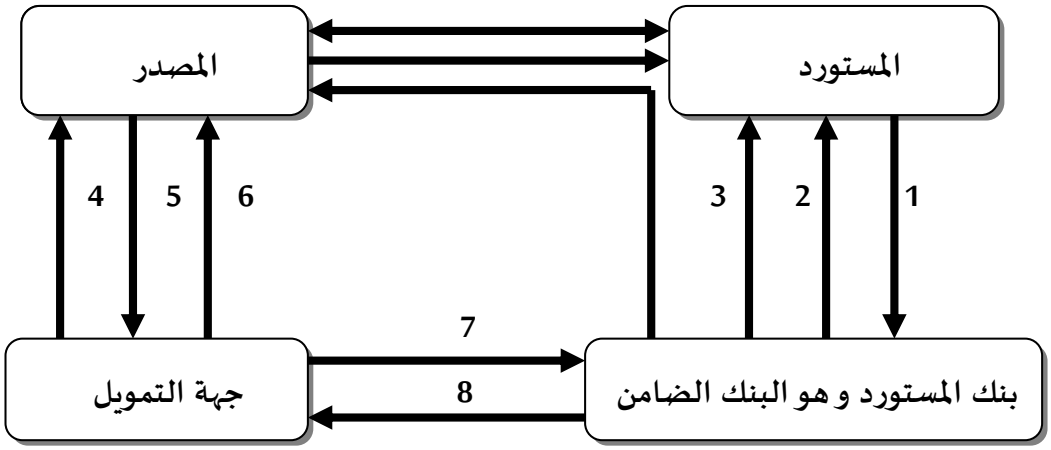

المصدر : مدحت صادق ، أدوات و تقنيات مصرفية ، دار غريب للطباعة و النشر ، القاهرة 2001 ص 37.

1- عقود بيع السلع الرأسمالية بين المصدر و المستورد.

2- تسليم البضاعة المباعة للمستورد.

3- تسليم السندات للمصدر.

4- عقد الصفقة الجزافية بين المصدر و جهة التمويل.

5- تسليم السندات لجهة التمويل.

6- سداد قسمة السندات المخصومة للمصدر.

7- تقديم السندات لبنك المستورد.

8- سدد قيمة السندات في تواريخ الاستحقاق.

إن القيام بشراء مثل هذا الدين يتطلب الحصول على فائدة أعلى نسبيا تتماشى مع طبيعة الأخطار المحتملة من طرف مشتريه لأنه يحل محل المصدر في تحمل الأخطار المحتملة، هذه الفائدة تؤخذ عن فترة الممتدة من تاريخ خصم الورقة حتى تاريخ استحقاقها.[1]

[1] الطاهر لطرش ،مرجع سبق ذكره ص126

يمكن حصر مزايا التمويل الجزافي التي يمنحها للمصدر في ما يلي :

- استفادة المصدر من قيمة المبيعات الآجلة التي قام بها نقدا، بحيث يستطيع تغذية و تحسين وضعيته المالية.
- يتخلص المصدر من تسيير الشائك لملف الزبائن ، يتعهد بهذا التسيير البنك الذي قام بشراء الدين.
- تجنب المصدر للأخطار المحتملة المرتبطة بطبيعة العملية التجارية كما ذكرنا سابقا خاصة أخطار الصرف الناجمة عن تذبذبات أسعار الصرف بين تاريخ تنفيذ الصفقة التجارية و تاريخ التسوية المالية.[1]

المطلب الثالث : الائتمان الإيجاري الدولي :

يتمثل مضمون الائتمان الإيجاري الدولي في قيام المصدر ببيع سلعه إلى مؤسسات متخصصة أجنبية أو بنك أجنبي بناء على طلب المستورد ، بحيث تقوم هذه الأخير بالتفاوض مع هذه المؤسسات حول إجراءات إبرام العقد و تنفيذه.

يمكن تعريفه أيضا : يتمثل مضمون الائتمان الإيجاري الدولي في بيع مصدر في دولة ما المعدات التي يقوم بإنتاجها لشركة التأجير التي قد يكون مقرها في نفس تلك الدولة أو في دولة أخرى إلى مستأجر أجنبي في دولة أخرى مع بقاء الملكية لشركة التأجير طوال مدة عقد الإيجار ، و في أغلب الحالات يقوم المستأجر بشراء المعدات التي استأجرها بسعر منخفض أو رمزي في نهاية العقد. و هنا يمكن اعتبار هذه العملية تصدير معدات استغرقت سداد قيمتها مدة العقد.[2]

في حقيقة الأمر ، الائتمان الإيجاري الدولي له نفس آليات و فلسفة الائتمان الإيجاري المحلي أو الوطني إلا أن الفارق يتمثل في أن أطراف العقد (المستأجر ، المؤجر ، البائع) يقيمون في بلد مختلف.

يقوم المستورد بالدفع إلى المؤسسة المتخصصة أقساط متساوية إضافة إلى الفائدة و هامش خاص يهدف إلى تغطية الأخطار المحتملة أو على حسب الشروط المتفق عليها. و بهذه الطريقة يستفيد المصدر من التسوية المالية الفورية و بعملته الصعبة ، في حين أن المستورد يستفيد من المزايا التي يوفرها له الائتمان الإيجاري و خاصة عدم التسديد الفوري لمبلغ الصفقة الذي عادة ما يكون كبيرا.[3]

[1] الطاهر لطرش ،مرجع سبق ذكره ص126

[2] مدحت صادق ،مرجع سبق ذكره ص61

[3] الطاهر لطرش ،مرجع سبق ذكره ص127

خلاصة الفصل :

تعتبر التجارة الخارجية بمثابة المحرك الرئيسي للتنمية الاقتصادية لارتباطها و تفاعلها مع مختلف القطاعات الأخرى المكونة للهيكل الاقتصادي للدول. و رغم ذلك هي لا تخلو من المخاطر مما يستوجب تدخل البنوك كوسيط و ممول لعملية ترقية التجارة الخارجية، و من أهم هذه البنوك نجد البنوك التجارية التي تطبق مختلف تقنيات التمويل سواء التقنيات القصيرة أو الطويلة. فهذه البنوك التجارية تساهم في تطوير التجارة الخارجية ، حيث تساهم في زيادة الأنشطة الاقتصادية و بالتالي الوصول إلى اقتصاد مزدهر.

إن ارتباط سعر الصرف بالتجارة الخارجية جعله يحتل أهمية بالغة في الاقتصاد الدولي ، فهو مرآة عاكسة للمركز التجاري للدولة لأنه يربطها بالعالم الخارجي من خلال المعاملات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين و الأجانب (غير المقيمين) ، و هذا ما سوف نتطرق له في الفصل الموالي : علاقة سعر الصرف بالتجارة الخارجية.

الفصل الثاني

تمهيد:

يتميز عالم اليوم بنمو الاقتصاد الرمزي كمحرك للاقتصاد ، و انكماش أهمية التجارة الخارجية الدولية في السلع و الخدمات ، مقارنة بحركة رؤوس الأموال و تبادل العملات و القروض الدولية ، و جراء الانفتاح الاقتصادي الذي تشهده معظم الدول على اقتصاديات الدول الأخرى أدى إلى إجراء مبادلات لمختلف السلع و الخدمات و الأصول بيعا وشراء نحو العالم الخارجي ، إذ لا يمكن للنقد المحلي أن يستعمل كأداة لتسوية هذه المبادلات مما يستلزم وجود وسيلة لإجراء التسوية ألا و هي سعر الصرف الذي يعد أداة الربط بين الاقتصاد المحلي و باقي الاقتصاديات الأخرى.

و بناء على ما سبق ، فإنه من الواجب التطرق إلى ماهية سعر الصرف من خلال التطرق إلى تعريفه ، وظائفه ، أنواعه و أهم أنظمته ، تقييم سياساته و آثار تغيره على ميزان المدفوعات في ظل تقلب أسعار الصرف.

المبحث الأول : عموميات حول سعر الصرف.

المبحث الثاني : تقييم سياسة سعر الصرف و أهدافها.

المبحث الثالث : أثر تغيير سعر الصرف على التجارة الخارجية.

المبحث الأول : عموميات حول سعر الصرف :

لقد أدى تشابك العلاقات الاقتصادية و الأنشطة التجارية الدولية بين مختلف الدول ، التي تتعامل كل منها بعملة نقدية مختلفة ، إلى وجود ما يعرف بسعر الصرف الذي يحظى باهتمام كبير من قبل الاقتصاديين و المستثمرين و كذلك باهتمام جميع المؤسسات و الشركات ، إذ يعتبر سعر الصرف مؤشر يستجيب بقوة للمؤشرات الاقتصادية الكلية و عليه فإن سعر الصرف لا يختلف عن بقية المتغيرات المكونة للفعالية الاقتصادية ، لذلك سنحاول في هذا المبحث من أخذ نظرة عامة عن سعر الصرف من خلالها سنعرج على بعض المفاهيم الأساسية المرتبطة بسعر الصرف.

المطلب الأول : ماهية سعر الصرف :

الفرع الأول : مفهوم سعر الصرف :

لقد ورد العديد من المفاهيم لسعر الصرف في كتابات الباحثين و المهتمين بالموضوع، و تتفق جميعها في تسليط الضوء على العناصر و الجوانب التي تميزه و ذكر جوانب دون أخرى من تعريف لآخر لذا سنقتصر على بعض المفاهيم التي تبرز أهم جوانبه أو تعطي شمولا لمفهومه كالتالي :

- يعبر سعر الصرف عن عدد الوحدات النقدية الذي تبدل به وحدة من العملة المحلية إلى أخرى أجنبية.[1]
- يعبر سعر الصرف بأنه سعر عملة بعملة أخرى أو هو نسبة مبادلة عملتين، فأحد العملتين تعتبر سلعة و العملة الأخرى تعتبر ثمنا لها، و يعرف أيضا بأنه ذلك المعدل الذي يتم على أساسه تبادل عملة دولة ما ببقية عملات دول العالم.[2]
- يطلق سعر الصرف كذلك على عدد الوحدات الوطنية التي تدفع للحصول على وحدة واحدة أجنبية أو عدد الوحدات الأجنبية التي تدفع للحصول على وحدة واحدة وطنية.[3]

و يمكن تعريف سعر الصرف على أنه عدد الوحدات من العملة الوطنية التي يستلزم دفعها لشراء وحدة واحدة من العملة الوطنية.[4]

[1] عبد المجيد قدي :لمدخل السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية تقييمية) الطبعة الثالثة ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 2006 ص103

[2] لحلو موسى بوخاري : سياسة الصرف و علاقتها بالسياسة النقدية ، مكتبة الحسن المصرية للطباعة و النشر و التوزيع لبنان 2010 ص120

[3] أحمد فريد مصطفى : الاقتصاد النقدي و المصلرفي مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية 2009 ص375.

[4] موسى سعيد مطر ، شقيري نوري موسى و ياسر المعني المالية الدولية : الطبعة الأولى دار الصفاء للنشر و التوزيع عمان ، الأردن 2008 ص43.

الفرع الثاني : أنواع و وظائف سعر الصرف :

أولا : أنواع سعر الصرف :

هناك عدة أنواع لسعر الصرف حيث يتم تقسيمها إلى فئتين :

1 - أسعار الصرف الثنائية :

إن سعر الصرف الثنائي يمثل العلاقة بين عمليتين، العملة الوطنية و عملة بلد أجنبي و يمكن أن نقسمه إلى نوعين :

أ - سعر الصرف الاسمي :

يتم تحديد سعر الصرف الاسمي لعملة ما تبعا للطلب و العرض عليها في سوق الصرف في لحظة زمنية ما[1] ، و يمكن أن نعرف سعر الصرف الاسمي الثنائي بأنه عملة أجنبية بدلالة وحدات عملة محلية[2] و يؤدي التعادل بين عنصري العرض و الطلب في أسواق الصرف الأجنبي إلى وضع أسعار صرف اسمية يتم على أساسها تبادل العملات.

و يمكن التعبير عن سعر الصرف الاسمي في حالتين :[3]

- **حالة التأكد** : أي عدد وحدات العملة الأجنبية مقابل وحدة من العملة الوطنية.
- **حالة عدم التأكد** : أي عدد الوحدات العملة المحلية مقابل وحدة واحدة من العملة الأجنبية.

و عليه يمكن تقسيم سعر الصرف الاسمي إلى :[4]

***سعر الصرف رسمي** : أي سعر الصرف المعمول به فيما يخص المبادلات الجارية الرسمية.

***سعر صرف موازي** : و هو السعر المعمول به في الأسواق الموازية أو الأسواق غير الرسمية ، و هذا يعني إمكانية وجود أكثر من سعر صرف اسمي في نفس الوقت لنفس العملة في نفس البلد.

[1] محمد البشير بن عمر :دراسة بعض التغيرات المالية و الاقتصادية على أسعار الأسهم (حالة بورصة الأردن) مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماجستير في علوم التسيير غير منشورة جامعة ورقلة الجزائر 2010،2009 ص4

[2] لحلو موسى بوخاري : سياسة الصرف و علاقتها بالسياسة النقدية مرجع سبق ذكره ص120

[3] محمد البشير بن عمر نفس المرجع أعلاه ص5.

[4] عبد المجيد قدي :لمدخل السياسات الاقتصادية الكلية مرجع سبق ذكره ص ص103-104.

ب - سعر الصرف الحقيقي :

يعرف سعر الصرف الحقيقي على أنه نسبة مستوى السعر العالمي للسلع المتاجر بها إلى الأسعار المحلية مقياسا بعملة مشتركة ، أو هو عدد الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية ، و بالتالي يعد مؤشرا مناسبا يقيس لنا القدرة التنافسية الدولية[1]، و تجدر الإشارة إلى أن الارتفاع في سعر الصرف الحقيقي يقابله انخفاض في القدرة التنافسية لاقتصاد ما مقارنة بالشريك التجاري المعني فلو أخذنا بلدين كالجزائر و الولايات المتحدة الأمريكية يكون سعر الصرف كالتالي :

$$TCR = \frac{TCN.Pus}{Pdz} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(1)$$

حيث :

- TCR : سعر الصرف الحقيقي
- TCN : سعر الصرف الاسمي
- Pus : مؤشر الأسعار بأمريكا
- Pdz : مؤشر الأسعار بالجزائر

و حسب هذا المثال فإنه كلما ارتفع سعر الصرف الحقيقي كلما زادت القدرة التنافسية للجزائر.

2 - أسعار الصرف الفعلية :

يعبر سعر الصرف الفعلي لعملة بلد ما عن المؤشر الذي يمكن صياغتة بطرق عديدة ، من خلال تشكيلة من أسعار صرف ثنائية و ينقسم هو بدوره إلى :

أ- سعر الصرف الفعلي الاسمي :

يعبر سعر الصرف الفعلي الاسمي على العلاقة الكلية الناشئة بين سعر الصرف الفعلي للعملة المحلية معبرا عنها بالقيمة المجمعة لسلة عملات أجنبية أخرى في فترة زمنية ما ، و هو يدل على مدى تطور عملة بلد ما بالنسبة لمجموعة من العملات و كذا تفسير تغير القيمة الاسمية لسلة ثابتة من العملات نتيجة لتحركات سعر الصرف الاسمي[2] ، و يمكن القياس بإتباع المراحل التالية :

- اختيار سلة العملات للشركاء التجاريين و التي تعطي فيها كل عملة معاملا ترجيحيا.

[1] عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالي: سعر الصرف و إدارته في ظل الصدمات الإقتصادية (نظرية و تطبيقات) ، الطبعة الأولى دار صفاء للطباعة و النشر و التوزيع عمان الأردن 2011 ص27

[2] عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالي: سعر الصرف و إدارته في ظل الصدمات الإقتصادية (نظرية و تطبيقات) نفس المرجع سابقا أعلاه ص29

- حساب مؤشرات أسعار الصرف الثنائية الاسمية بالنسبة لسنة الأساس حيث يكون الاقتصاد الوطني في حالة توازن.
- استخدام مؤشر لاسبيرز LASPEYRES للأرقام القياسية :

الأسعار النسبية و يمكن التعبير عن هذا المعدل من خلال العلاقة التالية :

$$TCNE = \{(\sum p\, Z_p X_o^p (e_t^p/e_t^r)/\sum p\, X_o^p (e_o^p/e_o^r)\} \times 10 \ldots\ldots\ldots(2)$$

$$TCNE = \sum p\, Z_p \frac{(e^{pr})t}{(e^{pr})o} \times 100. \ldots\ldots\ldots(3)$$

$$TCNE = \sum p\, Z_p Iner_{pr} \times 100 \ldots\ldots\ldots(4)$$

حيث :

- $(e^{pr})t$ و $(e^{\mathrm{pr}})o$ سعر الصرف عملة P بالعملة المحلية في سنتي القياس و الأساس على التوالي.
- $Iner_{\mathrm{pr}}$ مؤشر سعر الصرف الثنائي الاسمي في سنة القياس مقارنة بنسبة الأساس.
- $(e_{\mathrm{t}}^{\mathrm{p}}/e_t^r)$ سعر صرف عملة البلد مقارنة بالدولار في سنة القياس t أو سنة الأساس 0.
- $x_{\mathrm{o}}^{\mathrm{p}}$ قيمة الصادرات إلى الدولة p في سنة الأساس و مقومة بعملتها و هي تستخدم كوزن ثابت للدولة p في حساب مؤشر لاسبيرز.
- $-Z_{\mathrm{p}}$ حصة الدولة p من إجمالي صادرات الدولة المعنية R *مقومة* بعملة هذه الأخيرة.

يمكن لسعر الصرف الفعلي أن يختلف من حيث قيمته بالنظر إلى إمكانية اختلاف عدة عوامل مثل : سنة الأساس ، قائمة عملات البلدان المتعاملة معها و الأوزان المعتمدة في تكوين السلة.

ب - سعر الصرف الفعلي الحقيقي :

سعر الصرف الفعلي الحقيقي هو سعر صرف فعلي اسمي لأنه عبارة عن متوسط لعدة أسعار صرف ثنائية ، معدلا بالفرق المرجح للأسعار الأجنبية و المحلية ، و يعتبر هذا المؤشر ذو دلالة ملائمة على تنافسية البلد تجاه الخارج ، و لهذا لابد من أن يخضع هذا المعدل الاسمي إلى تصحيح بإزالة أثر تغيرات الأسعار النسبية و يمكن التعبير عن هذا المعدل من خلال العلاقة التالية :

$$TCRE = \frac{\sum p\, x_o^p (e^{pr}) t / x_o^p (e^{pr})}{(e_o^p / e_o^r)/(e_t^p / e_t^r} \times 100 \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (5)$$

$$TCRE = \sum p\, Z_p \left\{ \frac{(e^{\mathrm{pr}})\mathrm{tp}_\mathrm{t}^\mathrm{p} / e_t^r}{(p^r)o} \times \frac{p_t^p / e_t^r}{(p_o^p / p_o^r (p_o^p)} \right\} \times 100 \ldots\ldots\ldots (6)$$

$$TCRE = \sum p\, Z_p Irer_{pr} \times 10 \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (7)$$

حيث :

- $(p_o^p\ ,p_t^p)$ مؤشر أسعار الدولة p في سنتي القياس و الأساس على التوالي.
- (p_o^p, p_o^r) مؤشر الأسعار المحلية في سنتي القياس و الأساس على التوالي.
- $Irer_{pr}$ مؤشر سعر الصرف الثنائي الحقيقي ، و يعكس سعر صرف عملة الشريك التجاري بالعملة المحلية ، مع الأخذ بعين الاعتبار تطور مؤشر أسعاره مقارنة بمؤشر الأسعار المحلية.

ثانيا : وظائف سعر الصرف :

لسعر الصرف عدة وظائف نذكر منها :

1 - وظيفة قياسية : حيث يعتمد المنتجون المحليون على سعر الصرف لغرض قياس و مقارنة الأسعار المحلية (سلعة معينة مع أسعار السوق العالمية).

2 - وظيفة تطورية : يستخدم سعر الصرف في تطوير صادرات مناطق معينة إلى مناطق أخرى من خلال دورة تشجيع تلك الصادرات ، كما يمكن أن تؤدي إلى الاستغناء أو تعطيل فروع صناعية معينة أو تعويضها بالاستيرادات التي تكون أسعارها أقل من الأسعار المحلية و بالتالي يؤدي سعر الصرف إلى التركيب السلعي و الجغرافي للتجارة الخارجية.

3 - وظيفة توزيعية : و ذلك من خلال ارتباطه بالتجارة الخارجية بحيث تقوم هذه الأخيرة بإعادة توزيع الدخل القومي العالمي و الثروات الوطنية بين أقطار العالم.[1]

المطلب الثاني : العوامل المؤثرة في سعر الصرف :

أولا : العوامل الاقتصادية المؤثرة على سعر الصرف :

أ - كمية النقود : إن الزيادة في كمية النقود مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة ، و سرعة تداولها تؤدي إلى ارتفاع مستوى الأسعار و هذا ما أكده "ملتون فردمان" إذ يرى أن حركة الأسعار تعكس بشكل أساسي

[1] محمد البشير بن عمر:دراسة بعض التغيرات المالية و الاقتصادية على أسعار الأسهم (حالة بورصة الأردن) مرجع سبق ذكره ص4

التغيرات المهمة في كمية النقود ، و بالتالي هذا يجعل سلع الدولة أقل قدرة على منافسة سلع الدول الأخرى و ينتج على ذلك ارتفاع في أسعار صرف العملات الأجنبية.[1]

ب - **ميزان المدفوعات** : يعد التوازن و الاختلال الاقتصادي في ميزان المدفوعات من بين أهم العوامل المؤثرة في سعر الصرف كونه حلقة الوصل التي تعكس علاقة البلد بالعالم الخارجي ، ففي حالة حدوث عجز في ميزان مدفوعات بلد ما فإن ذلك يؤدي إلى زيادة طلبه على العملات الأجنبية لسد ذلك العجز و بالمقابل انخفاض طلب الأجانب على عملته المحلية و بالتالي انخفاض قيمتها الخارجية ، و العكس في حالة حصول فائض في ميزان المدفوعات.[2]

ج - **أسعار الفائدة** : إن حركة رؤوس الأموال ، و الأرصدة المعدة للإقراض الدولي ، حساسة تماما لتغيرات أسعار الفائدة ، فإن ارتفاع سعر الفائدة لعملة ما سوف يؤدي إلى زيادة الطلب عليها ، و بالتالي سيرتفع سعر صرفها مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة و يحدث العكس في حالة الانخفاض.[3]

د - **الموازنة العامة** : تلعب الموازنة العامة للدولة دورا كبيرا في التأثير على سعر الصرف ، فإذا ما اتبعت الدولة سياسة انكماشية من خلال تقليص حجم الإنفاق الحكومي الذي يؤدي إلى الحد من حجم الطلب و انخفاض في مستوى النشاط الاقتصادي مما يؤدي إلى رفع أسعار الصرف المحلية.[4]

هـ - **معدلات التضخم** : يعتبر معدل التضخم أهم العوامل التي تؤثر على سعر الصرف و اتجاهات تغيره فارتفاع معدلاته في الداخل يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للعملة المحلية و بالتالي تدهور سعر صرفها مما يدل على أهمية المستوى العام في تأثيره على سعر الصرف.[5]

ثانيا : العوامل غير الاقتصادية المؤثرة في سعر الصرف :

هناك عوامل أخرى غير اقتصادية تؤثر في أسعار الصرف يمكن إجمالها بالآتي :

أ - **الاضطرابات و الحرب** : تعد الاضطرابات السياسة و حالات الحروب الداخلية و الخارجية من العوامل المؤثرة على سعر الصرف ، و ذلك بتأثيرها على أوضاع التجارة و اقتصاد البلد بصورة عامة ، و تأثر جميع القطاعات الاقتصادية للبلد و هذا ما يؤدي إلى فقدان الثقة بعملة البلد المعني.

ب - **خبرة المتعاملين و أوضاعهم** : يقوم المتعاملون في سوق العملات الأجنبية في ضوء مهاراتهم و خبراتهم و قوتهم التفاوضية في التأثير على أسعار الصرف بفضل أساليبهم المستخدمة في تنفيذ عملياتهم المختلفة باستعمالهم الوسائل الفعالة و التي تؤثر بشكل مباشر.

---

[1] مروان عطون : أسعار صرف العملات (أزمات العملات و العلاقات النقدية الدولية) دار الهدى الطباعة و النشر و التوزيع الجزائر بدون سنة نشر ص80.

[2] هوشيار معروف مرجع سبق ذكره ص213.

[3] موسى سعيد مطر ، شقيري نوري موسى ، مرجع سبق ذكره ص51.

[4] محمد البشير بن عمر :دراسة بعض التغيرات المالية و الاقتصادية على أسعار الأسهم (حالة بورصة الأردن) مرجع سبق ذكره ص13

[5] مروان عطوان نفس المرجع أعلاه ص80.

ج - **الإشاعات و الأخبار :** تعد الإشاعات و الأخبار من المؤثرات السريعة على سعر الصرف ، سواء كانت صحيحة أو غير صحيحة ، و لكن التأثير يحدث خلال وقت قصير و لا تلبث السوق أن تستعيد استقرارها و تكون الاستجابة لهذه المتغيرات معتمدة على قوة تجاوب السوق معها فقد يكون في بعض الأحيان حساسا و قويا و في أخرى أقل من ذلك لاختلاف استجابات المتعاملين.[1]

د - **التغيرات في قيمة الصادرات و الاستيراد** : فحين ما ترتفع قيمة الصادرات بالنسبة إلى الإيرادات ستتجه قيمة العملة للارتفاع نتيجة لزيادة طلب الأجانب عليها ، و ذلك سيؤدي إلى تشجيع الاستيراد من الخارج مما يؤدي إلى عودة التوازن إلى سعر الصرف.[2]

المطلب الثالث : الأنظمة و النظريات المفسرة لسعر الصرف :

الفرع الأول : أنظمة سعر الصرف :

إن أنظمة أسعار الصرف تعد أحد العناصر المهمة في سياسة الصرف الأجنبي و هي الأنظمة التي تعتمدها الدول في تحديدها لمعدلات صرف عملتها ، إذ يعرف نظام الصرف بأنه "مجموعة القواعد التي تحدد تدخل السلطات النقدية في سوق الصرف و سعر الصرف " و لسعر الصرف أنظمة عديدة نحاول ذكر أبرزها فيما يلي :

أ - **نظام سعر الصرف الثابت** : يعرف في مفهومه الواسع على أنه "النظام الذي يتم فيه ربط عملة وطنية ما بعملة أجنبية أخرى ، أو سلة من العملات الأجنبية بمعدل صرف ثابت كالأورو ، الدولار ،الجنيه...) إذ يرجع اختيار تلك العملة الأجنبية إلى طبيعة العلاقات التجارية بين الدولتين مع السماح لتلك الأسعار بالتقلب في حدود ضيقة للغاية و هي حدود دخول و خروج الذهب، "إذ أن قاعدة الذهب الدولية تتوفر على ثلاث شروط أساسية و هي :

- تحديد قيمة ثابتة للعملة الوطنية بالذهب.
- ضمان السلطات النقدية لصرف العملة بالذهب و العكس دون قيود.
- حرية تصدير الذهب و استيراده.

و في ظل هذه الأنظمة يتم تثبيت سعر الصرف العملة إلى :

- **تثبيت سعر الصرف بعملة واحدة :** إذ تتميز العملة بمواصفات معينة كالقوة و الاستقرار النسبي و في هذا الإطار تعمل الاقتصاديات على تثبيت عملاتها إلى تلك العملة دون إحداث تغير ، إلا في بعض الحالات.

[1] عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالي مرجع سبق ذكره ص ص81-83

[2] محمد البشير بن عمر:دراسة بعض التغيرات المالية و الاقتصادية على أسعار الأسهم (حالة بورصة الأردن) مرجع سبق ذكره ص14

- **تثبيت سعر الصرف في سلة من العملات :** في العادة يتم اختيار العملات انطلاقا من عملات الشركاء التجاريين الأساسيين أو من العملات المكونة لوحدة حقوق السحب الخاص.

ب - نظام الصرف العائم الحر أو المرن : و يقصد به "سعر الصرف الذي تحدده قوى الطلب و العرض دون تدخل من البنك المركزي " ، أو هو "ذلك النظام الذي تتغير فيه أسعار الصرف بحرية وفقا لقوى العرض و الطلب على إحدى العملات في مواجهة العملة أو العملات الأخرى " ، حيث يمكن تصنيف هذا النظام إلى نمطين هما :

- **التعويم المدار :** حيث تقوم بتعديل أسعار صرفها بالاعتماد على مستوى الاحتياطي لديها من العملات الأجنبية و الذهب و على أساس ميزان المدفوعات.
- **التعويم الحر :** و فيه تكون قيمة العملة قابلة للتغيير صعود أو هبوط حسب قوى السوق و هذا ما يدفع أسعار الصرف بالتكيف مع الأوضاع السائدة ، بالإضافة السالفة الذكر هناك من ضيق أنظمة أخرى.

ج - نظام الرقابة على الصرف : وفق هذا النظام يتم تثبيت سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية مع السماح لها بالتذبذب انخفاضا و ارتفاعا بحدود نظام سعر الصرف الحر و الثابت و يستخدم هذا النظام كأداة للسيطرة على قطاع التجارة الخارجية.

الفرع الثاني : النظريات المفسرة لسعر الصرف :

هناك العديد من النظريات و النماذج المختلفة التي حاولت أن توضح الاختلاف في أسعار الصرف بين الدول ، و من أبرز النظريات ما يلي :

أ - نظرية تعادل القوة الشرائية :

تقوم هذه النظرية على أن قيمة تكافؤ القوة الشرائية بين عملتي بلدين على المدى الطويل تتحدد على أساس ما يمكن أن تشتريه هذه العملة في الداخل و الخارج ، حيث يعود الفضل في المعالجة الحديثة لهذه النظرية إلى "غوستاف كاسل" في أوائل العشرينيات من القرن العشرين ، و ترى هذه النظرية أن التغير في سعر الصرف إنما يعود إلى التغير في القوى الشرائية لكل من العملتين في داخل كل دولة.[1]

[1] الطاهر لطرش :تقنيات البنوك ،مرجع سبق ذكره ص103.

ب - نظرية تعادل أسعار الفائدة :

وفق هذه النظرية فإن قيام المستثمر بتوظيف أموال في الدولة بالعملة الأجنبية يتضمن خطر سعر الصرف ، إذ أنه لا يحصل على مردودية مرتفعة في الخارج عنها في السوق المحلية سواء كان توظيف أمواله بالعملة المحلية أو الأجنبية ، لأن الفارق بين معدلات الفائدة يتم تعويضه بالفارق بين سعر الصرف الآني و سعر الصرف الآجل في نفس الوقت ما دام هناك فرصة للاستفادة من المرجحة ، هذه الطريقة تعتبر المهمة لأنها تفيد في متابعة الاتجاهات التي تأخذها أسعار الصرف بناء على معطيات محدودة.

ج - نظرية الكمية :

تقوم هذه النظرية على زيادة كمية النقود مع ثبات بقيمة العوامل كسرعة تداول النقود ، مما يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار مما يؤدي إلى ضعف الوضع التنافسي مقابل سلع الدول المنافسة مما يشجع على الاستيراد و تخفيض الصادرات و هذا ما يقابله ارتفاع الطلب على العملات الأجنبية ، بغية تسوية المدفوعات الدولية للمتعاملين المحليين ، و انخفاض في الطلب على العملة المحلية و زيادة عرضها و هذا ما يدفع بأسعار صرف العملات الأجنبية للارتفاع.

د - نظرية الأرصدة :

ترتكز هذه النظرية على اعتبار القيمة الخارجية للعملة تتحدد على أساس ما يطرأ على أرصدة ميزان المدفوعات فإذا حقق ميزان المدفوعات لدولة ما فائضا فإن ذلك يعني زيادة الطلب على العملة الوطنية و هذا ما يؤدي إلى ارتفاع قيمتها الخارجية. و يحدث العكس عند حدوث عجز ، بمعنى عدم وجود رصيد دائن أو مدين في ميزان المدفوعات يؤثر على القيمة الخارجية للعملة.[1]

هـ - نظرية كفاءة السوق :

السوق الكفء هو السوق الذي تعكس فيه الأسعار كل المعلومات المتاحة، و هذا يفترض أن كل المتعاملين في السوق يمكنهم الوصول إلى المعلومات سواء تعلق الأمر بالمعلومات الاقتصادية الحالية أو الماضية مثل إعلان عجز أو فائض ميزان المدفوعات، معدل التضخم...إلخ ، في السوق الكفء :

- كل المعلومات الجديدة تجد تأثيرها الأتي على الأسعار الصرف الآنية و الآجلة.
- تكاليف المعاملات ضعيفة.
- تغيرات أسعار الصرف عشوائية.

[1] الطاهر لطرش :تقنيات البنوك ،مرجع سبق ذكره ص 105.

و هذا يؤدي إلى النتائج التالية :

- التسعيرة الآجلة يمكن اعتبارها كمؤشر من دون مضاربة على السعر الآتي (نقد).
- لا يمكن لأي مضارب أن يحقق باستمرار مكاسب.
- حيث يعتقد ممارسين أن هناك عدم كفاءة نسبية في أسواق الصرف.

و - نظرية "ماندل- فلمنغ" في تحديد أسعار الصرف :

يستخدم هذا النموذج للتنبؤ بقيمة العملات في المستقبل و يعود هذا النموذج إلى سنة 1963 بفضل الأعمال التي قام "ماركوس فلمنغ" 1962 و "روبرت ماندل" 1963 ، يركز النموذج على تحليل فاعلية سياسات الاستقرار الاقتصادي في الاقتصاد المفتوح.

يتعرض النموذج إلى تحليل توازن ميزان المدفوعات في تحديد سعر الصرف في اقتصاد مفتوح صغير نسبيا الذي يؤثر على أسعار الفائدة في باقي دول العالم ، ثم يفترض ثبات مستوى أسعار الفائدة و الذي يعتبر متغيرا خارجيا.

يعتبر النموذج أن مستوى التوازن الناتج مع سعر الفائدة ، الذي يترتب عليه في اقتصاد مفتوح فائض أو عجز في ميزان المدفوعات توازنا مؤقتا و ظاهريا ، و حتى يتحقق التوازن لابد من الاستجابة لشروط توازن سوق السلع و توازن سوق النقود ، بالإضافة إلى تحقيق توازن ميزان المدفوعات.

و مما سبق يمكن الاستنتاج أن هناك علاقة إيجابية بين ميزان المدفوعات و سعر الصرف و النشاط الاقتصادي في الدول الأجنبية ، و مستوى أسعار الفائدة المحلية ، كما أن هناك علاقة عكسية بين ميزان المدفوعات و مستوى النشاط الاقتصادي المحلي و مستوى أسعار الفائدة الأجنبية ، تؤدي الزيادة في النشاط المحلي و أسعار الفائدة الأجنبية إلى انخفاض النشاط الاقتصادي الخارجي و انخفاض قيمة العملة المحلية.

المبحث الثاني : تقييم أهداف و محددات سعر الصرف :

المطلب الأول : أهداف سياسة سعر الصرف :

تسعى سياسة سعر الصرف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف منها :[1]

أولا : مقاومة التضخم :

يساعد تحسن سعر الصرف على انخفاض مستوى التضخم المستورد ، و تحسن في مستوى تنافسية المؤسسات ، ففي المدى القصير يكون لانخفاض تكاليف الاستيراد أثر إيجابي على انخفاض مستوى التضخم ، و تتضاعف أرباح المؤسسات بما يمكنها من ترشيد أداة الإنتاج في المدى المتوسط و هكذا تحقق المؤسسات عوائد إنتاجية و تتمكن من إنتاج سلع ذات جودة عالية بما يعني تحسن تنافسيتها.

ثانيا : تخصيص الموارد :

يؤدي سعر الصرف الحقيقي الذي يجعل الاقتصاد أكثر تنافسية ، إلى تحويل الموارد إلى قطاع السلع الدولية (الموجهة للتصدير) ، و هذا ما يعمل على توسع قاعدة السلع الدولية ، بحيث يصبح عدد كبير من السلع قابلا للتصدير ، و بالتالي يقل عدد السلع التي يتم استيرادها ، و يزيد إنتاج السلع التي كانت تستورد محليا (إحلال واردات) و السلع التي يمكن تصديرها ، كما ينعكس أثر تغيير سعر الصرف الحقيقي في إعادة تخصيص الموارد في أسواق عوامل الإنتاج ، إذ يؤدي انخفاضها إلى زيادة استخدام عنصري العمل و رأس المال لقطاع التصدير في الصناعات المنافسة للاستيراد.

ثالثا : توزيع الدخل :

يؤدي سعر الصرف دورا هاما في توزيع الدخل بين الفئات أو بين القطاعات المحلية فعند ارتفاع القدرة التنافسية لقطاع التصدير التقليدي (مواد أولية ، زراعية...) نتيجة انخفاض سعر الصرف الحقيقي فإن ذلك يجعله أكثر ربحية و يعود الربح من هذا الوضع إلى أصحاب رؤوس الأموال في الوقت الذي يؤدي إلى ارتفاع القدرة الشرائية للعمال و عند انخفاض القدرة التنافسية الناجمة عن انخفاض سعر الصرف الاسمي فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع القدرة الشرائية للأجور في الوقت الذي تنخفض فيه ربحية الشركات العامة في قطاع السلع الدولية فتقلص استثمارها.

[1] الطاهر لطرش :تقنيات البنوك ،مرجع سبق ذكره ص 48 49.

رابعا : تنمية الصناعة المحلية :

يمكن للبنك المركزي اعتماد سياسة لتخفيض أسعار الصرف من أجل تشجيع الصناعة الوطنية فلقد قام البنك الفدرالي الألماني عام 1948 بتخفيض هام للعملة مما شجع الصادرات و في مرحلة ثانية قام باعتماد سياسة العملة القوية.

المطلب الثاني : تقييم سياسات أسعار الصرف :

يعتبر تصحيح اختلال أسعار الصرف من أهم أهداف السياسة الاقتصادية و أحد الشروط الأساسية لتطوير الأداء الاقتصادي و ضمان الاستقرار الكلي له ، فالاختلال يؤدي إلى تخفيض أداء الاقتصاد و يعمق التوزيع السيئ للموارد و يشجع هروب رأس المال ، و بالتالي فإن اختلال سعر الصرف الحقيقي أخذ اهتماما كبيرا في الأدبيات الاقتصادية.

الفرع الأول : العلاقة بين اختلال سعر الصرف و النمو :

يصف اختلال سعر الصرف الوضعية التي يكون فيها سعر الصرف في البلد المعني بعيدا عن المستوى طويل الأجل القابل للاستدامة لمستوى سعر الصرف الحقيقي و عليه فإن أسعار الصرف تكون أقل قيمة أو أكثر قيمة عندما تكون منخفضة أو مرتفعة عن مستواها التوازني ، و هذا الاختلال يؤثر على الأداء الاقتصادي عبر القنوات التالية :

- **التأثير سلبا على التنافسية :** عن طريق رفع أسعار الصادرات و يؤدي إلى تدهور الميزان التجاري و هدر للموارد الخارجية ، و قد يؤدي إلى انهيار أسعار الصرف عقب أزمة في ميزان المدفوعات.
- **التخصيص السيئ للموارد :** عن طريق إحداث هوة بين الأسعار المحلية و الدولية ، و كذلك ما بين الأسعار المحلية ، مما يؤدي إلى خفض الاستثمار و رفع خسائر الانتاج عن طريق انخفاض الفعالية.
- **التأثير السلبي على الأسواق المالية:** عن طريق رفع المخاطرة في هذه الأسواق و تشجيع المضاربة على العملة، مما يزيد من خطر الأزمة المالية.

الفرع الثاني : الآثار الانكماشية لتخفيض سعر الصرف :

إن الدراسة النظرية لتخفيض العملة تستنتج أن هذه الأخيرة تؤدي إلى تنشيط الاقتصاد فارتفاع أسعار السلع الأجنبية يؤدي إلى رفع الطلب على السلع المحلية ، بالرغم من اختلاف النماذج في توصيف الاقتصاد ، فالمتعارف عليه هو أنها تنتهي إلى نتيجة واحدة و هي ارتفاع الدخل و الأسعار ، و لكن عندما نمهل النماذج ارتفاع الأسعار قد يؤدي ذلك إلى رفع الإنتاج و بالتالي التسبب في فائض عرض على السلع المحلية ، هذه الأفكار بقيت سائدة بالرغم من وجود العديد من الدراسات التطبيقية التي برهنت على أن تخفيض العملة يؤدي إلى خفض الطلب المحلي ، لكن هذه الدراسات تعطي مجالا بسيطا لدور

أسعار الصرف في الاقتصاد ، إن هذه الدراسات تم تلخيصها في دراسة مسحية استنتجت أن التخفيض يؤدي إلى زيادة الإنتاج إذ كانت هنالك موارد معطلة ، و يؤدي إلى رفع الأسعار إذا كان الاقتصاد في حالة تشغيل تام.

الفرع الثالث : قياس اختلال سعر الصرف :

هناك دراسات قليلة في هذا المجال و هذا راجع إلى صعوبة حساب سعر الصرف التوازني و كذلك كيفية تحديد اختلال سعر الصرف ، فقد ركزت الدراسات على ثلاثة مقاييس أساسية لحساب الاختلال و هي الاعتماد على نظرية القوة الشرائية المتكافئة ، نماذج تعتمد على استعمال سعر الصرف الرسمي و طرق تعتمد على سعر الصرف في السوق الموازي ، و يعرف اختلال سعر الصرف كالتالي :

$$R=(E/E^*-1)$$

حيث :

E^* : سعر الصرف التوازني

E سعر الصرف الحقيقي

و يعرف سعر الصرف التوازني على أنه سعر الصرف المتسق مع التوازن الاقتصادي الكلي ، أي أن سعر الصرف التوازني E^* يمثل توازن مستديم لميزان المدفوعات عندما يكون الاقتصاد ينمو و بمعدل طبيعي.

المطلب الثالث : محددات سعر الصرف :

عادة ما تتعرض العملة إلى تقلبات مستمرة تحدث تغيرات في المعاملات الاقتصادية للدولة نتيجة تأثير مجموعة من العوامل نذكر أهمها :

1- **التغيرات في قيمة الصادرات و الواردات** : عندما ترتفع قيمة الصادرات مقارنة بالواردات فإن قيمة العملة ستتجه للارتفاع نتيجة لتزايد طلب الأجانب على هذه العملة مما يشجع عملية الاستيراد من الخارج و هذا ما يعمل على إعادة التوازن لسعر الصرف.[1]

2- **تغير معدلات التضخم** : بافتراض ثبات العوامل الأخرى ، يؤدي التضخم المحلي إلى انخفاض في قيمة العملة في سوق الصرف فيما تؤدي حالة الركود إلى ارتفاع في قيمة العملة ، فمثلا عندما ترتفع قيمة العملة في بلد ما بنسبة 10% و يكون المستوى العام للأسعار في البلدان الأخرى مستقر ، فالتضخم المحلي في هذا البلد سيدفع المستهلكين إلى زيادة طلبهم على السلع الأجنبية و بالتالي العملات الأجنبية و كنتيجة للأسعار المرتفعة في هذا البلد بسبب التضخم المحلي سيقل استيراد الأجانب من سلع هذا

[1] عرفان تقي الحسني: التمويل الدولي ، دار مجدلاوي ط1 عمان 1999 ص158.

البلد و بالتالي يقل عرض العملة الأجنبية في سوق الصرف بسبب تزايد الطلب على هذه العملة و هذا يعني أن لحالة التضخم أثر في تغير سعر صرف العملات المختلفة.

3- **التغير في معدلات الفائدة** : إن الزيادة في معدلات الفائدة الحقيقية في البلد تجذب رأس المال الأجنبي مما يؤدي إلى ارتفاع قيمة العملة في سوق الصرف الأجنبي.

أما ارتفاع معدلات الفائدة في البلدان الأجنبية سيحفز المستثمرين المحليين "على الأمد القصير" على استبدال عملتهم بعملات تلك البلدان لجني المكاسب في سوق الأجانب ، إذن فارتفاع أسعار الفائدة في الخارج سيعمل على زيادة الطلب على العملات الأجنبية مما يؤثر على سعر الصرف.

4- **التدخلات الحكومية** : تحصل هذه التدخلات عندما يحاول البنك المركزي تعديل سعر صرف العملة حينما لا يكون ملائما مع سياسته المالية و الاقتصادية.

5- **العوامل السياسية و العسكرية** : ترتبط هذه العوامل عادة بالأنباء و النشرات الاقتصادية و المالية أو عبر تصريحات المسؤولين ، فتؤثر على المتعاملين في أسواق العملات و الأسهم الذين غالبا ما يتخذون قراراتهم المالية بناءا على هذه الأخبار.

المبحث الثالث : آثار سعر الصرف على التجارة الخارجية :

هناك العديد من المداخل النظرية التي حاولت تحليل الآثار الاقتصادية المحتملة التغيرات في سعر الصرف و من هذه المداخل نذكر :

المطلب الأول : الآثار الاقتصادية لتغير سعر الصرف :

الفرع الأول : قياس أثر تغير سعر الصرف عن طريق منهج المرونات :

يتناول هذا المدخل أثر التغيرات في سعر الصرف على توازن ميزان المدفوعات و ذلك في ظل عدة افتراضات مبسطة للواقع نجملها فيما يلي :

- يفترض دولتان فقط هما الاقتصاد الوطني و العالم الخارجي على أن يقتصر التعامل فيما بينهما على سلعتين تجميعيتين هما الصادرات و الواردات و أن عرضهما تام المرونة.
- عدم وجود سلع أخرى سواء بدائل للواردات أو سلع وسيطة تمثل مكونا أجنبيا في السلع المصدرة و التي أيضا لا يتم استهلاك أي جزء منها محليا.
- غياب التدفقات الرأسمالية سواء طويلة الأجل أو قصيرة الأجل و كذلك المعاملات من طرف واحد في ميزان المدفوعات. إن مدخل المرونات تحت هذه الافتراضات يعتبر نموذجا للميزان التجاري و عليه فالعجز في ميزان المدفوعات إنما يمثل فقط زيادة مدفوعات الواردات ، و التي تمثل المصدر الوحيد للطلب على العملة الأجنبية ، عن حصيلة الصادرات التي تمثل المصدر الوحيد أيضا

لعرض العملة الأجنبية ، و أن الغرض من تخفيض قيمة العملة هو تغيير الأسعار النسبية لكل من الصادرات و الواردات بما يحفز على زيادة الصادرات و تقليل مدفوعات الواردات.

1- تأثير التخفيض على حصيلة الصادرات و بالتالي عرض العملة الأجنبية :

إن تخفيض قيمة العملة الوطنية بنسبة معينة يؤدي إلى تخفيض أسعار الصادرات مقومة بالعملة الأجنبية و بنفس النسبة ، حيث أن عرض الصادرات التم المرونة يضمن عدم تغيير أسعارها بالعملة الوطنية ، فإنه من المتوقع أن تزيد حصيلة الصادرات إذا كان الطلب عليها مرنا أو أن تظل الحصيلة كما هي دون تغيير إذا كان الطلب على الصادرات متكافئ المرونة أو أن تنخفض حصيلة الصادرات إذا كان الطلب عليها غير مرن.[1]

2- تأثير التخفيض على المدفوعات الواردات و بالتالي الطلب على العملة الأجنبية :

إن تخفيض العملة الوطنية بنسبة معينة سوف يؤدي بالمثل إلى ارتفاع أسعار الواردات بالعملة الوطنية بما يؤدي إلى تخفيض الواردات بالعملة الوطنية ، طالما كانت مرونة الطلب عليها لا تساوي الصفر (و بافتراض ثبات العوامل الأخرى) فإن تأثير التخفيض على مدفوعات الواردات إنما يتوقف على مرونة الطلب على العملة الأجنبية إذا كان الطلب متكافئ المرونة ، أو أن تزيد مدفوعات الواردات إذا كان الطلب غير مرن .[2]

إجراء التحليل في ظل افتراضات أكثر واقعية : و يتناول هذا التحليل ما يلي :

أ- بإسقاط الافتراض القائل بأن عرض الصادرات و الواردات تام المرونة فإن تخفيض قيمة العملة المحلية في هذه الحالة سيؤدي إلى ارتفاع أسعار الصادرات بالعملة المحلية ، و ذلك لانخفاض درجة استجابة العرض المحلي من الصادرات مما قد يلغي جزئيا أثر التخفيض على الأسعار بالعملة الأجنبية و نستطيع القول أنه كلما انخفضت مرونة العرض المحلي للصادرات كلما قلت فعالية التخفيض في جعل أسعار الصادرات مقومة بالعملة الأجنبية أرخص عن ذي قبل.

ب- نفترض وجود سلع محلية تمثل بدائل الواردات في هذه الحالة إذ ما نجح التخفيض في قيمة العملة في زيادة أسعار الواردات بالعملة الوطنية فإنه سوف يجعل بدائلها المحلية أرخص نسبيا مما يساعد على تحويل الإنفاق المحلي تجاه الإنتاج المحلي فتنخفض مدفوعات الواردات و بالتالي الطلب على العملة الأجنبية مما يساهم في علاج العجز في الميزان .

---

[1] محمد سيد عابد : التجارة الدولية ، كلية التجارة جامعة الإسكندرية مطلعة الأشعاع الفنية 2001 ص 335.334

[2] صبحي تادريس فريصة ، العوامل الاقتصادية المحددة لآثار تخفيض القيمة الخارجية للعملة مجلة كلية التجارة جامعة الإسكندرية العدد الأول مصر 1999 ص31.30

ج- نفترض وجود طلب محلي على السلع المصدرة ، و في هذه الحالة سوف يؤثر ذلك الطلب على مرونة عرض السلع الموجهة للتبادل الدولي و نتوقع أنه كلما زادت الكمية المستهلكة محليا منها و انخفضت مرونة الطلب المحلي عليها ، كلما انخفضت مرونة عرضها و بالتالي تقل أيضا فعالية التخفيض في زيادة حصيلة الصادرات.

الفرع الثاني : قياس أثر سعر الصرف عن طريق منهج الاستيعاب :

يهتم هذا المنهج بتحليل أثر رفع سعر الصرف الأجنبي ، أو تخفيض القيمة الخارجية الوطنية[1] على العجز في ميزان المدفوعات من خلال تأثيره على كل من الدخل و الإنفاق القوميين ، و قد عرف "البروفيسور الكسندر" الاستيعاب بأنه مجموع عناصر الطلب (الإنفاق الحكومي ، الاستهلاكي و الاستثماري) و منه فإن :

الدخل القومي = الاستيعاب + الصادرات – الواردات.....(1)

و منه : الدخل القومي – الاستيعاب = الصادرات – الواردات.....(2)

و من المعالة رقم (2) يمكننا إرجاع العجز في ميزان المدفوعات الناتج عن العجز في الحساب الجاري إلى زيادة الاستيعاب أو عناصر الإنفاق عن قيمة الناتج القومي أو الدخل القومي ، و لذلك فإنه لعلاج العجز المذكور يجب أن يعمل التخفيض في قيمة العملة على تخفيض الاستيعاب و في نفس الوقت زيادة الدخل القومي بالقدر الكافي لاستعادة التوازن في ميزان المدفوعات الجارية ، و سوف نبحث كيف يؤثر التخفيض على الدخل القومي و على الاستيعاب من ناحية أخرى.

المطلب الثاني : الآثار غير الاقتصادية لتغير سعر الصرف :

الفرع الأول : تأثير التخفيض على الدخل القومي :

و نميز بين أثرين هما :

أ- **أثر الموارد العاطلة :**

و يقوم هذا الأثر على افتراض أن التخفيض قد نجح في زيادة الطلب الخارجي ، و أن الاقتصاد لديه موارد مالية عاطلة خاصة في قطاع التصدير ، بالتالي التخفيض سوف يؤدي إلى آثار توسعية في صناعات التصدير فيرتفع مستوى الدخل مما يساهم في تحسن الميزان و لكن ارتفاع الدخل ، كما افترضنا سوف يؤدي إلى زيادة عناصر الاستيعاب فيعمل من ناحية أخرى على تدهور الميزان ، فأثر التخفيض على الميزان يتوقف على الميل الحدي للاستيعاب بالنسبة للتغير في الدخل ، إذ كان الميل الحدي للاستيعاب

[1] محمد سيد عابد : التجارة الدولية ، مرجع سبق ذكره ص339،342.

أقل من الوحدة فالتخفيض يعمل على زيادة الدخل بمقدار يفوق ما يحققه الدخل من زيادة في الاستيعاب فيتحسن الميزان ، و يتدهور الميزان إذا كان المعدل الحدي للاستيعاب يفوق الوحدة.[1]

ب- أثر شروط التجارة :

يفترض أن يؤدي تخفيض قيمة العملة الوطنية على تخفيض أسعار الصادرات مقومة بالعملة الأجنبية بنسبة أكبر من انخفاض أسعار الواردات مقومة بالعملة الأجنبية أيضا ، و بالتالي يعمل التخفيض على تخفيض الدخل القومي الحقيقي و في نفس الوقت يتدهور رصيد ميزان المدفوعات بنفس نسبة الانخفاض في الدخل الحقيقي ، و من ناحية أخرى يؤثر التدهور في شروط التجارة الخارجية على الاستيعاب بالانخفاض و بالتالي يعمل على تحسين مركز ميزان المدفوعات كما هو الحال بالنسبة لأثر الموارد العاطلة فإن الأثر النهائي أو الصافي للتخفيض إنما يتوقف أيضا على الميل الحدي للاستيعاب فإذا كانت أكبر من الوحدة فإن التخفيض سوف يعمل من خلال أثر شروط التجارة على تخفيض الدخل القومي بمقدار يقل عن تخفيضه للاستيعاب و بالتالي يتحسن مركز ميزان المدفوعات.

الفرع الثاني : تأثير التخفيض على الاستيعاب :

و هذا من خلال عدة آثار منها :

أ- أثر الأرصدة النقدية :

بافتراض ارتفاع الأسعار المحلية بما يفوق معدل نمو العرض النقدي فإنه من المتوقع أن تنخفض القيمة الحقيقية للأرصدة النقدية التي يحتفظ بها الأفراد و يدفعهم ذلك إلى بيع جزء من الأصول المالية التي بحوزتهم أو تخفيض إنفاقهم لزيادة أرصدتهم للحفاظ على قيمتها الحقيقية ، و بيع الأصول المالية يخفض من أسعارها فيرتفع سعر الفائدة مما يقلل من الاستثمار و هو أحد عناصر الاستيعاب و كذلك انخفاض الإنفاق الاستهلاكي يعد أيضا خفضا للاستيعاب و بالتالي يؤدي إلى تحسن مركز ميزان المدفوعات.[2]

ب- أثر إعادة توزيع الدخل :

يقلل ارتفاع المستوى العام للأسعار الناتج عن التخفيض من الإنفاق الكلي أو الاستيعاب نتيجة ما يحدثه من إعادة توزيع الدخل من المجموعات التي يكون ميلها الحدي للاستهلاك مرتفعا بالنسبة إلى

[1] مضاعف التجارة الخارجية -1/ المعدل الحدي للإدخار +المعدل الحدي للولردات

[2] سامي عفيفي حاتم :التجارة الخارجية بين التنظيم و التنزظير،لبنان ، كلية التجارة و إدارة الأعمال ، جامعة حلوان ،1993ص146.151

المجموعات التي تتميز بانخفاض ميلها الحدي للاستهلاك و يذكر بروفيسور ثلاثة أنواع من التحول ، الأول من أصحاب الدخل الثابت إلى باقي المجموعات في الاقتصاد القومي ، و الثاني من كاسبي الأجور إلى أصحاب الأعمال ، و الثالث من دافعي الضرائب إلى الحكومة.

ج- **أثر الخداع النقدي**:

قد يساهم أثر الخداع النقدي في جعل التخفيض يقلل من الاستيعاب بشرط أن يؤدي بالفعل إلى تحويل اهتمام الأفراد إلى التغير في الأسعار دون النظر إلى التغير في دخولهم النقدية فارتفاع الأسعار المحلية الناتج عن التخفيض سوف يحفز إنفاقهم الاستهلاكي حتى لو ارتفعت دخولهم النقدية ، أي حتى لو ظلت دخولهم الحقيقية ثابتة و سوف يعمل أثر الخداع النقدي إلى جانب أثر الأرصدة النقدية على تحسين ميزان المدفوعات.

المطلب الثالث : تأثير سعر الصرف على ميزان المدفوعات :

يبدأ المنهج النقدي بوضع تعريف جديد لميزان المدفوعات في إطار وصفه "كظاهرة نقدية " و يتكون في الأساس من العناصر أسفل الخط فيمل يسمى بالحساب النقدي أو حساب التسويات الدولية و الذي يتضمن تغيرات في الأرصدة الدولية أما باقي أجزاء الميزان تعتبر بمثابة الحسابات التي يتم من خلالها تصحيح العلاقة بين المستوى المرغوب و المستوى الفعلي من الأرصدة النقدية.

و هكذا فإن المعاملات المسجلة في ميزان المدفوعات تعكس التجميعية بترتيب المحفظة المالية بين كل من الوحدات الاقتصادية الوطنية و الأجنبية ، كما يقوم المنهج النقدي على عدة افتراضات أساسية هي :

- افتراض اقتصاد صغير متفتح على العالم الخارجي و لا يستطيع التأثير على الأسعار الدولية.
- الرقابة الكاملة للسلطة النقدية على العرض النقدي الذي يعتبر متغيرا خارجيا الذي يتكون من مكونين هما المكون المحلي و المكون الأجنبي.
- الطلب النقدي دالة مستقرة في عدد قليل من المتغيرات المستقلة عن المحددات دالة العرض النقدي ، و إن الأفراد يطلبون حجما معينا من الأرصدة النقدية ذات القيمة الحقيقية المحددة و يميلون في الأجل الطويل إلى الحفاظ على هذا الحجم.
- يفترض كفاءة الأسواق الدولية للسلع و الخدمات و الأصول المالية.

و فيما يلي نعرض هيكل النموذج النقدي ، يتكون النموذج النقدي من عدة معادلات نذكر منها[1] :

معادلة تعادل القوى الاشتراكية : $PL = PE * PCE$ ..... (1)

حيث :

PE , PL : مستوى الأسعار المحلية و الأجنبية للسلع الداخلية في التجارة على التوالي

PCE : سعر الصرف الأجنبي.

توضح هذه المعادلة (1) أن سعر الصرف يعبر عن النسبة بين مستوى الأسعار المحلية و الأجنبية للسلع الداخلية في التجارة الخارجية. و كما افترضنا الأسعار الأجنبية ، فإن التغير في مستوى الأسعار المحلية سوف يرتبط طرديا بالتغيرات في سعر الصرف

معادلة ميزان المدفوعات : $C = C$ ..... (2)

C : التغير في الأرصدة الدولية النقدية

C : رصيد ميزان المدفوعات.

[1] محمد سيد عابد : التجارة الدولية ، مرجع سبق ذكره ص:350. 352.

خلاصة الفصل :

إن لتقلبات سعر الصرف آثار على التجارة الخارجية ، و تكون هذه التقلبات في أغلب الأحيان في جهة التخفيض ، و إن التخفيض يعمل على زيادة الصادرات و تخفيض الواردات إلى أقصى ما يمكن و بشكل عام يمكن أن يؤدي تخفيض قيمة العملة إلى تغيير التبادل الخارجي و تتجلى آثار تغيرات سعر الصرف على ميزان المدفوعات في اتجاهين هما :

الأول عندما تنخفض قيمة العملة مقابل العملات الأجنبية ، و يتم ذلك في حالة زيادة المدفوعات المستقلة عن الإيرادات المستقلة لميزان المدفوعات ، و بالتالي فإن التخفيض في قيمة العملة يعتبر من الإجراءات المصاحبة لحدوث العجز في ميزان المدفوعات.

و الثاني عندما ترتفع قيمة العملة مقابل العملات الأجنبية ، و يتم ذلك في حالة زيادة الإيرادات المستقلة عن المدفوعات المستقلة لميزان المدفوعات ، و بالتالي فإن رفع قيمة العملة يعتبر من الإجراءات المصاحبة لحدوث الفائض في ميزان المدفوعات.

يمكن القول أن لسعر الصرف أهمية كبيرة في تحديد مختلف التغيرات الاقتصادية العامة و تحقيق التوازن في سوق الصرف. حيث أن دراسة و متابعة سعر الصرف و ما تحدثه تغيراته من آثار على التجارة الخارجية تعد من الأولويات ، باعتبار الدور الذي تلعبه هذه الأخيرة في تطوير اقتصاديات البلدان من خلال تطورات التجارة الخارجية الجزائرية و هذا سوف نتطرق له الفصل الموالي.

الفصل الثالث

تمهيد :

رغم ما تزخر به الجزائر من إمكانيات طبيعية ، طاقوية و زراعية إلا أنها كانت و ما تزال تعاني من مشاكل اقتصادية عديدة فلوحظ خلال منتصف الثمانينات تزامن و تراكم الديون الخارجية و تصاعد النفقات ، مع انهيار أسعار الصرف سنة 1987 ، و هذا الأمر أدى إلى تراجع كبير في قيمة الصادرات و أدخل هذا الوضع الجزائر في دوامة من المشاكل الاقتصادية ، الاجتماعية و السياسية ، مما دفع إلى اللجوء لجملة من التدابير ألا و هي تبني نموذج اقتصادي أكثر انفتاحا و الدخول في اقتصاد السوق ، حيث قامت باتخاذ سلسلة من الاصلاحات الهيكلية بهدف استعادة النمو الاقتصادي و من هذا المنطلق سوف نقوم بالتطرق إلى هذا الفصل الذي يتناول تحليل و تطور التجارة الخارجية و هيكلتها في الجزائر خلال الفترة (2010 – 2016) الذي تناولت فيه:

المبحث الأول : تنظيم و تطور التجارة الخارجية للجزائر في الإطار المؤسساتي و التشريعي.

المبحث الثاني : تنظيم و تطور و تمويل التجارة الخارجية و سعر الصرف في الجزائر.

المبحث الثالث : تطور التجارة الخارجية و هيكلتها في الجزائر خلال الفترة (2010 – 2016).

المبحث الأول : تنظيم و تطور التجارة الخارجية للجزائر:

إن تطور التجارة الخارجية لم يكن خيارا بالنسبة للجزائر و إنما فرضها التحول نحو اقتصاد السوق حيث بقي الاقتصاد يشهد تبعية مطلقة في ميدان الواردات من مواد أولية و مستلزمات الإنتاج إضافة إلى الاعتماد على النفط كأداة للتصدير.

المطلب الأول : مراحل تطور التجارة الخارجية الجزائرية :

في هذا المطلب سوف نتناول أهم مراحل تطور التجارة الخارجية الجزائرية من خلال الإصلاحات الاقتصادية التي قررتها الجزائر.

الفرع الأول : مرحلة التحرير التدريجي للتجارة الخارجية (1990) :

لقد ظهرت ابتداءا من أواخر سنة 1988 لدى السلطات العمومية الجزائرية وجهات سياسة جديدة أدت إلى ضرورة انتهاج سياسة اقتصادية تعتمد على حرية السوق و إدماج الاقتصاد الوطني في الاقتصاد العالمي انطلاقا من برامج إصلاح هامة و شاملة للاقتصاد الوطني[1] ، تسعى إلى إصلاح التجارة الخارجية و إلى تفعيل دور المؤسسات كشريك اقتصادي يتمتع بالاستقلالية عن الدولة ، بعدما كان الاقتصاد يسيطر عليه القطاع العام و في ظل تلك التحولات الاقتصادية التي كانت تعيشها الجزائر في بداية تسعينات من خلال :

- النظام رقم 02/90 المؤرخ في 07 سبتمبر 1990 المتعلق بتحديد شروط فتح و تسيير الحسابات بالعملة الصعبة للأشخاص المعنويين ، و قد حدد هذا النظام في مادته الأولى الأشخاص الذين يحق لهم فتح و تشغيل حساب أو عدة حسابات بالعملة الصعبة لدى أي بنك بالجزائر.
- قانون رقم 22/90 المؤرخ في 07 أوت 1990 المتعلق بالسجل التجاري :

و قد كرس هذا القانون حرية امتهان التجارة للشخص الطبيعي بحقوقه المدنية و ذلك لحسابه و باسمه ، شريطة أن لا يتنافى ذلك مع مبدأ المشروعية حيث يكون مخالفا للقانون ، و كل نشاط يخالف النظام العام و يمس بالاقتصاد الوطني ، و هذا ما تضمنته المادة الثانية من هذا القانون كما أقرت هذه المادة الحرية للأشخاص المعنويين حيث يمكن إنشاء الشركات التجارية بكل أصنافها.

- المرسوم التنفيذي رقم 37/91 المؤرخ في 13 فيفري 1991 المتعلق بشروط تدخل الدولة في مجال التجارة الخارجية ، و قد صدر هذا المرسوم أثناء مفاوضات اتفاق التثبيت مع صندوق النقد الدولي

[1] بن ديب عبد الرشيد : التنظيم و تطور التجارة الخارجية حالة الجزائر ، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة الجزائر 2002، 2003 ص437.

و يتضمن تحرير التجارة الخارجية ، و يلغي احتكار الدولة للتجارة الخارجية كما يلغي أيضا نظام تراخيص الاستيراد و التصدير غير أن ذلك لا يمكن لوحده أن يشجع على حرية المنافسة مادام الحصول على العملة الصعبة يتم تسييره بصورة مركزية و بواسطة نظام لتوزيع وسائل الدفع الأجنبية هو غير شفاف مما جعل بنك الجزائر يعيد النظر في قواعد تنظيم الصرف حيث قام بذلك في 21 أفريل 1991.

الفرع الثاني : مرحلة التحرير الكامل للتجارة الخارجية بدأ من 1994 :

لقد تضمن برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي بدأ تطبيقه من قبل السلطات العمومية إبتداءا من سنة 1994 إجراءات واسعة لتمويل التجارة الخارجية و من بينها :[1]

- **برنامج الاستقرار الاقتصادي الأول 1994- 1995 :**

و هو برنامج قصير المدى دخلت الجزائر بموجبه في مرحلة جديدة من الإصلاحات مست كل الميادين المرتبطة بإنعاش الاقتصاد الوطني ، و ذلك استعدادا للانتقال إلى اقتصاد السوق ، و عرفت مؤشرات منها تواصل انخفاض أسعار البترول و ارتفاع معدل خدمة الدين و ارتفاع مستوى أسعار الاستهلاك و اتخذت عدة إجراءات في مجال تمويل التجارة الخارجية[2] ، من أجل استعادة وتيرة الاقتصاد ، تقليص معدل التضخم و كبح نمو الكتلة النقدية ، مواصلة تحرير الأسعار و إلغاء دعمها تعديل قيمة الدينار ، الاهتمام بالقطاع الزراعي ، تقليص عجز الموازنة ، و في مجال الجباية تقليص الإعفاءات من الرسم على القيمة المضافة و الحقوق الجمركية و إجراء تعديل تصاعدي لمعدل الضريبة و في الأخير عملت السلطات على جعل الدينار قابلا للتحويل بالنسبة للمعاملات التجارية و هذا بعد تعديل كاف لسعر الصرف ، من أكتوبر 1994 أصبح سعر الصرف مرنا و بعد تطبيق برنامج الاستقرار تحسنت وضعية ميزان المدفوعات حيث ارتفع احتياطي العملة الصعبة إلى 2.64 مليار دولار في سنة 1994 مقابل 1.5 مليار سنة 1993.

- **برنامج التصحيح الهيكلي 1998- 1995 :**

أما فيما يتعلق بالقطاع الخارجي في هذا البرنامج ركز على متابعة تحرير التجارة الخارجية عن طريق رفع القيود الإدارية و المالية ، بالإضافة إلى تشجيع الصادرات خارج المحروقات و ركز أيضا على تطوير نظام الصرف بإقامة سوق الصرف ما بين البنوك سنة 1995 ، كما تم العمل على جعل

[1] بن موسى كمال : المنظمة العالمية للتجارة و النظام التجاري العالمي الجديد ، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ،2004 ص ص 434-435.

[2] كريم النشا شيبي و آخرون : تحقيق الاستقرار و التحول إلى اقتصاد السوق : دراسة من صندوق النقد الدولي ،1998 ،ص36.

الدينار قابل للتحويل ، أيضا تم العمل على تخفيض مستوى الحماية الجمركية و الحدود القصوى للتعريفة الجمركية على الواردات في إطار التحضير للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ، فبالنسبة للواردات خفضت التعريفة الجمركية من 50% في سنة 1996 إلى 45% في 1997 ، أما الصادرات فقد ألغى كل الحظر السابق عليها كذلك أصبح النظام التجاري خاليا من القيود الكمية ابتداء من جوان 1996.[1]

و اعتمدت بعض السياسات أهمها إصلاح السياسة النقدية للحد من معدلات التضخم ، تحرير الأسعار ، تمويل التجارة الخارجية و التحكم في نظام الصرف بإلغاء رخص التصدير و بعض الواردات ، تنمية القطاع الخاص و إصلاح المؤسسات العمومية من خلال مخطط إعادة الهيكلة و برنامج الخوصصة . سياسة الميزانية بواسطة ترشيد النفقات و إصلاح النظام الضريبي بإلغاء الإعفاء على الرسم على القيمة المضافة على العديد من المواد.

المطلب الثاني : الإصلاحات الهيكلية في التجارة الخارجية :

عملت الجزائر على اتخاذ العديد من الإصلاحات في المجال المالي و الجبائي و الجمركي أهمها :

أولا : النظام المالي : يضم كل من البنوك ، شركات التأمين.

أ - القطاع البنكي :

تم الشروع في إصلاح القطاع البنكي مع صدور قانون النقد و القرض سنة 1990 و تم تدعيم الدور الرقابي للبنك المركزي و تعزيزه بصلاحيات واسعة و جاء الأمر رقم 13 المؤرخ في 26 أوت 2003 ليؤكد أكثر على القواعد الاحترازية المطلوب من البنوك اعتمادها حينما تم رفع رأس المال المطلوب لتأسيس البنوك ، من أجل قيامه بتحميص آليات المراقبة و اليقظة و الإنذار بالنسبة للنظام البنكي في مجمله حيث أكد هذا التوجه استحداث آلية جديدة لمتابعة البنوك.

[1] عبد الله بن دعيدة : التجربة الجزائرية في الإصلاحات بحوث الندوة الفكرية حول الغصلاحات الاقتصادية و سياسات الخوصصة في البلدان العربية مركز دراسات الوحدة العربية ص ص 364،262.

ب - قطاع التأمين :

يرجع تاريخ انفتاح سوق التأمينات في الجزائر إلى الأمر رقم 95/07 عام 1995 المتعلق بالتأمينات و بالتالي فتح المجال أمام رؤوس الأموال الخاصة ، محلية كانت أم أجنبية بإنشاء شركات التأمين.[1]

و في سنة 2012 جاء القانون المعدل و المتمم رقم 06/04 ليضيف موجة ثانية من الإصلاحات تهدف إلى تحرير القطاع و توفير ظروف ملائمة لتطوير التحكم في نشاطه يتكون من 126 شركة ، 7 شركات عامة 7 شركات خاصة ، تعاضديتان و السوق المالي ، جاء المرسوم التشريعي رقم 10/93 المتعلق بالأسواق المالية ليؤسس بورصة الجزائر و على هذا الأساس تم إنشاء لجنة تنظيم و مراقبة عمليات البورصة سنة 1996 و نظرا لأهميتها في الاقتصاد الوطني من حيث التمويل و المنافسة عملت السلطات على تعزيز الإطار التشريعي لها بإقرار هيئة المؤتمن المركزي للسندات و صياغة برنامج لقيد عدد معتبر من المؤسسات العمومية فضلا عن إزالة العراقيل أمام الخواص.

ثانيا : النظم الجبائي :

لقد شهد النظام الجبائي بداية من سنة 1992 إلى الآن سلسلة من الإصلاحات بشكل تدريجي عميق و على هذا الأساس فقد تم إدخال تعديلات عديدة ساعدت إلى حد بعيد في تبسيط و تطوير النظام الجبائي.

- **الضريبة على مداخيل الأشخاص :** تم تبسيطها في الضريبة على الدخل الإجمالي.
- **الضريبة على مداخيل الشركات :** حيث تم إدراج الضريبة على أرباح الشركات بمعدل 25% تخفض إلى 12.5 % .
- **الضريبة على الانفاق :** تم تبسيطها من خلال الرسم على القيمة المضافة التي كانت تتراوح بين 80% انتقلت إلى معدلين بنسبة 7% ،17%.
- إلغاء العديد من التصريحات و استبدالها بوثيقة واحدة.
- منح مزايا عديدة لدعم الاستثمار عن طريق ANDI , ANSEJ , CNAC
- التخفيض المعتبر للضريبة في حدود (25% و 50 %) لفائدة PME.
- يجب الاعتماد أكثر على الضرائب المباشرة من خلال تشجيع الاستثمار و تحسين تنظيم و إدارة المؤسسات العمومية ، و بالتالي تحسين المنتوج الضريبي من خلال نشاطها إضافة إلى ذلك تحسين التحصيل الضريبي و مكافحة ظاهرة التهرب الضريبي.

[1] عبد الرحمن ثومي : الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر ، الواقع و الآفاق 2000.2009 دراسات اقتصادية العدد 12 ، 2009 مركز البصيرة ص68

ثالثا: النظام الجمركي:

يعتمد النظام الجمركي الجزائري على مجموعة من الأنظمة الجمركية الاقتصادية ، نظام العبور نظام المستودع ، نظام القبول المؤقت ، نظام إعادة التموين بالإعفاء ، نظام المصنع الخاص للمراقبة الجمركية ، و نظام التصدير المؤقت ، و لقد مس هذا النظام الجمركي عدة إصلاحات خاصة منذ 2001 حيث يعتمد على القيمة التعاقدية الحقيقية للمبادلات عن القيمة الإدارية و تنحصر في أربع معدلات:

- 0% معدل الاعفاء
- 5% المعدل المنخفض
- 15% المعدل الوسيط
- 30% المعدل المرتفع.

كما استجاب النظام الجمركي الجزائري إلى كل القواعد التي نصت عليها اتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي حيث أصبحت 1/4 من التعريفة الجمركية موضوع تفكيك تعريفي شامل ابتداءا من سنة 2008 كمرحلة أولى و في سبتمبر 2013 كمرحلة ثانية.

المطلب الثالث: التنظيم الهيكلي للتجارة الخارجية الجزائرية:

الفرع الأول: الإطار التشريعي للتجارة الخارجية الجزائرية:

قامت السلطات الجزائرية بوضع برنامج لتأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بغية الرفع من قدراتها التنافسية ، من خلال تحسين النوعية و وضع آليات تطوير و توقع و تحليل نقاط ضعف المؤسسة و بالتالي اقتراح سبل التقوية ، و هذا البرنامج يركز أساسا على الاستثمارات غير المادية (المرافقة التقنية برمجيات التكوين ، النوعية و معايير نظام المعلومات) و مادية في جلب التكنولوجيا الحديثة[1].

- تشجيع و تطوير الإنتاج الوطني بما يضمن تنافسية في الأسواق الدولية.
- تنظيم دخول المؤسسات المحلية الخاصة أو العمومية إلى الأسواق الدولية.
- توجيه التعاون الاقتصادي الدولي كأداة لتصريف المنتج الوطني.

[1] رزيق كمال و بوزعرور عمار: التنافسية الصناعية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية ، مداخلة في الملتقى الوطني الأول جول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة ، جامعة البليدة 21-2005/05/22.

و هذا يعني تركيز الجزائر في سياستها لترقية الصادرات على المؤسسات الاقتصادية ، لأنها هي من تقوم بإنتاج السلع المعدة للتصدير ، و لا معنى لكل تلك الإجراءات إذا لم تكن لدينا مؤسسات وطنية قادرة على إنتاج سلع بمواصفات عالية من الجودة و الأسعار التنافسية.

الفرع الثاني : الإطار المؤسساتي للتجارة الخارجية الجزائرية :

أ - الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية (ALGEX):

تم إنشائها حسب المرسوم التنفيذي رقم 04-147 المؤرخ في 12 جويلية 2004 ، و هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي ، و هي وصاية الوزير المكلف بالتجارة الخارجية.[1] و أسندت إليها الوظائف التالية :

- المشاركة في تحديد إستراتيجية ترقية التجارة الخارجية و وضعها حيز التنفيذ.
- إعداد تقرير سنوي تقييمي لسياسة الصادرات ، و برامجها.
- مساعدة المتعاملين الاقتصاديين على تطوير أعمال الاتصال و اللإعلام و الترقية المتعلقة بالمنتجات و الخدمات الموجهة للتصدير ، و هناك أيضا مهام أخرى تقوم بها الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية ، و منها مساعدة المصدرين في أعمال الاتصال و الإعلام من أجل إيصال منتجاتهم إلى الأسواق الخارجية ، و إعداد مقاييس لتقديم الأوسمة و الجوائز لأحسن المصدرين.

ب - الغرفة الجزائرية للتجارة و الصناعة (CACI) :

أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-93 المؤرخ في 03 مارس 1996 ، و هي مؤسسة عمومية ذات طابع تجاري و صناعي تتمتع بالشخصية و الاستقلال المالي ، وضعت تحت وصاية وزير التجارة[2] ، و تقوم بالوظائف التالية :

- إقامة علاقات تعاون و تبادل و إبرام اتفاقات مع الهيئات الأجنبية المماثلة.
- تمثيل الجزائر في المعارض و التظاهرات الاقتصادية الرسمية التي تنظم في الخارج.
- إبداء رأيها في الاتفاقات و الاتفاقيات التجارية التي تربط الجزائر ببلدان أجنبية. و الملاحظ في مهام الغرفة الجزائرية للتجارة و الصناعة أنها تخص جانب الاستشارة ، فهي تقوم بالدراسات و تقدم

[1] الجريدة الرسمية : المرسوم التنفيذي رقم 04-174 جويلية 2004 العدد 39 ص ص 4-5

[2] الجريدة الرسمية : المرسوم التنفيذي رقم 96-93 مارس 1996 العدد 16 ص ص 20-21.

النصح و الإرشاد للدولة من أجل رسم خطط تصديرية صحيحة تلائم طبيعة الأسواق الأجنبية و تساعد المصدرين و توجههم أثناء ولوج الأسواق الأجنبية.

ج - المجلس الوطني الاستشاري لترقية الصادرات :

أنشئ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-173 بتاريخ 12 جويلية 2004 [1] ، و له المهام التالية :

- المساهمة في تحديد أهداف تطوير الصادرات و إستراتيجيتها.
- القيام بتقييم برامج ترقية الصادرات و عملياتها.
- اقتراح كل تدبير ذي طبيعة مؤسساتية أو تشريعية أو تنظيمية ، لتسهيل توسع الصادرات خارج قطاع المحروقات ، حيث يقوم هذا المجلس بتقديم اقتراحات تتضمن التدابير الكفيلة بتسهيل تدفق السلع الجزائرية إلى الأسواق الأجنبية ، و كل ما من شأنه أن يرفع من تنافسية السلع الوطنية بالخارج كما يقوم هذا المجلس بدراسة و تقييم التدابير و الإجراءات الهادفة إلى زيادة الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات.

د - الشركة الجزائرية لتأمين و ضمان الصادرات (CAGEX) :

أنشأت بموجب المادة 04 من المرسوم رقم 06-96 الصادر في 10 جانفي 1996 ، و هي شركة ذات أسهم برأسمال قدره 450.000.000 دج مقسم بالتساوي فيما بين المساهمين (بنوك ، شركات تأمين) و تقوم بالوظائف التالية :

- تأمين قروض التصدير.
- كما تقوم هذه الشركة بتأمين الشركات المصدرة من الأخطار التجارية و غير التجارية و أخطار الكوارث الطبيعية ، إضافة إلى المشاركة في المعارض الدولية ، و استكشاف أسواق جديدة.

هـ - الصندوق الخاص بتنمية الصادرات (FSPE) :

تم استحداثه بموجب قانون المالية لسنة 1996 ، حيث يقوم هذا الصندوق بتقديم الدعم للمؤسسات الراغبة في المشاركة في المعرض الدولية و المسجلة في برنامج وزارة التجارة ، كذلك يقوم الصندوق بتغطية تكاليف النقل و عبور العينات المشاركة في المعارض كما يقوم الصندوق بتغطية مصاريف الإشهار (يساهم الصندوق ب 80% من تكلفة المشاركة في المعارض المسجلة في برنامج وزارة التجارة ،

[1] الجريدة الرسمية : المرسوم التنفيذي رقم 04-173-16 جويلية 2004 العدد 39 ص ص 3

و يساهم ب 50% من تكلفة المعارض غير المسجلة في برنامج الوزارة) ، ثم صدر قرار وزاري مشترك تحت رقم 10 في 62 مارس 2000 من أجل تحديد شروط الاستفادة من دعم الدولة عن طريق هذا الصندوق ، و إعفاء عمليات التصدير من الرسوم على رقم الأعمال و الضرائب المباشرة.

و - الشركة الجزائرية للمعارض و الصادرات (SAFEX) :

و هي شركة عمومية ذات أسهم ، حيث كانت في السابق عبارة عن الديوان الوطني للمعارض و الصادرات و الذي أنشئ سنة[1] ، 1971 حيث تقوم بالمهام التالية :

- تنظيم المعارض و الأسواق و المعارض التجارية، سواء كانت وطنية أو دولية على المستوى المحلي و الدولي.
- تأطير المشاركة الجزائرية في المعارض التي تقام بالخارج.
- مساعدة الأعوان الاقتصاديين العاملين في القطاع التجارة الخارجية ، و ذلك من خلال تقديم معلومات عن الأنظمة المعمول بها في التجارة الخارجية لدى الدول ، و الإعلام بالفرص التجارية المتاحة مع الدول الأجنبية ، توضيح إجراءات التصدير للمصدرين و تنظيم الاجتماعات المهنية و الندوات و المؤتمرات.

المبحث الثاني : تنظيم و تطور و تمويل التجارة الخارجية و سعر الصرف في الجزائر:

المطلب الأول : مراحل تطور و تمويل التجارة الخارجية الجزائرية :

الفرع الأول : مرحلة رقابة الدولة للتجارة الخارجية :

تميزت هذه الفترة باحتكار الدولة للتجارة الخارجية ، و تحديدها لمجموعة من طرق الدفع التي تتماشى و حاجاتها لتمويل معاملاتها مع الخارج ، إضافة إلى استعمالها وسائل تمكنها من التحكم أكثر في كل تدفقات العملة الصعبة سواء دخولا أو خروجا من الوطن كمراقبة الصرف و استعمال نظام الحصص و لأن الجزائر تعتبر بلدا مستوردا كان من الصعب التمكن من تلبية الحاجات المختلفة للمواطن الجزائري.

أهم ما ميز هذه المرحلة تأميم المحروقات الجزائرية عام 1971 كخطوة لإرساء السيادة الوطنية على كل التراب الوطني ، و قد عمدت الجزائر مثل أغلبية الدول النامية إلى استعمال الإجراءات و التدابير للحد من خروج العملة الصعبة إلى الخارج كفرض التعريفات الجمركية ، و تطبيق نظام الحصص و في سنة 1972

[1] موقع شركة safex على الأنترنت www.safex-algerie.com/fr/qui-somme-nous/07/05/2015/09.45pm

شرع في توزيع رخص الاستيراد للمؤسسات العمومية ، لكن سرعان ما أظهر هذا النظام الجديد عدم فعاليته بسبب التكاليف الباهظة و البيروقراطية و بطء إجراءات تنفيذ الصفقات.

ثم ظهرت عدة مراسيم و تعليمات من شأنها ترقية الصادرات و الحد من الواردات نذكر منها:

- التعليمة رقم 11 الصادرة عن وزارة المالية في 30 ماي 84 المتضمنة منح بطاقات القروض لبعض الأعوان الاقتصاديين المصدرين أثناء وجودهم بالخارج.
- المرسوم الوزاري المشترك المؤرخ في 86/12/24 المتضمن التعويضات الخاصة بالسلع و الخدمات المصدرة. ثم جاء قانون 88/29 المؤرخ في 19 جويلية 1988 الذي أكد احتكار الدولة للتجارة الخارجية و لكن بطريقة جديدة تختلف عن الطريقة السابقة ، و من أهداف هذا القانون ما يلي :

*تنظيم الخيارات و الأولويات و المبادلات الخارجية باتباع التوجهات و القرارات المحددة من طرف الحكومة.

*تنشيط عملية التنمية و تكامل الإنتاج الوطني.

*تحفيز عملية تنويع موارد البلاد و تخفيض الواردات و التقليل من تكاليفها.

*إصدار قانون النقد و القرض 10/90 الذي جاء بجملة إصلاحات مست مختلف القطاعات المالية و الاقتصادية و عززت بداية التجارة الخارجية ، بفتح الباب أمام القطاع الخاص و السماح له بالمشاركة في التنمية الوطنية ، و هذا من أجل مواكبة التطورات الدولية السائرة في طريق الانفتاح على العالم.

الفرع الثاني : مرحلة تحرير التجارة الخارجية الجزائرية :

كانت لسياسة الاحتكار التي انتهجتها الدولة في مجال التجارة الخارجية ، عدة آثار سلبية على الفرد و المجتمع مما اضطرها إلى تعديل القوانين المسيرة لها ، من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني و دفع عجلة التنمية الاقتصادية بفتح الباب أمام المؤسسات الوطنية العامة و الخاصة للمشاركة في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات.

أصدر بنك الجزائر في سبتمبر من عام 1990 عدة أنظمة تصب مجملها في تمويل التجارة الخارجية و هذه الأنظمة تتعلق بنظام 90-02 ، 90-03 ، 90-04

- **النظام 90-02** : يتعلق هذا النظام بتحديد شروط فتح و سير الحسابات بالعملة للأشخاص المعنويين و بتحديدهم :

- كل شخص معنوي خاضع للقانون الجزائري الخاص.
- كل مؤسسة أو شركة مسجلة بانتظام في السجل التجاري مهما كانت صفتها.
- كل شخص معنوي له صفة التاجر بما في ذلك المؤسسات العمومية الخاضعة للقانون التجاري.

- **النظام 90-03** : يتعلق هذا النظام بتحديد شروط تحويل رؤوس الأموال إلى الجزائر لتمويل النشاطات الاقتصادية و إعادة تحويل مداخيله إلى الخارج كما تطرقت المادة 03 من التنظيم 90-03 لمجمل النشاطات التي تدعم مردودية الخدمات العامة في مجالات النقل و الاتصالات و توزيع المياه و الكهرباء ، بحيث تتطلب عملية التحويل تقديم طلب إلى مجلس النقد و القرض (المخول الوحيد الذي توجه إليه مسؤولية اتخاذ القرار) و هذا في إطار سعي الدولة إلى عدم الاستثمارات.
- **النظام 90-04** : يتعلق هذا النظام باعتماد الوكلاء و تجار الجملة و تنصيبهم بالجزائر.

المطلب الثاني : مراحل تطور سعر الصرف الجزائري :

الفرع الأول : مرحلة ربط الدينار بعملة واحدة :

رغم استرجاع الجزائر سيادتها الوطنية إلا أنها بقيت تابعة لمنطقة الفرنك و التي تميزت بوجود رقابة صارمة على المعاملات التجارية التي تتم بين منطقة الفرنك و المناطق الأخرى و وجود حرية تامة في التجارة الخارجية و تحويل رؤوس الأموال و هذا في حدود منطقة الفرنك إلى غاية 1963 ، لكن قبل انتهاء هذه السنة سارعت الجزائر إلى إيجاد استقلال نقدي و مالي من خلال إصدار قانون رقم 63-111 المؤرخ في 19 أكتوبر 1963 و القاضي بعزل الجزائر عن منطقة الفرنك و بذلك أصبحت لها سياستها المتعلقة بالصرف و النقد ليتم بعدها إنشاء الدينار الجزائري بمقتضى القانون رقم 64-111 المؤرخ في 10 أفريل 1964 على أساس غطاء ذهبي يعادل 0.18 غ من الذهب و هو الوزن الذي يجب أن تتقيد به الدولة الجزائرية آنذاك بصفتها عضوا في صندوق النقد الدولي[1] ، نشير هنا إلى أن سعر صرف الدينار الجزائري كان ثابتا مقابل الفرنك الفرنسي.

(1 دينار ⟵ 1فرنك فرنسي) إلى غاية 1969 في حدود يتقلب فيها سعر صرف الدينار ب 1 %.

[1] جعفري عمار: إشكالية نظام الصرف الملائم في ظل التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية – دراسة حالة نظام الصرف في الجزائر ، مذكرة شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد خيضر –بسكرة- كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، قسم العلوم الاقتصادية ، تخصص : اقتصاد دولي 2013/2012،ص99.

الفرع الثاني : مرحلة ربط الدينار بسلة من العملات بداية من سنة 1973 :

نتيجة للفوضى التي شهدها النظام النقدي الدولي بعد انهيار نظام "بريتون وودز" و تعميم نظام تعويم العملات لجأت الجزائر إلى ربط الدينار بسلة موزونة من العملات حيث تعطى كل عملة وزنا محددا داخل السلة يعتمد في تحديده على نسبة الواردات مع الشركاء التجاريين الرئيسيين إلى إجمالي التجارة.

و يقوم البنك المركزي بمراجعتها دوريا حيث تهدف هذه السياسة إلى الحفاظ على سعر الصرف الحقيقي في مواجهة شركاء التجارة و تحقيق الاستقرار لسعر صرف الدينار ، فارتفاع قيمة عملة معينة داخل السلة يعني انخفاض العملات الأخرى بالنسبة لتلك العملة و العكس ، هذا بالإضافة إلى سعي السلطات النقدية آنذاك إلى إيجاد نظام تسعيرة يتفادى السلبيات التي عرفها نظام الصرف في المرحلة السابقة و التي تتمثل في :

- عدم خضوع تسعيرة الدينار الجزائري لتطور معدلات التبادل.
- عدم تأثير التسعيرة بتطور رصيد الميزان التجاري.

و بالتالي فإن القوة الشرائية للدينار الجزائري أصبحت تتحدد عن طريق علاقة ثابتة بين هذا الأخير و سلة من عملات اختيرت على أساس وزنها و أهميتها في المبادلات و التسويات الخارجية و يلعب الدولار الأمريكي دور العملة الوسيطة باعتباره العملة الرئيسية التي يتمحور حولها هذا النظام بحيث تسمح تسعيرته على مستوى سوق صرف باريس بتحديد تسعيرة بقيمة العملات المكونة للسلة و منه تحديد القيمة الخارجية للدينار و يقوم البنك المركزي بحساب سعر صرف الدينار بالنسبة إلى العملات المسعرة من قبل البنك المركزي بإتباع الخطوات التالية :

1- حساب التغيرات النسبية للعملات المكونة لسلة الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي.
2- حساب المتوسط المرجح بالتغيرات النسبية للعملات التي تتكون منها سلة الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي.
3- حساب سعر الصرف اليومي للدولار الأمريكي بالنسبة للدينار الجزائري.
4- يتم بعد هذه العملية حساب أسعار صرف الدينار الجزائري بالنسبة للعملات الأخرى المسعرة من طرف البنك المركزي.

الفرع الثالث: مرحلة سياسة الصرف الإيجابية أو التسيير الديناميكي لسعر الصرف:

أدت الأزمة البترولية سنة 1986 إلى دخول الاقتصاد الجزائري في أزمة حادة حيث تعرض إلى ما يعرف بالعجز التوأم أي تزامن العجز في الموازنة و ميزان المدفوعات مما أدخل الاقتصاد الوطني في ركود استدعى على الجزائر إدخال إصلاحات جذرية بشكل عام و سياسة الصرف بشكل خاص حيث تمثلت إصلاحات سعر الصرف في الإجراءات التالية[1]:

أولا: الانزلاق التدريجي:

هو إجراء يستهدف خفض قيمة الدينار الجزائري بطريقة تدريجية و مراقبة ، تم العمل به طيلة الفترة الممتدة من نهاية 1987 إلى بداية 1991 ، و نتج هذا الانزلاق بسبب ضعف احتياطات الصرف المتاحة من جهة ، و من جهة أخرى نتيجة لزيادة ثقل خدمة الدين الذي بلغ مستوى معتبرا رغم العمل على الحد من اللجوء إلى القروض قصيرة الأجل و التي حالت دون تحقيق البرامج المسطرة من طرف الحكومات المتعاقبة.[2]

ثانيا: التخفيض الصريح:

نهاية سبتمبر 1991 و بعد استقرار الدينار لمدة ستة أشهر موالية قامت السلطات النقدية ممثلة في مجلس النقد و القرض باتخاذ قرار يقضي بتخفيض الدينار بنسبة 22% مقابل الدولار الأمريكي و ذلك بموجب الاتفاق الثاني المبرم مع صندوق النقد الدولي في جوان 1991 و الذي يهدف إلى تحقيق ما يلي:

- محاولة تقريب سعر الصرف الرسمي من سعر الصرف الموازي.
- جعل الصادرات الجزائرية أكثر تنافسية في السوق العالمية.
- رفع الدعم عن المنتجات المحلية و ترك أسعارها تتحدد حسب قوى العرض و الطلب.

ثالثا: مرحلة تطور نظام التعويم المدار 1994 إلى يومنا هذا:

بداية من أواخر سنة 1994 عرف الدينار الجزائري مرحلة تحول فعلي و تغيير تدريجي لوجهة تحديده وفق قواعد العرض و الطلب ليتم الإعلان عن قرار التخلي عن نظام الربط الذي تبنته الجزائر منذ 1974 و يمكن تقسيم هذه المرحلة إلى فترتين:

[1] جعفري عمار: إشكالية نظام الصرف الملائم في ظل التوجه الحديث لأنظمة الدولي :مرجع سابق ص101.

[2] خالدي الهادي: المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي (مع الإشارة إلى علاقتع بالجزائر) ، الجزائر ، للطبعة الجزائرية ، للمجلات و الجرائد بوزريعة أفريل 1996.

1- **نظام جلسات التثبيت (Le Fixing) :** هو عبارة عن جلسات تضم ممثلي البنوك التجارية المقيمة تحت إشراف البنك المركزي التي كانت أسبوعية في البداية ثم أصبحت يومية في مرحلة لاحقة أين يقوم البنك المركزي عند فتح الجلسة بعرض مبلغ يحدد على أساس هدف سياسة الصرف[1] و معبرا عنه بدلالة العملة المحورية و هي الدولار الأمريكي على أساس سعر صرف أدنى حينها تقوم البنوك بعملية عرض المبلغ المراد الحصول عليه و بالسعر الذي يناسبها و يتم تعديل سعر صرف الدينار تدريجيا من خلال عرض العملات الصعبة من طرف بنك الجزائر و الطلب عليها من طرف البنوك إلى أن يتحدد سعر صرف الدينار عند أقل سعر معروض من طرف البنوك المشاركة ، و ما ساعد على إنشاء هذا النظام ما يلي :[2]

* نجاح برنامج الاستقرار و التحكم في الوضع النقدي (الفعالية في مجال الضبط النقدي)
* اتجاه معدلات التضخم نحو الانخفاض.
* تحسن مستوى الاحتياطات من العملة الصعبة.

2- **سوق الصرف البينية :** في إطار برنامج التعديل الهيكلي و إيمانا بالأهمية البالغة التي تمثلها أسواق العملات الأجنبية و دورها في تأمين عمليات عرض و طلب العملات و من ثم تحديد أسعار صرف حقيقية للعملة المحلية ، أصدر بنك الجزائر بتاريخ 1995/12/23 لائحة رقم 95/08 [3] تتضمن إنشاء سوق صرف بينية يتدخل فيه يوميا جميع البنوك و المؤسسات المالية بما فيها البنك المركزي لبيع و شراء العملات الأجنبية القابلة للتحويل مقابل الدينار الجزائري بشكل حر يوميا ، و ينقسم هذا كباقي أسواق الصرف إلى سوق فورية يتم العمل بها اليوم و أخرى آجلة لم تعرف التطبيق بعد و انطلق نشاط سوق الصرف رسميا في 1996/01/02 و تتحدد أسعار الصرف فيه وفق العرض و الطلب و أصبحت البنوك و المؤسسات المالية لها الحق في :[4]

* بيع العملة الوطنية غير المقيمة، مقابل العملات الأجنبية القابلة للتحويل.
* بيع و شراء العملات الأجنبية القابلة للتحويل مقابل العملة الوطنية المودعة في حساب الدينارات المحولة.
* بيع و شراء العملات الأجنبية القابلة للتحويل مقابل عملات أجنبية أخرى قابلة للتحويل.

---

[1] بليمان سعاد : إشكالية تسيير سياسة سعر الصرف في اقتصاد ناشئ ،دراسة حالة الجزائر ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ،2008، ص117

[2] Banque d'algerie « le fixing » un nouveau système de détermination du taux de change ;media bank n 10 14,1994,p

[3] المادة رقم 04 من القانون رقم 08-95 المؤرخ في 1995/12/23 المتعلق بأسواق الصرف.

[4] بالطاهر علي : سياسة التحرير و الإصلاح الاقتصادي في الجزائر ، مجلة اقتصاديات ، شمال إفريقيا العدد 01 ، السداسي الثاني ، الشلف ، جامعة حسية بن بوعلي ،2004 ص190

* بيع و شراء بين المتدخلين في سوق الصرف البينية للعملات القابلة للتحويل بحرية مقابل العملة الوطنية.

المطلب الثالث : نظام الرقابة على الصرف في الجزائر :

الفرع الأول : مفهوم الرقابة على الصرف الأجنبي :

الرقابة على الصرف هي وضع قيود تنظم التعامل في النقد الأجنبي عن طريق السلطة النقدية حيث حرية تحويل العملة إلى العملات الأخرى تكون غير مكفولة بصفة مطلقة كما أن حرية تصدير و استيراد النقد الأجنبي و التعامل فيه تكون مقيدة بقواعد تفرضها السلطة النقدية ، و عادة ما تشد إجراءات الرقابة في البلدان ذات العملة الضعيفة إذ تشرع القوانين و تضع التعليمات و اللوائح التي تنص على عدم جواز التعامل بالعملة الأجنبية داخل البلاد إلا لمن حصل على ترخيص من البنك المركزي ، و يتميز نظام الرقابة على الصرف بالخصائص التالية :[1]

- عدم السماح بحرية تحويل العملة الوطنية إلى العملات الأخرى إلا في ظل القواعد المنظمة التي تضعها الدولة.
- إخضاع حركة تصدير و استيراد الصرف الأجنبي لقواعد معينة.
- تنجر عن هذا النظام في الغالب وجود أكثر من سعر الصرف و بالتالي أكثر من سوق للصرف الأجنبي.

الفرع الثاني : مراحل نظام الرقابة على الصرف الجزائري:

أولا : نظام الرقابة على الصرف قبل قانون النقد و القرض (90-10) :

يمكن تقسيم هذه المرحلة من الاستقلال إلى غاية صدور قانون النقد و القرض إلى جملة المراحل التالية :

1- **مرحلة الاقتصاد الوطني الناشئ من المنافسة الأجنبية (1962-1970) :** كانت السلطات العمومية تهدف في هذه المرحلة إلى حماية الاقتصاد الوطني الناشئ من المنافسة الأجنبية و التحكم في العلاقات المالية و التجارية من خلال الحد من الواردات من السلع و الخدمات إلا في نطاق ما

[1] محمد راتول: الدينار الجزائري بين نظرية أسلوب المرونات و إعادة التقويم ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد 04، جامعة الشلف ،ص241

تستلزمه تنمية البلاد بما يتماشى مع المتاح من العملات الأجنبية[1] ، و كذا الحد من الهروب المكثف لرؤوس الأموال و من أجل تحقيق ذلك اعتمدت السلطات العمومية جملة من الإجراءات تمثلت في[2] :

* نظام الحصص الذي قيد التجارة الخارجية بحيث يخص كل العمليات المسددة بالعملات الأجنبية و أصبحت هذه العمليات خاضعة إلى ترخيص من قبل وزارة المالية.

* الاحتكار المباشر للتجارة الخارجية و إبرام الاتفاقيات الثنائية قصد تنويع و توسيع العلاقات الاقتصادية مع الخارج.

2- **مرحلة الاحتكارات المسيرة من طرف الشركات الوطنية لحساب الدولة (1971-1977) :** عرفت هذه المرحلة إنشاء مكثفا للاحتكارات المسيرة من طرف الشركات الوطنية لحساب الدولة حيث تم في جويلية 1971 إصدار سلة من الأوامر الحق لبعض الشركات في احتكار الواردات من سلع الفرع الذي تنتمي إليه كما تم إلغاء المرسوم المتعلق بالتعاون المالي و الاقتصادي مع فرنسا ، و تم إقرار غلاف مالي سمي بالتراخيص الإجمالية للواردات استجابة لاحتياجات الشركات في مجال مداخلاتها من الواردات إلا أن هذه الإجراءات نتج عنها جملة من السلبيات تمثلت في[3] :

* تمركز الصلاحيات و بروز نزاعات بين مؤسسات الدولة و الوصاية.

* غياب برمجة صارمة فيما يخص واردات المؤسسات المحتكرة و انتشار أزمة الندرة.

* تدهور خدمات ما بعد البيع مست المنتوجات الصناعية المستوردة.

3- **مرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية (1978 -1987)** : تم في هذه المرحلة إصدار القانون المتضمن احتكار الدولة للتجارة الخارجية[4] ، و الذي يقضي بتأميم جميع عمليات بيع و شراء السلع و الخدمات من الخارج و كرس بذلك إقصاء الوسطاء الخواص في مجال التجارة الخارجية من خلال إقامة علاقات مباشرة مع المنتجين أو المصدرين الذين يزاولون نشاطهم في البلدان الممثلة لأطراف التعاقد في البلدان الأخرى لتصبح كل السلع و الخدمات الخاضعة لترخيص مسبق للتصدير تحت الرقابة و قد سمح في هذا الإطار للأشخاص المقيمين في الخارج بفتح حسابات بالعملة الصعبة في الجزائر و تستفيد هذه الحسابات من المكافآت على أرصدتها بالإضافة إلى التنازل لفائدة شركات الاقتصاد المختلط في قطاع السياحة بنسبة 20% من الإيرادات بالعملة الصعبة المحققة على

[1] حميدات محمكد : مدخل للتحليل النقدي ، ديوان المطبوعات ، بن عكنون ، الجزائر ، طبعة 2000 ، جوان 2000.

[2] نعمان سعيدي : سياسة الصرف في إطار برنامج التصحيح الهيكلي لصندوق النقد الدولي ، دراسة حالة الجزائر ، رسالة ماجيستر في العلوم الاقتصادية ،1998 ،ص،104.

[3] نعمان سعيدي: نفس المرجع سابق أعلاه ، ص105.

[4]

أنشطتها أما الواردات و الصادرات من السلع و الخدمات التي تتم دون دفع فقد تم إعفائها من إجراءات التجارة الخارجية.

4- **مرحلة استقلالية المؤسسات العمومية (1988-1990)** : أعطى قانون 88-01 الصادر بتاريخ 1988/01/12 و المتضمن استقلالية المؤسسات العمومية نتائج ملموسة بخصوص تنظيم و تحديد مهام النظام البنكي و المالي الجزائري و ذلك بالنظر إلى المهام الجديدة التي أوكلت إلى مؤسسة البنك المركزي و المتمثلة في مشاركته في تحضير القوانين المتعلقة بالصرف و التجارة الخارجية ، ثم السهر على تطبيقها ، و تم أيضا إلغاء الترخيص الإجمالي للاستيراد و تعويضه بميزانية العملات الصعبة و أصبحت البنوك التجارية بالتعاون مع لجنة الاقتراض الخارجي تقوم بتمويل واردات المؤسسات من الخارج في إطار القروض التي تتم بين الحكومات.

و بموجب هذا القانون و المتمم لقانون 86-12 المتعلق بالبنك و القرض حصلت المؤسسات العمومية الاقتصادية على استقلالية حقيقية ، و دائما في إطار الإصلاح الاقتصادي للمؤسسة العمومية الاقتصادية ، أعلن عن مجموعة من المبادئ التي تهدف إلى إدخال المرونة و إعادة تهيئة القواعد المعمول بها في ميدان تنظيم و تشغيل المؤسسة بما في ذلك علاقاتها مع الغير.

ثانيا : نظام الرقابة على الصرف بعد قانون (90-10) :[1]

يعتبر القانون 90-10 الصادر بتاريخ 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد منعرجا حاسما من حيث التوجه الاقتصادي لكونه كرس ميكانيزمات السوق من خلال منح صلاحيات أوسع إلى جانب إصدار النقود في ظل نمو تنظيم للاقتصاد و الحفاظ عليه بإنماء جميع الطاقات الإنتاجية الوطنية ، مع السهر على الاستقرار الداخلي و الخارجي للنقد بتنظيم و توجيه و مراقبة الحركة النقدية و توزيع القرض ، و السهر على حسن إدارة التعهدات المالية اتجاه الخارج و استقرار سوق الصرف كما تم إدخال تغييرات عميقة على نظام الرقابة على الصرف و هذا باستبعاد الحظر المفروض عليه في ظل القوانين السابقة ، حيث أسندت هذه العملية إلى مجلس النقد و القرض باعتباره مجلس إدارة بنك الجزائر كما تم منحه رخصة تحويل رؤوس الأموال الأجنبية إلى الجزائر في صورة استثمارات أجنبية بكل شكل من أشكال الشركة و رخص لهم كذلك بإعادة تصدير عائدات و أرباح هذه الاستثمارات ، إضافة إلى ذلك فإن دور الرقابة الممنوح لمجلس النقد و القرض هو دور مطلق فله حرية قبول التراخيص أو رفضها بالنسبة للاستثمار الأجنبي في الجزائر أو حتى استثمار المقيمين بالجزائر في الخارج ، و من أجل تعزيز الانتقال التدريجي من الاقتصاد الموجه إلى الاقتصاد الحر تم تبني

[1] أنظر القانون 78-02 الصادر بتاريخ 11فيفري 1978 المتضمن احتكار الدولة للتجارة الخارجية

سياسة سعر الصرف المتعدد بشكل مؤقت خلال ثلاث سنوات حيث نجد أن الفارق بين سعري البيع أو سعري الشراء يتجاوز نسبة 2% في بعض عمليات الصرف الجارية.[1]

الفرع الثالث : تحويلية الدينار الجزائري :

انتقلت الجزائر إلى مرحلة قابلية تحويل الدينار لجميع المعاملات الجارية و كذا خلق سوق بيني ما بين البنوك للصرف الذي يسمح للبنوك التجارية التصرف بكل حرية بالعملات الأجنبية المتحصل عليها من طرف زبائنها و كان ذلك في يناير 1996 و اعتبر أول خطوة حقيقية للتوجه نحو تطبيق سعر الصرف العائم ، و لقد بدأت الجزائر تطبيق منذ سنوات 1990 سياسات التصحيح رغبة في إرساء أساس يسمح بالتبادل الحر لعملتها المحلية مقابل العملات الأجنبية[2] ، و بالتالي أصبحت تركز جهودها على الاتجاه الصواب "القابلية التجارية للتحويل " و هي تختلف عن "القابلية الكاملة للتحويل " التي من مؤداها إزالة جميع قيود الصرف المفروضة على كل المعاملات الدولية الجارية و انتقال رؤوس الأموال و سنحاول من خلال هذا المطلب أن نتعرض لكلا النوعين من التحويلية.

أولا : الإطار التنظيمي الدينار :

من أجل الوصول إلى تحويلية أي عملة بشكل عام لابد أن تتوفر بعض الشروط الأساسية لنجاح هذه العملية و من بين الشروط ما يلي :[3]

1 - توفير الاحتياطات : ذلك أن رفع الرقابة على العملة الصعبة يؤدي إلى زيادة الطلب عليها و بالتالي لابد من الاستعداد لهذا الطلب بتوفير العملة الصعبة و ذلك لحماية العملة الوطنية.

2 - مرونة سياسة الصرف : لابد أن تتوفر سياسة الصرف المعتمدة على قدر من المرونة لكي يقوم سعر الصرف بلعب دوره كأداة تنظيم بين الأسعار المحلية و الأسعار العالمية كما أن مرونة الصرف تقضي على أسواق الصرف الموازية.

3 - **اختيار معدل صرف** : يعكس الواقع الاقتصادي و التطورات المستقبلية للمؤشرات الكلية و الاحتفاظ باستقرار نسبي لمعدل الصرف و تحكما في التضخم.

[1] محمد أمين بريري : الاتبار الأمثل لنظام الصرف و دوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ،2001 ص217

[2] آية يحي سمير : التعويم المدار للدينار بين التصريحات و الواقع ، مجلة الباحث ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، العدد 2011/09 ص66.

[3] لحلو موسى بخاري : مرجع سبق ذكره ص303.

4 - إقامة سوق للصرف و مكاتب للصرف : و في هذا الإطار قامت السلطات النقدية في الجزائر بداية من 1991 بوضع مجموعة من الإجراءات و ذلك بغية الوصول إلى القابلية الجارية لتحويل الدينار.

ثانيا : الانطلاق الفعلي لتحويلية الدينار :

تمت التحويلية الجارية منذ 1991 لكن التجسيد الفعلي لها كان سنة 1994 لأن تحرير المدفوعات لصالح الواردات تجسد في هذه السنة ، و هذه التحويلية الجارية تم التأكد عليها و دعمها بوضع ميكانيزم Le Fixing في أكتوبر 1994 علما أن هذا الميكانيزم تبنى على أساس هدف تحديد سعر الصرف بدلالة العرض و الطلب في سوق الصرف.[1]

ثالثا : إشكالية تحويلية الدينار بين التحويل الكلي و التحويل الجزئي :

في ظل النمو المضطر لاحتياطات الصرف و التي بلغت 182 مليار دولار سنة 2011 و التسديد شبه الكلي للمديونية الخارجية عادت للنقاش قضية التحويلية الكلية للدينار الجزائري و ما يرتبط من تحرير كلي لحركة رؤوس الأموال ، و أمام هذا النقاش ظهر هناك تياران من الاقتصاديين الجزائريين.

التيار الأول يمثل مجموعة من الاقتصاديين الذين تولوا مسؤوليات سابقة في الحكومة حيث يرون ضرورة العمل بالتحويلية الكلية للدينار خصوصا في ظل الأوضاع الحالية المتمثلة في ارتفاع احتياطات الصرف إلى مستويات قياسية.

أما التيار فيرى أنه من الأفضل الوصول إلى تحويلية الدينار بصفة تدريجية و يستند كل من هذين التيارين إلى جملة من الحجج نوضحها في الجدول التالي :

[1] عزي لخضر: صرف الدينار بين واقعية السوق و الصندوق النقدي الدولي : أطروحة دوكتوراه ، في علوم اقتصادية ، جامعة الجزائر ،2006 ص298.

جدول رقم (01) : المفاضلة بين التحويلية الكلية و الجزئية للدينار الجزائري

التحويلية الكلية للدينار الجزائري	التحويلية الجزئية للدينار الجزائري
*العملة الوطنية تتحرك بحرية في السوق توفر أداة فعالة لتعديل النشاط الاقتصادي. *تمثل التحويلية مؤشرا دائما على تنافسية الاقتصاد الوطني. *تغيرات سعر صرف العملة الوطنية في سوق الصرف تؤدي إلى سلسلة من التدفقات الأساسية كالواردات و الاستثمارات و يزداد ارتباط الاقتصاد الوطني بالاقتصاد العالمي. *تصبح المؤسسات أكثر فعالية إلى أن تصبح مؤسسات دولية. *التحكم في التكاليف يكون أكبر منه في نظام التحويلية الجزئية. *التحويلية الكاملة تجعل الاقتصاد الوطني أكثر فعالية و ثقة و مصداقية تجاه المستثمرين الأجانب خاصة في ظل البحث عن استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية في الجزائر.	*الرقابة على سعر الصرف ينتج عنه أخطار عديدة كهروب رؤوس الأموال و التعرض إلى هجمات المضاربة خاصة في ظل ارتباط الاقتصاد الوطني بمورد وحيد. *دخول رؤوس الأموال بدون عراقيل إلى الداخل قد تتجاوز القدرة الاستيعابية للاقتصاد الوطني مما يولد ضغوطات تضخيمية و ارتفاع سعر الصرف الحقيقي. *و في حال خروج رؤوس الأموال إلى الخارج يؤدي إلى افتقار الجهاز المصرفي إلى السيولة اللازمة.

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على : لحلو موسى موسى بخاري : مرجع سابق ص ص 307-308.

و من خلال المفاضلة بين التيارين و بالنظر إلى حجج كل منهما يتضح أنه من الأنسب بالنسبة للجزائر انتهاج سياسة التدرج في تحويلية الدينار مع توفر الشروط الملائمة لذلك كالإدارة الجيدة لسياسات الاقتصاد الكلي من خلال دعم و تقوية الجهاز المصرفي و العمل على تفعيل الآلة الإنتاجية للاقتصاد الوطني مع الحفاظ على توازن ميزان المدفوعات ، فإذا توفرت هذه الظروف تصبح قضية التحويلية الكلية للدينار الجزائري أمرا ممكنا.

المبحث الثالث : تطور التجارة الخارجية و هيكلتها في الجزائر خلال الفترة (2010- 2016) :

المطلب الأول : تطور التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (2010-2016) :

جدول رقم (2) : تطور التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (2010-2016)

الوحدة : مليون دولار

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الصادرات خارج المحروقات	1526	2062	2062	2165	2582	1969	27102
صادرات المحروقات	55525	71427	69804	63752	60304	32699	1781
مجموع الصادرات	57053	73489	71866	65917	62886	34668	28883
الواردات	40473	47247	50376	54852	58580	51702	46727
الميزان التجاري	16580	26242	21490	11065	4306	-17035	-17844

المصدر: المركز الوطني للإحصائيات و الإعلام الآلي للجمارك CNIS على الرابط الإلكتروني :

http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique الإطلاع (2018/04/07) 09:23

من خلال الجدول نلاحظ أن النتائج العامة المحققة فيما يخص إنجازات التبادلات الخارجية للجزائر خلال سنة 2016 تشير إلى عجز في الميزان التجاري بـ 17.84 مليار دولار ما يعادل ارتفاع طفيف ب 4.8 % المسجلة خلال سنة 2015.

هذا المؤشر يفسر في وقت واحد انخفاض مهم للصادرات مقارنة بالواردات و التي تم تسجيلها خلال الفترة المذكورة أعلاه.

من حيث نسبة تغطية الواردات بالنسبة للصادرات، النتائج محل الدراسة ، تبعث نسب 62 % في سنة 2016 مقابل 67 % مسجلة في سنة 2015.

الشكل رقم (3) : يبين تطور التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (2010-2016)

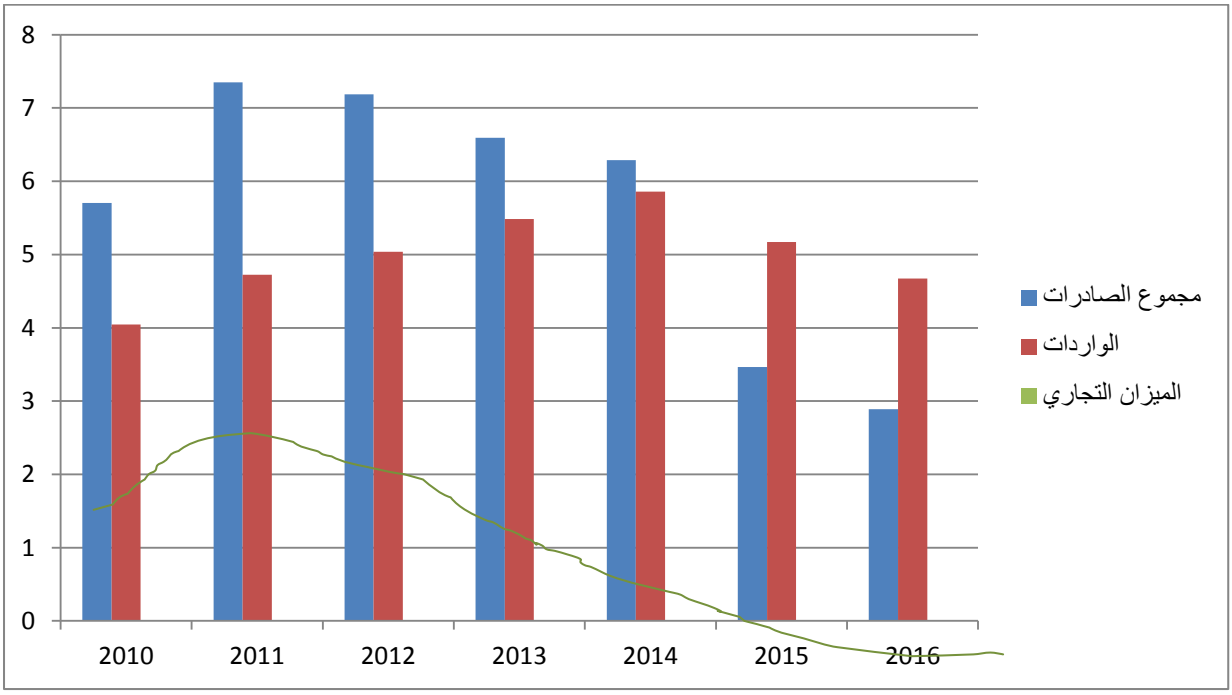

حيث : 1 سم = 10.000 مليون دولار.

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على الجدول أعلاه.

الفرع الأول : التوزيع السلعي للصادرات و الواردات الجزائرية خلال الفترة (2010-2016) :

أولا : التوزيع السلعي للصادرات الجزائرية خلال الفترة (2010-2016) :

جدول رقم (3) : التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية خلال الفترة (2010-2016)

الوحدة : مليون دولار

السنوات	الطاقة	المواد الغذائية	المواد الأولية	المواد نصف المصنعة	التجهيزات الفلاحية	التجهيزات الصناعية	السلع الاستهلاكية	مجموع الصادرات
2010	55527	315	94	1056	1	30	30	57053
2011	71427	355	161	1496	_	35	15	73489
2012	69804	315	168	1527	1	32	19	71866
2013	62960	402	109	1458	_	28	17	64974
2014	60304	323	109	2121	2	16	11	62886
2015	32699	235	106	1693	1	19	11	34668
2016	27102	327	84	1597	_	53	18	28883

المصدر: المركز الوطني للإحصائيات و الإعلام الآلي للجمارك CNIS على الرابط الإلكتروني :

http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique الإطلاع (2018/04/07) 10:30

نلاحظ أن من الجدول أعلاه أن المحروقات لا تزال تحتل أعلى حصة من الصادرات الإجمالية الجزائرية في كل سنوات فترة الدراسة ، بينما تبقى الصادرات خارج المحروقات تحتل موقعا هامشيا من إجمالي الصادرات التي تتمثل في المواد الغذائية و المواد الأولية و المواد نصف المصنعة بالإضافة إلى التجهيزات الفلاحية و الصناعية ، فالمواد نصف المصنعة تحتل حصة الأسد من إجمالي الصادرات خارج المحروقات ثم تليها المواد الغذائية التي تحتل المرتبة الثانية من قيمة الصادرات خارج المحروقات.

.

ثانيا : التوزيع السلعي للواردات الجزائرية خلا ل الفترة (2010-2016) :

الجدول رقم (4) يبين التركيبة السلعية للواردات الجزائرية خلال الفترة (2010-2016)

الوحدة :مليون دولار

السنوات	الطاقة	المواد الغذائية	المواد الأولية	المواد نصف مصنعة	التجهيزات الفلاحية	التجهيزات الصناعية	السلع الاستهلاكية	الواردات الإجمالية
2010	955	6058	1409	10098	341	15776	5836	40473
2011	1164	9850	1783	10685	387	16050	7328	47247
2012	4955	9022	1839	10629	330	13604	9997	50376
2013	4385	9580	1841	11310	508	16194	11210	55028
2014	2879	11005	1891	12852	658	18961	10334	58580
2015	2376	9316	1560	12034	664	17076	8676	51702
2016	1292	8224	1559	11842	501	15394	8275	46727

المصدر: المركز الوطني للإحصائيات و الإعلام الآلي للجمارك CNIS على الرابط الإلكتروني :

http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique الإطلاع (2018/04/07) 20: 13

يوضح هذا الجدول أن هناك أربع مجموعات من السلع سيطرت على الواردات الجزائرية خلال الفترة المدروسة و يتعلق الأمر بكل من سلع التجهيز الصناعي ، المنتجات نصف المصنعة ، المواد الغذائية و سلع الاستهلاك بحيث احتلت هذه السلع المراتب الأربعة الأولى على الترتيب حيث عرفت التجهيزات الصناعية زيادات متفاوتة من 2010 إلى 2016 حيث كانت عام 2010 تقدر الواردات من هذه السلع ب 15776 مليون دولار و سنة 2011 بقيمة 16050 مليون دولار و لكن ابتداء من هذه السنة عرفت الواردات من هذه السلعة تغيرات مختلفة في الزيادة و النقصان حيث بلغت في 2016 ما قيمته 15394 مليون دولار.

المنتجات نصف مصنعة التي تحتل المرتبة الثانية من مجموع الواردات حيث عرفت تزايدا مستمرا أين كانت عام 2010 تقدر قيمتها ب 10098 مليون دولار لتصبح عام 2016 قيمتها تساوي 11842 مليون دولار.

المواد الغذائية فقد عرفت تزايدا مستمرا طوال فترة الدراسة حيث بدأت عام 2010 بقيمة 6058 مليون دولار لتعرف عام 2016 مبلغ 8224 مليون دولار من الواردات.

أما فيما بخص السلع الاستهلاكية فقد كانت بالمثل مع بقية المنتجات الأخرى حيث كانت تتزايد إلى غاية نهاية فترة الدراسة عام 2016 بما قيمته 8275 مليون دولار. و كذلك فيما يخص الواردات السلعية من المواد الأولية و الطاقة فقد احتلتا الخامسة و السادسة على التوالي لتأتي في المرتبة الأخيرة من حيث استيراد سلع التجهيز الفلاحي التي سجلت نسبا ضئيلة نسبيا قياسا بالواردات الأخرى.

الفرع الثاني : تطور الميزان التجاري خلال الفترة (2010-2016) :

يعرف الميزان التجاري رصيدا سلبيا طوال فترة الدراسة و هو ما يبينه الجدول و الشكل التاليين :

جدول رقم (5) : يبين تطور الميزان التجاري خلال الفترة (2010-2016)

الوحدة : مليار دولار

السنوات	الميزان التجاري	الصادرات	الواردات
2010	18.21	57.09	3.88
2011	25.96	72.88	44.94
2012	20.17	71.74	51.56
2013	9.88	64.38	54.99
2014	0.46	59.99	59.67
2015	18.08	34.56	52.65
2016	28.88	46.73	17.84

من إعداد الطالب بالاعتماد على احصائيات بنك الجزائر:

المصدر: بنك الجزائر، النشرات الإحصائية الثلاثية : مارس 2010 ، مارس 2016 ، ص 16 نقلا عن الرابط الالكتروني : http//www.bank.of.algeria.dz/html/bulletine statistique .htm
تاريخ الإطلاع (2018/04/10) 11:50

الشكل رقم (4) : يبين تطور الميزان التجاري خلال الفترة (2010-2016) :

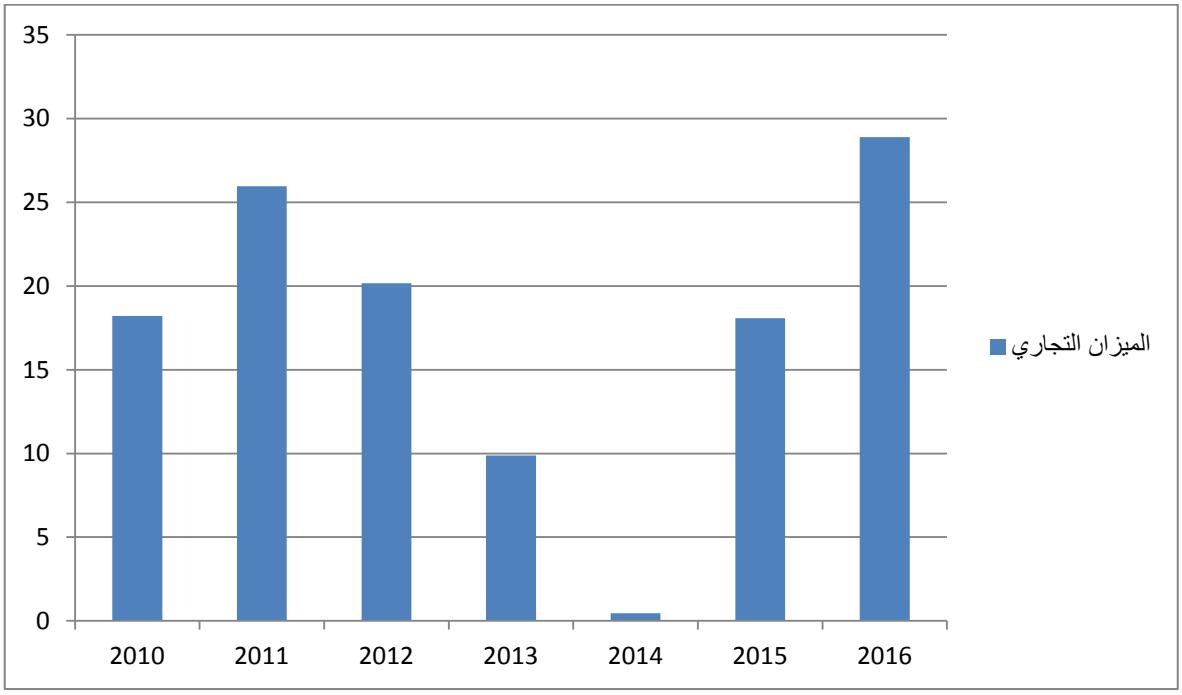

1 سم = 5 مليار دولار

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول رقم (8)

يلاحظ من هذا الجدول الذي تطرقنا إليه بهدف معرفة مدى مساهمة الصادرات و الواردات في تغطية الواردات الجزائرية و تحقيق رصيد إيجابي للميزان التجاري، أن الميزان التجاري عرف ارتفاعا طفيفا في الفترة 2010-2012 رغم ارتفاع أسعار البترول و انتعاش السوق البترولية العالمية ، و هذا راجع للارتفاع الحاد في الواردات و بدء هذا الفائض في التدهور تدريجيا خلال الفترة الممتدة 2012-2014.

أما سنتي 2015 و 2016 عرف الميزان التجاري عجزا بقيمة 18.08 مليار دولار سنة 2015 ليستمر العجز إلى سنة 2016 حيث سجل رصيدا سالبا أيضا يقدر ب 17.85 مليار دولار حيث تراجعت صادرات المحروقات بسبب تراجع أسعار البترول في السوق الدولية ، و هذا ما جعل الدولة الجزائرية تلجأ إلى تخفيض قيمتها و الاقتراض من الجهاز المصرفي لسد حاجياتها.

المطلب الثاني : تطور سعر الصرف للدينار الجزائري خلال الفترة (2010-2016) :

الفرع الأول : تطور سعر الصرف الاسمي و الحقيقي للدينار الجزائري للفترة (2010-2016) :

جدول رقم (6) : تطور سعر الصرف الاسمي و الحقيقي للدينار الجزائري للفترة (2010-2016)

الوحدة :مليار دولار

السنوات	سعر الصرف الاسمي	سعر الصرف الحقيقي	نسبة لارتفاع في تقييم الدينار
2010	5.78	14.06	63.65
2011	4.23	16.38	69.50
2012	4.79	18.18	73.66
2013	5.84	17.68	60.72
2014	6.77	18.27	65.82
2015	7.86	18.97	59.92
2016	8.95	22.36	60.67

المصدر: المركز الوطني للإحصائيات و الإعلام الآلي للجمارك CNIS

على الرابط الإلكتروني : http//www.ons.dz الإطلاع (2018/04/10) 15: 13

ما يمكن ملاحظته في الجدول أعلاه للفترة 2010-2016 نستنتج ما يلي :

سعر الصرف الاسمي للدينار خلال هذه الفترة كان مقيما بقيمة مرتفعة عن قيمته الحقيقية فهو لا يعكس في أي لحظة تغيير الأسعار المحلية و الأجنبية، حيث ارتفعت نسبة الارتفاع في تقييم الدينار من 63.65 % سنة 2010 إلى 60.72 % سنة 2013 إلى أن انخفضت في سنة 2016 إلى 60.67%.

تطور سعر الصرف الحقيقي يبين أنه يجب أن يكون هناك تخفيض يرتفع كلما ارتفع فرق التضخم في الجزائر و شركائها التجاريين.

سعر الصرف في السوق الموازي يعكس حقيقة القوة الشرائية للدينار، حيث أنه السوق الموازي يتحدد حسب العرض و الطلب و يأخذ بعين الاعتبار علاوة الخطر ، لأن الرقابة على الصرف تمنع بيع و شراء العملات الصعبة ، دون إذن البنك المركزي.

الفرع الثاني : نسبة تطور سعر الصرف المتوسطي للدينار الجزائري بالعملات الأجنبية (الدولار –اليورو) :

جدول رقم (7): نسبة سعر الصرف المتوسطي للدينار الجزائري بالعملات الأجنبية (الدولار –الأورو) خلال الفترة (2010-2016)

الوحدة :مليار دولار

السنة	نسبة الصرف المتوسطي دج/ دولار أمريكي	نسبة الصرف المتوسطي دج/ يورو
2010	74.3199	103.4953
2011	72.8537	102.2154
2012	77.5519	102.1627
2013	79.3809	105.4374
2014	80.56	106.91
2015	100.46	111.44
2016	109.47	121.18

المصدر: المركز الوطني للإحصائيات و الإعلام الآلي للجمارك CNIS

على الرابط الإلكتروني : http//www.ons.dz الإطلاع (2018/04/10) 00: 17

انخفضت قيمة متوسط المعدل السنوي لسعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي بنسبة 8.97%. وبلغ متوسط سعر الصرف السنوي للدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي ب 109.47 دولار/الدينار في عام 2016 مقابل 100.46 دولار/الدينار في عام 2015.

انخفض متوسط سعر الصرف السنوي للدينار الجزائري مقابل الأورو بنسبة.8.74 % في عام 2016 مقارنة مع عام 2015 ، اجتاز من 111.44 أورو/دينار في عام 2015 مقابل 121.18 أورو/دينار في عام 2016.

المطلب الثالث: تطور ميزان المدفوعات الجزائري للتجارة الخارجية:

ميزان المدفوعات هو من بين أهم المؤشرات التي بإمكانها إعطاء دلالات معبرة عن الوضع الاقتصادي لأي دولة و عليه فإن القيام بدراسته يبين لنا الوضعية التي كانت تمر بها الجزائر و لذا سنقوم بدراسة أرصدة ميزان المدفوعات.

الفرع الأول: تطور ميزان المدفوعات الجزائري من خلال إصلاحات التجارة الخارجية 1990-1999:

أولا: تطور ميزان العمليات الجارية:

يمثل الحساب الجاري المعاملات المتعلقة بالسلع و الخدمات و الدخل و التحويلات الجارية ، و يتكون هذا الحساب من الميزان التجاري ، و ميزان الدخل و الخدمات و صافي التحويلات.

1- تطور الحساب التجاري:

عرف الميزان التجاري تذبذبا طوال فترة الدراسة حيث حقق خلال سنة 1990 فائضا قدره 3.11 مليار دولار و قد جاء هذا نتيجة قيمة الصادرات المحققة و المقدرة ب 12.88 مليار دولار منها الصادرات من المحروقات المقدرة ب 12.35 مليار دولار و الصادرات خارج المحروقات ب 0.53 مليار دولار (53 مليون دولار) و نتيجة لقيمة الواردات المقدرة ب 9.77 مليار دولار.

كما و ارتفع رصيد الميزان التجاري لعام 1991 ليبلغ 4.67 مليار دولار و كان هذا نتيجة انخفاض في قيمة الواردات الجزائرية التي أصبحت تقدر ب 7.77 مليار دولار كما أن الصادرات الجزائرية انخفضت إلى 12.44 مليار دولار كما استمر الانخفاض في قيمة الصادرات إلى غاية نهاية 1994 أي عرفت قيمة الصادرات رصيد 8.89 مليار دولار حيث عرف الميزان التجاري خلال هذه السنة عجزا يقدر ب 0.3- مليار دولار و هي السنة الوحيدة التي عرف فيها الميزان التجاري عجزا كما عرفت أقل رصيد للصادرات الجزائرية طوال فترة الدراسة و ابتداء من سنة 1995 عرف الميزان التجاري تحسنا حيث حقق فائضا يقدر ب 0.2 مليار دولار و كانت قيمة الصادرات المحروقات لتكون 0.5 مليار دولار و الواردات 10.1 مليار دولار كما تحسنت أيضا قيمة الصادرات خارج المحروقات لتكون 0.5 مليار دولار بعدما كانت سنة 1995 تقدر ب 0.3 مليار دولار ، ليستمر الميزان التجاري في التحسن نتيجة ارتفاع صادرات المحروقات إلى غاية 1998 حيث تميزت هذه السنة بانهيار أسعار البترول أين بلغ متوسط سعر البرميل 12.85 دولار للبرميل ، فأحدث ذلك أثرا بالغا على عوائد الصادرات و رصيد الميزان التجاري ، فقد انخفض رصيد الميزان التجاري من 5.69 مليار دولار سنة

1997 إلى 1.28 مليار دولار سنة 1998 حيث نلاحظ أن قيمة الصادرات انخفضت إلى 10.15 مليار دولار سنة 1998 بعدما كانت سنة 1997 تقدر ب 13.82 مليار دولار ، حيث أن الصادرات من المحروقات في سنة 1997 كانت 13.18 مليار دولار لتصبح عام 1998 تساوي 9.77 مليار دولار ، كما أن الصادرات من المحروقات هي الأخرى انخفضت لتصبح عام 1998 تساوي 9.77 ، تقدر ب 0.64 مليار دولار و في نفس الوقت ارتفعت قيمة الواردات إلى 8.87 مليار دولار ، و لكن هذا الانخفاض لم يستمر حيث عاود الميزان التجاري الارتفاع سنة 1999 ليصبح 3.36 مليار دولار نتيجة ارتفاع قيمة الصادرات المحروقات أين سجلت رصيد 11.91 مليار دولار كما صاحب هذا الارتفاع أيضا ارتفاع في قيمة الواردات حيث كانت تقدر ب 8.96 مليار دولار.

2- صافي خدمات غير العوامل و صافي دخل العوامل :

عرف هذين الحسابين رصيدا سلبيا طوال فترة الدراسة ، حيث عرف حساب خدمات العوامل عام 1990 عجز ب 1.20 مليار دولار و تواصل هذا العجز إلى غاية نهاية فترة الدراسة عام 1990 أين عرف رصيد يقدر ب 1.84 مليار دولار.

أما حساب صافي دخل العوامل فقد عرف عجز عام 1990 يقدر ب 2.09 مليار دولار و تواصل هذا العجز طوال فترة الدراسة حيث كان العجز سنة 1999 يقدر ب 2.29 مليار دولار.

3- صافي التحويلات :

عرف هذا الحساب رصيدا إيجابيا فترة الدراسة ، عرف هذا الحساب أعلى قيمة له سنة 1990 ب 1.53 مليار دولار ، و أقل قيمة له سنة 1999 ب 0.79 مليار دولار.[1]

و مما سبق يمكن أن نقول أن ميزان العمليات الجارية عرف عجزا سنوات 1994 و 1995 و 1998 برصيد 1.8 مليار دولار و 1.12 مليار دولار على الترتيب. أما باقي السنوات فقد عرف ميزان العمليات الجارية فائض.

ثانيا : تطور حساب رأس المال :

يعتبر هذا الحساب المكون الثاني لميزان المدفوعات و يمثل صافي التحركات الرسمية و الخاصة لرؤوس الأموال ،و التي تتمثل في القروض الخارجية و أقساطها المسددة بادا متذبذبا طوال فترة الدراسة بالإضافة إلى الاستثمارات الأجنبية.

[1] أنظر الملحق رقم (1)

1- الاستثمار الأجنبي المباشر:

عرف رصيد الاستثمار المباشر عام 1990 و 1991 عجزا بقيمة 0.04- مليار دولار و 0.08- مليار دولار، و من سنة 1992 إلى غاية 1995 فلم يعرف الاستثمار الأجنبي أي رصيد ، الرصيد (0) ليعود حساب رأس المال ليحقق فائضا في باقي سنوات فترة الدراسة ، ليكون أكبر فائض يحققه في سنة 1998 برصيد 0.47 مليار دولار.

2- رؤوس الأموال:

حقق هذا الحساب رصيدا سلبيا طوال فترة الدراسة إلا في سنة أين حقق فائض بقيمة 0.1 مليار دولار، و كان أكبر عجز عرفه هذا الحساب سنة 1995 بقيمة 9.3 مليار دولار.

ثالثا : قروض قصيرة و السهو و الخطأ :

عرف هذا الحساب رصيدا سلبيا طوال فترة الدراسة. مما سبق يمكن أن نقول أن حساب رأس المال حقق طوال فترة الدراسة عجزا ، و كان أكبر عجز حققه سنة 1995 ب 4.1 مليار دولار لينخفض هذا العجز قليلا ليصبح 0.66- مليار دولار سنة 1998 ليرتفع مرة أخرى سنة 1999 إلى غاية 2.40 مليار دولار.

رابعا : تطور الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات :

عرف الرصيد الإجمالي و الكلي لميزان المدفوعات رصيدا متذبذبا طوال فترة الدراسة ، حيث عرف هذا الرصيد عجزا عام 1990 بقيمة 0.5 مليار دولار ليرتفع سنة 1991 و يعرف فائضا بقيمة 0.5 مليار دولار سنة 1992 بفائض 0.2 مليار دولار ، أما سنة 1993 فقد عرف ميزان المدفوعات رصيدا متوازنا ليعاود ميزان المدفوعات الجزائري الانخفاض ليسجل سنة 1994 ليسجل عجز بقيمة 4.4- مليار دولار و في سنة 1995 سجل عجز يقدر ب 6.3- مليار دولار و هو أكبر عجز عرفه ميزان المدفوعات الجزائري طوال فترة الدراسة لينخفض هذا العجز سنة 1996 إلى2.10- مليار دولار ، و في سنة 1997 فقد حقق ميزان المدفوعات فائضا بقيمة 1.16 مليار دولار ، أما في سنة 1997 فقد حقق ميزان المدفوعات الجزائري فائضا بقيمة 1.16 مليار دولار ليعود و يحقق عجزا سنتي 1998 و 1999 يقدر ب 1.78- مليار دولار و 2.38- مليار دولار.

الفرع الثاني : تطور ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2010-2016) :

بالرغم من تسجيل بعض الحسابات في ميزان المدفوعات رصيدا سلبيا التي منها حساب صافي دخل العوامل و صافي خدمات دخل العوامل اللذان سجلا رصيدا سلبيا طوال فترة الدراسة إلا أن الرصيد الإجمالي و الكلي لميزان المدفوعات عرف رصيدا موجبا طوال فترة الدراسة أين كان رصيد الميزان موجبا و متزايدا من سنة 2010 أي عرف ميزان المدفوعات الجزائري أكبر فائض له بقيمة 36.99 مليار دولار و يعود ذلك لارتفاع سنة 2009 عاود رصيد ميزان المدفوعات الانخفاض حيث بلغ 3.86 مليار دولار ليعاود الارتفاع من جديد سنة 2010 و 2011 حيث كانت قيمة الفوائض المسجلة تبلغ 15.58 مليار دولار و 20.14 مليار دولار على الترتيب ليعود الرصيد الإجمالي إلى الانخفاض سنة 2012 و 2013 بمبلغ 12.06 مليار دولار سنة 2014 ليتوقف سنة 2014 برصيد 0.13 مليار دولار و هو أقل رصيد عرفه ميزان المدفوعات طوال فترة الدراسة.[1]

الفرع الثالث : تطور ميزان المدفوعات الجزائري خارج المحروقات خلال الفترة (2010-2016) :

عرف الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات الجزائري خارج المحروقات رصيدا سلبيا طوال فترة الدراسة حيث كان عرف ميزان المدفوعات عجزا متزايدا حيث بلغ سنة 2013 قيمة 63.2- مليار دولار و بلغ سنة 2014 قيمة 6.64 مليار دولار و هو أكبر عجز ميزان المدفوعات خارج المحروقات طوال فترة الدراسة.[2]

[1] أنظر الملحق رقم (1)

[2] أنظر الملحق رقم (1)

خلاصة الفصل :

لقد أبدت الدولة الجزائرية مجهودات جبارة لتحسين أوضاعها الاقتصادية و السياسية من أجل مواكبة التطورات العالمية ، و ذلك منذ التسعينات حيث بادرت الدولة ببرامج تقويمية ترمي إلى استعادة التوازنات المالية و التحكم في معدلات التضخم و أعقب هذه العملية تطبيق إصلاحات مؤسسية و تنظيمية سعت إلى تطوير و تحفيز الدولة الجزائرية و هذا ما ساعد على تراجع في موازين مدفوعاتها الجزائري من خلال صادراتها و وارداتها التي حدث فيها انقلاب في أسعارها و تذبذب في ميزانها التجاري إلا أن الاقتصاد الجزائري استمر في تسجيل مستويات ضعيفة في النمو خارج قطاع المحروقات و هو ما حدث في ميزان المدفوعات.

الخاتمة

خاتمة :

يعتبر ميدان تمويل التجارة الخارجية من الميادين الأكثر إثارة للدراسة و التحليل الاقتصادي في الألفية الثالثة نتيجة التطورات و التغيرات المستمرة و المتلاحقة التي يعرفها النظام الاقتصادي العالمي من عشرية لأخرى كي تقوم التجارة الخارجية بدورها التاريخي كمحرك للنمو و التنمية لابد من توافر بيئة اقتصادية عالمية مناسبة و نظام تجاري عالمي مساند لعملية التنمية و تحسين شروط التبادل الدولي ، و من المسلم به حاليا إدراك العلاقة العضوية بين تحرير الاقتصاد و التجارة من جهة و التنمية الاقتصادية من جهة أخرى.

كما نستخلص من الدراسة أن أسواق الصرف في الجزائر بدأت تشهد تحريرا تدريجيا بهدف التوصل إلى أسعار صرف يتم تحديدها وفق عوامل السوق منذ التسعينات من القرن الماضي ، في قيمتها في هذا الصدد ، قد تمثلت الخطوة الأولى في تصحيح أسعار صرف العملات المحلية المبالغ في قيمتها ، ثم بعد ذلك جاءت المرحلة الانتقالية التي استخدمت فيها آلية جلسات التثبيت لأسعار الصرف.

- ما مدى تأثير آليات تمويل التجارة الخارجية في ظل تقلبات ظل أسعار الصرف؟

اختبار الفرضيات:

و فيما يلي : سنثبت صحة أو نفي الفرضيات التي قمنا بافتراضها في مقدمة البحث :

- فيما يخص الفرضية الأولى و التي تنص على أن التجارة الخارجية هي أحد ركائز الأساسية الاقتصاد الجزائري فنبث صحتها في كون الجزائر تعتبرها أداة فعالة للنهوض بالاقتصاد ، إلا أن المتبع لمسار تطور العلاقات التجارية في إطار التجارة الخارجية يلاحظ أن هذا القطاع لا يزال يعاني من نفس المشاكل ، و ذلك لسيطرة قطاع المحروقات على الصادرات و المواد الأولية و سلع التجهيز الصناعي على قطاع الواردات.
- بخصوص الفرضية الثانية و التي مفادها أن التقلبات في أسعار الصرف الناتجة أساسا عن التفاوت في الطلب و العرض على العملات المختلفة.
- أما الفرضية الثالثة تطور التجارة الخارجية من خلال الإصلاحات الاقتصادية فهي تعتبر خاطئة لأنه في ظل الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد بشكل كلي على المحروقات و هو ما ظهر على ميزان المدفوعات مما أدى بالجزائر إلى توسع في الواردات كما أصبحت الصادرات خارج المحروقات بالرغم من ارتفاع قيمتها تمثل نسبة مساهمتها في ميزان المدفوعات نسبة منخفضة كما أن ارتفاع قيمة الصادرات من المحروقات هي نسبة المباشرة في التقليل من المديونية الخارجية الجزائرية.

نتائج الدراسة :

توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى عدة نتائج نظرية و أخرى تطبيقية ، ففي الجانب النظري نجد ما يلي :

- التجارة الخارجية هي مصطلح خاص بالصادرات و الواردات السلعية و الخدمات و الهجرة الدولية لرؤوس الأموال بمعنى آخر انتقال الأموال إلى مختلف دول العالم و ذلك بالاعتماد على تقنيات عديدة منها التمويل الجزافي ، قرض المورد ، التحصيل المستندي.....إلخ.
- تتعرض عملات الدول المختلفة إلى تقلبات مستمرة في أسعار الصرف لأسباب تتعلق أساسا بتفاوت المبادلات بين الدول ، و بالتالي الطلب على العملات الأجنبية ، متسببة في ذلك تغيرات و مخاطر في معاملاتها الاقتصادية الدولية ، و هو الوضع السائد في الاقتصاد الدولي بعد تبني نظم أسعار الصرف العائمة في عام 1973 ، البديلة لنظام الصرف الثابت.

أما على المستوى التطبيقي فيمكن استخلاص النتائج التالية :

- حاولت الجزائر منذ الاستقلال النهوض بقطاع التجارة و ذلك بتبنيها لجملة من الإجراءات لقانون المالية التكميلي لسنة 2009 ، و الذي أبقى على تقنية الاعتماد المستندي و ألغى باقي الأدوات الأخرى.
- أدت حصيلة التجارة الخارجية الجزائرية إلى إعادة جدولة الديون الخارجية و بالتالي تخفيض المديونية الخارجية.
- تتأثر التجارة الخارجية الجزائرية بأسعار الصرف حيث أن الفائض المسجل في الميزان التجاري كان نتيجة ارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية، و هو ما ساهم في تحسين ميزان المدفوعات ككل.
- يبقى ميزان المدفوعات في الجزائر بوابة للتعاملات الخارجية التي يجريها مع باقي دول العالم و أمام اعتمادها على المواد الأولية من المحروقات في صادراتها مع تزايد حجم الواردات لأنها لا تستطيع مجابهة الأزمات التي قد تتعرض لها.

التوصيات:

- محاولة إعطاء نظرة عامة عن واقع التمويل التجارة الخارجية في ظل تقلبات أسعار الصرف و الارتقاء أكثر بالقطاع للوصول إلى مصافي الدول الكبرى في هذا المجال.
- إعادة هيكلة الجهاز المصرفي في السيطرة الكاملة في تسيير تمويل التجارة الخارجية في الجزائر.
- الدراسة الشاملة لأسعار الصرف بصفة عامة لمعرفة المشاكل التي تعاني منها و قطاع التجارة الخارجية بصفة خاصة لإيجاد الحلول الكفيلة بحلها.
- تفعيل و تنشيط مختلف الهيئات المكلفة بترقية تمويل التجارة الخارجية لتفعيل عمليات التنمية الاقتصادية.

آفاق الدراسة :

و في الختام فإن بحثنا هذا ما هو إلا فاتحة و مقدمة لمن يهمه البحث في هذا الموضوع، لذا نقترح بعض المواضيع التي نراها جديرة أن تكون إشكالية لمواضيع و أبحاث أخرى و ذلك بالآتي :

- أثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري.
- ما مدى فعالية تمويل التجارة الخارجية على الاقتصاد الوطني.
- واقع عمليات تمويل التجارة الخارجية على الاقتصاد الوطني.

قائمة المصادر والمراجع

أولا :المراجع باللغة العربية :

الكتب :

1- أحمد السريتي محمد : اقتصاديات التجارة الخارجية ، مؤسسة رؤية للنشر و التوزيع ط1 ، الإسكندرية ،2000.

2- أحمد فريد مصطفى :الاقتصاد النقدي و المصرفي ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ،2009.

3- حميدات محمد : مدخل للتحليل النقدي : ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون ، الجزائر، طبعة 2000 ، جوان 2000.

4- حربي محمد موسى عريقات : مبادئ الاقتصاد ، التحليل الكلي ، الطبعة الأولى ، دار وائل للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2006.

5- خالد أمين عبد الله و آخرون : إدارة العمليات المصرفية ، الطبعة الأولى ، دار وائل للنشر و التوزيع الأردن ، 2006.

6- سامي عفيفي حلتم ، التجارة الخارجية بين التنظيم و التنظير، لبنان كلية التجارة و إدارة الأعمال ، جامعة حلوان ،1993.

7- سعيد مطر، موسى و آخرون ، التجارة الخارجية ، دار الصفاء ، ط1 ،عمان الأردن 2001.

8- سليمان عبد العزيز، عبد الرحيم : التبادل التجاري ، الأسس : العوليمة و التجارة الإلكترونية ، دار الحامد للنشر و التوزيع ط1 ، السودان ،2004.

9- الطاهر لطرش :تقنيات البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2006.

10- صلاح الدين حسن السيسي : قضايا مصرفية ، الائتمان المصرفي ،الضمانات ، الاعتمادات المستندية ، الطبعة الأولى دار الفكر العربي ، مصر، 2004.

11- عبد الحق بوعتروس : الوجيز في البنوك التجارية ، عمليات ، تقنيات ، تطبيقات ، الجزائر، 2000.

12- عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالي : سعر الصرف و إدارته في ظل الصدمات الاقتصادية (نظرية و تطبيقات)، الطبعة الأولى ، دار الصفاء للطباعة و النشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ،2011.

13- عبد الغفار حنفي :الاستثمار في الأوراق المالية ، دار الجامعية ، الإسكندرية ،2000.

14- عبد المجيد قدي : مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية تقييميه)، الطبعة الثالثة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ،2006.

15- عمر حسين : الموسوعة الاقتصادية ، دار الفكر العربي ،ط4،القاهرة ،1999.

16- عمر الطراونة : إدارة الشراء و التجارة الدولية ، دار البداية ناشرون و موزعون ، عمان ، الأردن 2006.

17- غنيم أحمد : الاعتماد المستندي و التحصيل المستندي ، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة و النشر ، ط7 ،1997.

18- لحلو موسى بوخاري : سياسة الصرف الأجنبي و علاقتها بالسياسة النقدية ، مكتبة العصرية للطباعة و النشر و التوزيع ، لبنان ، 2010.

19- محمد توفيق ماضي : تمويل المشروعات ، دار الفكر العربي ، القاهرة ،1999.

20- محمد صالح الحناوي :مؤسسات البورصة و البنوك التجارية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ،2001.

21- مروان عطون : أسعار صرف العملات (أزمات العملات في العلاقات النقدية الدولية)، دار الهدى الطباعة و النشر و التوزيع ، الجزائر ، بدون سنة النشر.

22- موسى سعيد مطر ، شقيري نوري موسى و ياسر الممني : المالية الدولية ، الطبعى الأولى ، دار الصفاء للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ،2008.

23- يوسف مسعودي : دراسات في التجارة الدولية ، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع ، الجزائر 2010.

الرسائل و الأطروحات :

24- بن ديب عبد الرشيد : تنظيم و تطور التجارة الخارجية حالة الجزائر ، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2002-2003.

25- بن موسى كمال : المنظمة العالمية للتجارة و النظام التجاري العالمي الجديد ، رسالة دوكتوراه في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2004.

26- جعفري عمار: إشكالية اختيار نظام الصرف الملائم في ظل التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية – دراسة حالة نظام الصرف في الجزائر ، مذكرة ماجيستر في العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد خيضر -بسكرة- كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، قسم العلوم الاقتصادية ، تخصص :اقتصاد دولي ، 2013/2012.

27- زوال لحبيب : تمويل التجارة الخارجية مخاطر و ضمانات ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، جامعة البليدة ، 2000.

28- قطاف لويزة : التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات و أثرها في تحسين ميزان المدفوعات في الجزائر ، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاديات المالية و البنوك ، جامعة البويرة ، 2013-2014.

29- محمد البشير بن عمر : دراسة أثر بعض التغيرات المالية و الاقتصادية على أسعار الأسهم (حالة بورصة الأردن) مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم التسيير ، غير منشورة جامعة ورقلة ، الجزائر ، 2009-2010.

30- نعمان سعيدي : سياسة الصرف في إطار برنامج التصحيح الهيكلي لصندوق النقد الدولي ، دراسة حالة الجزائر ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، 1999.

الملتقيات و الندوات و المؤتمرات :

31- رزيق كمال و بوزعرور عمار : التنافسية الصناعية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية ، مداخلة في الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة ، جامعة البليدة ،21-22/05/2005.

32- عبد الرحمن ثومي : الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر ، الواقع و الآفاق 2000-2009 ، دراسات اقتصادية العدد 12 ، مركز البصيرة 2009.

33- عبد الله بن دعيدة : التجربة الجزائرية في الإصلاحات الاقتصادية ،بحوث الندوة الفكرية حول الإصلاحات الاقتصادية و سياسات الخوصصة في البلدان العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية.

34- كريم النشا شيبي و آخرون : تحقيق الاستقرار و التحول إلى اقتصاد السوق ، دراسة من صندوق النقد الدولي ، 1998.

المجلات و الدوريات :

35- آية يحيى سمير : التعويم للدينار الجزائري بين التصريحات و الواقع ، مجلة الباحث ، جامعة قاصدي مرباح ،العدد 2011/09.

36- بالطاهر علي : سياسة التحرير و الإصلاح الاقتصادي في الجزائر ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد 01، السداسي الثاني ، الشلف ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، 2004.

37- صبحي تدريس قريصة ، العوامل الاقتصادية المحددة لأثار تخفيض القيمة الخارجية للعملة ، مجلة كلية التجارة جامعة الإسكندري ، العدد الأول ، مصر ، 1999.

38- محمد راتول : الدينار الجزائري بين نظرية أسلوب المرونات و إعادة التقويم ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد 04 ، جامعة شلف.

القوانين و المراسيم :

39- قانون رقم 22/90 المؤرخ في 07 أوت 1990 المتعلق بالسجل التجاري ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 12 ، الصادرة في 21 أوت 1990.

40- المرسوم التنفيذي رقم 37/91 المؤرخ في 13 فيفري 1991 المتعلق بشروط تدخل الدولة في مجال التجارة الخرجية ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 12 الصادرة في 20 مارس 1991.

41- الجريدة الرسمية الجزائرية عدد 2008/58 ، الصادرة بتاريخ 06 أكتوبر 2008.

42- النظام رقم 02/90 المؤرخ في 07 سبتمبر 1990 المتعلق بتحديد شروط فتح و تسيير الحسابات بالعملة الصعبة للأشخاص المعنويين الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ،العدد 45، الصادرة في 1990/10/24.

43- القانون رقم 10/90 المؤرخ في 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد و القرض ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 16، الصادر في 18 أفريل 1990.

44- الجريدة الرسمية الجزائرية عدد 1994/47 ، الصادرة بتاريخ 20 مارس 1991.

التقارير و المنشورات:

45- بنك الجزائر، التطور النقدي للجزائر ، التقارير السنوية لعدة سنوات.

مواقع الأنترنت :

46- بنك الجزائر ، النشرات الإحصائية الثلاثية : مارس 2010 ،مارس 2013 ، مارس 2016، نقلا عن الموقع الإلكتروني : http//WWW.BANK.OF.ALGERIA.DZ/HTML/BULLETINE.HTM

47- المركز الوطني للإحصائيات و الإعلام الآلي للجمارك CNIS على الموقع الإلكتروني : http :WWW.ONS.DZ

48- المديرية العامة للجمارك الجزائرية على الموقع الالكتروني: http//WWW.DOUANE.GOR.DZ

49- موقع شركة SAFEX : WWW.SAFEX-ALGERIE.COM/FR/QUI-SOMME-NOUS

ثانيا : المراجع باللغة الأجنبية :

LES LIVRES :

50- LOC BORNENT-ROLLANDE ? LA BANQUE ET LES ENTREPRISES ? GAULINO ? PARIS ? 1995.

LES S2MINAIRE ET LES RAPPORTS :

51- BANQUE DE L4ALGERIE ? EVOLUTION 2CONOMIQUE ET MON2TAIRE EN ALGERIE ? RAPPORT 2008.

52- BANQUE D4ALGERIE : » LE FIXING » UN NOUVEAU SYST7ME DE D2TERMINATION DU TAUX DE CHANGE MEDIA BANK 14 ?1994.

SITE INTERNET :

53- LES TECHNIQUES DE PAIEMENT INTERNATIONAL

http//WWW.NETALGERIE.COM/EXPORT/APPTHEO/FINANCE/INSTRUTECH/REMISEDOC.HTM »419/04/2008 8 :30 AM.

الملخص :

تهدف دراستنا إلى معرفة ما مدى فعالية آليات تمويل التجارة الخارجية في ظل تقلبات أسعار الصرف في الجزائر الذي هو محل دراستنا ، حيث عالجت الدراسة الجانب النظري الذي يبين عموميات حول التجارة الخارجية ، التمويل و عموميات حول سعر الصرف ، أما الجزء التطبيقي عرضنا من خلاله تحليل تطور تمويل التجارة الخارجية و سعر الصرف و هيكلتها في الجزائر من خلال الاصلاحات الاقتصادية خلال الفترة 2010-2016.

الكلمات المفتاحية : التجارة الخارجية ، التمويل ، سعر الصرف

Résumé :

Notre étude visait à déterminer l'efficacité des mécanismes de financement du commerce extérieur sous les fluctuations du taux de change en Algérie, qui est lieu de notre étude et à traiter du coté théorique qui montre les généralités du commerce extérieur, des finances et des généralisations sur le taux de change. La partie pratique de notre analyse du développement Financement du commerce extérieur et du taux de change et de la structure en Algérie à travers des réformes économiques au cours de la période 2010-2016 .

Les Mots Clés : Commerce Extérieur, L Financement, Taux de Change.